

## آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة

إعداد

أ.م.د/ عبد الناصر محمد رشاد محمد  
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد  
كلية التربية - جامعة عين شمس

د/ عماد نجم عبد الحكيم مصطفى  
معلم أول بوزارة التربية والتعليم

## آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة

القسم الأول: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

لقد اعترفت الكثير من الأمم والشعوب بشكل واسع بأن المعرفة هي الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتنافسية الدولية؛ حتى اختلفت النظرة الآن لمؤسسات التعليم العالي لتصبح مؤسسات اقتصادية، ولتصبح المعرفة وإنتاجها، واختيارها، وتكييفها، والاتجار بها، واستعمالها، أمرًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ولقد خلصت إحدى الدراسات التي تناولت محددات نمو اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **Organisation of Economic Co-operation and Development (OECD)** إلى نتيجة مفادها أن معدلات نموها الجاري بعيدة المدى تعتمد على المحافظة على قاعدة المعرفة وتوسيعها، وهي النتيجة التي تتفق مع ما جاء في تقرير التنمية العالمية للعام ١٩٩٩/١٩٩٨ من أن أكثر الاقتصادات تقدمًا على الصعيد التكنولوجي اليوم هي تلك القائمة على المعرفة (١)، بما يؤكد أن الفضاء المادي لن يكون الفضاء الوحيد المحدد للاقتصاد والقوة في العالم مستقبلًا، وذلك بسبب الأهمية المتنامية للفضاء غير المالي وغير المادي، وتحديدًا للقوة المبدعة في البحث والتعلم، وهو فضاء يتميز بأنه يتعزز ويقوى كلما نفذ، على عكس الفضاء المادي الذي ينفد بالاستعمال (٢).

وقد انعكست هذه الحقيقة في ظاهرة التعليم الجماهيري، التي امتدت لقطاع التعليم العالي فيما يعرف بالتعليم العالي الجماهيري **Mass Higher Education**، وكانت الولايات المتحدة أول دولة تنجزه، وذلك في عام ١٩٦٠، بنسبة ٤٠٪ من الفئة العمرية المقابلة للالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي، في حين أن بعض البلدان النامية لا تزال تتيح هذا التعليم لأقل من ١٠٪ من الفئة العمرية، بينما رفعت جميع البلدان تقريبًا بشكل كبير من معدلات الالتحاق؛ حيث شهدت أوروبا الغربية واليابان نموًا سريعًا في ثمانينيات القرن الماضي، تليها الدول المتقدمة في شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، كما حققت الصين والهند - وهما أكبر وثالث أكبر النظم الأكاديمية في العالم على الترتيب - نموًا مستمرًا وسريعًا، ومن المتوقع أن تستمر في فعل ذلك. وعلى الصعيد العالمي؛ نمت نسبة الفئة العمرية المسجلين في التعليم العالي من ١٩٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٪ في عام ٢٠٠٧ (٣).

ومع استمرار الطلب على التعليم العالي، وعجز بعض نظم التعليم العالي عن إتاحة فرصه بالشكل الكافي كميًا فضلًا عن عجزها في تجويده، وفضلًا عن حرصها على توفير خبرات دولية تتسق وطبيعة العالم المعاصر وتربط أطرافه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سعت كثير من النظم لإتاحة تلك الفرص لطلابها عبر الحدود الوطنية، فضلًا عن سعي الطلاب أنفسهم لتحصيلها.

والواقع أن هذا الحراك الطلابي قد نما بشكل مستمر، حتى أصبح ظاهرة عالمية، كما أصبح تسجيل الطلاب الدوليين جزءًا لا يتجزأ من الصحة المالية للعديد من مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، وذلك إضافة إلى بقاءه وسيلة مهمة لجذب المواهب، وتوسيع التنوع داخل الحرم الجامعي؛ حيث تدفع البيئة الجديدة التي تشكلها تخفيضات الميزانية لمؤسسات التعليم العالي وزيادة المنافسة العديدة من المؤسسات لتتبنى جهودًا استراتيجية للتسجيل الدولي بها (٤).

والحقيقة، أن العولمة التي دخل مفهومها المعجم رسميًا في منتصف تسعينيات القرن الماضي قد لعبت دورًا مهمًا في تعزيز هذا الحراك الطلابي العالمي، وقد تنوعت تعريفاتها واختلفت، وتم استخدامها أيضًا بطرق إيجابية وسلبية لوصف "توسيع وتعميق وتسريع الترابط بين أجزاء العالم"، أما طبيعتها فهي محل جدل، ولكن ما لا يمكن إنكاره هو الترابط العالمي المتزايد (٥)، وأنها تستوعب في ذاتها الديناميات السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم المعاصر، تلك الديناميات التي تتمثل في أحادية القطب، مع بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى سياسية وعسكرية وحيدة، وصعود القوى والأجندا الاقتصادية الليبرالية المحدثه، والاتصال الثقافي الكوني المتزايد من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتفتت الثقافي الذي يتجلى في ظهور الهويات المحلية والقومية (٦).

وفي ظل ظاهرة العولمة وتأثيراتها على التعليم العالي، برزت مجموعة جديدة من مصطلحاته، من بينها: التربية بلا حدود **Borderless Education**، والتربية عبر الحدود **Crossborder education**، والتربية عابرة الأوطان **Transnational Education**، والتعليم الافتراضي **Virtual Education**، وجامعات الشركات **Corporate universities**، وتحرير الخدمات التعليمية **Liberalization of Educational Services**، والشبكات **Networks**، والجامعات الافتراضية **Virtual Universities**، وفروع الأحرام الجامعية **Branch Campuses**، وبرامج التوأمة والامتياز **Twinning and Franchise Programs** (٧).

ومع ما شكلته العولمة -باعتبارها ظاهرة- من تهديد لمفهوم السيادة الوطنية بمعناها التقليدي، فقد عُد ما يعرف بتدويل التعليم العالي وسيلة الدول للاستجابة لتأثيرات تلك الظاهرة على هذا القطاع من التعليم، بما يمكنها من التعاون عبر الحدود، مع احترام فردية شعوبها في الوقت ذاته، وبينما تتعدد المعاني المرتبطة بمصطلح تدويل التعليم

العالي، فإنها تشرح تعقيده وثرأه كمفهوم، إلا أنه من الواضح أن العنصر الأساسي في المصطلح يتمثل في الفكرة الكائنة بين الشعوب والكيانات الثقافية، فالتاريخ الفريد لدولة ما وثقافتها الأصيلة، ومواردها، وأولوياتها، وغيرها تشكل استجابتها للدول الأخرى والعلاقات معها، ولذلك فإن الشخصية والثقافة الوطنيتين تعدان أساسيتين لتدويل التعليم العالي(٨).

والواضح أن التدويل يعد أيديولوجية فلسفية غير اقتصادية في أصلها، ولكنها سياسية واجتماعية في مقصدها؛ فهي ذلك التنوع من السياسات والبرامج التي تطبقها الجامعات والحكومات في ضوء استجابتها للعولمة(٩)، وعلى مدى سنوات القرن الحالي والعقد الأخير من القرن الماضي تحرك مفهوم التدويل في التعليم العالي من مجرد هامش الاهتمامات المؤسسية إلى جوهرها؛ فالنشاطات التي كان يمكن اعتبارها تدويلًا في أواخر سبعينيات القرن الماضي وحتى منتصف ثمانينياته لم تُنعت بهذا الاسم، ولم تحمل - إضافة لذلك - وجاهة عالية، وكانت بالأحرى نشاطات منفصلة وغير مترابطة، أما في أواخر الثمانينيات، فقد حدثت تغييرات تتمثل في استحداث التدويل وتنفيذه، كما زادت أهميته عن أي وقت مضى، وفي العقدين التاليين، تمت إضافة مكونات جديدة له، وذلك بالتحرك من التبادل البسيط للطلاب إلى التجارة الكبيرة في اجتذابهم وتسجيلهم، ومن النشاطات التي تؤثر على مجموعة صغيرة للغاية من الصفوة، إلى ظاهرة جماهيرية(١٠)، وبالرغم من هذا التحول، ما زال يستخدم في أدبيات التدويل وممارساته مصطلحات تعبر عن مجرد جزء صغير منه، أو تركز على مبرر معين له، كالتعليم متعدد الثقافات **Multicultural education**، والتعليم متداخل الثقافات **Intercultural Education**(١١).

وبالرغم من التمييز الواضح الذي يجده الكثيرون بين العولمة والتدويل، ترى جين نايت **Jane Knight** أن المصطلحين يبدوان كعالمين مرتبطين، بما يجعل من المستحيل رسم خط مميز بينهما، ومع اكتساب المصطلح وزناً معنوياً، فإنه يبدو أن محتواه قد تدهور؛ فحسر الشكل المحتوى، وأصبح التدويل مرادفاً لـ"فعل الخير"، وأصبح الناس أقل تساؤلاً عن فعاليته وطبيعته الأساسية كأداة لتحسين جودة التعليم أو البحث(١٢)؛ ولذلك يخلص هانز دويت **Hans De Wit** إلى أنه من السهل الافتراض بأن كل شيء قد تغير خلال السنوات الأولى التي شهدتها القرن الحالي فيما يخص تدويل التعليم العالي، وأن هذا التغيير مبدئياً قد تحول من نموذج أكثر تعاونية إلى آخر أكثر تنافسية، وأن هناك درجات ومداخل مختلفة للتدويل؛ لذلك فإن استراتيجيات التدويل يتم تصفيتها وتسييقها وفق السياق الداخلي المحدد للجامعة، ووفق نوع الجامعة وكيفية اندماجها على المستوى الوطني، فتتشكل استراتيجيات التدويل على مستوى البرنامج مثلاً من خلال العلاقات المختلفة لهذه البرامج مع السوق والمجتمع، علمًا بأنها تختلف بشكل جوهري حسب طبيعة البرنامج؛ فتدويل برنامج تدريب المدرسين يختلف عن آخر في طب

الأسنان أو إدارة الأعمال، كما أنها تختلف أيضاً حسب مستواه الأكاديمي، سواء كان الدكتوراه أو الماجستير أو البكالوريوس (١٣).

ومع ما تثبته الأدبيات من فوائد متعددة لتدويل الهيكل الطلابي، أو ما يعرف بالحراك الطلابي الدولي على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة للأكاديمية، سواء للطلاب المتحركين أو للمؤسسات المستقبلية والمرسلة، أو للدول، خاصة وأنه بالنسبة لمعظم البلدان يظل الشكل الرئيس للتدويل (١٤)، فقد نال اهتماماً بالغاً في مختلف بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، بغرض تحقيق كل أو جزء من تلك الفوائد وفق السياق الثقافي لكل منها؛ ونالت فكرته ذلك الاهتمام البالغ في مصر مؤخراً؛ حيث تسعى إلى مضاعفة أعداد الطلاب الدوليين بالبلاد عدة مرات خلال فترة وجيزة جداً، وهو هدف طموح، قد لا يتحقق دون اتخاذ الأسباب التي تمهد لتحقيقه، وهو ما يدفع لدراسة تلك الأسباب والسبل كما سلكتها الدول لتحقيق مثل تلك الأهداف.

هذا، وقد سجلت كندا -اعتماداً على جهودها الخاصة باجتذاب الطلاب الدوليين وعلاقتها الاقتصادية والاجتماعية العالمية- ارتفاعاً في إجمالي عدد الطلاب الدوليين بنسبة ٨٣% من إجمالي ١٦٠٠٠٠ طالب لعام ٢٠٠٣، وإجمالي ٢٩٣٠٠٠ عام ٢٠١٣ (١٥)، وهو ما يشير لنجاحها المطرد في هذا المجال، كما تشير الاستراتيجية الحكومية للتعليم الدولي لعام ٢٠١٤ إلى استهداف اجتذاب أكثر من ٤٥٠٠٠٠ طالب بحلول عام ٢٠٢٢ (١٦)، وهو ما يمكن تحقيقه بالقياس على ما سبق من نجاحات، وهو ما يدفع لدراسة الجهود الكندية لتعزيز الحراك الدولي إليها، بما يفيد مصر في تبني بعض المقترحات التي من شأنها على العمل على مضاعفة أعداد الطلاب الدوليين إليها.

مشكلة البحث وأسئلته:

مع تناقص الدعم المالي الحكومي للتعليم العالي في مصر (كما هو الحال في معظم دول العالم) دون تناقص مُناظر أو مكافئ على الطلب عليه، ومع الضغط المتزايد على مؤسسات التعليم العالي المصرية لتنويع موارد تمويلها للوفاء بمتطلباتها التي تمثل في كثير من الجوانب وقوداً لتحويل التعليم لسلعة والتجارة بها **Commercialisation or Commodification of education** بما في ذلك على المستوى الدولي (١٧)، ومع أهمية المعرفة (إنتاجاً، وتوزيعاً، وتطبيقاً) للرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المصري، وبناء المجتمع القائم على المعرفة، ومع حاجات مؤسسات التعليم العالي المصرية لرفع تنافسيتها وما يتطلبه ذلك من تحسين عملياتها ومنتجها للوصول للمستويات العالمية الرفيعة، وحاجتها بالتالي لتمويل إضافي يدعم هذا التطوير إلا أن كل هذا لا يقابله اجتذاب من جانب التعليم العالي المصري للطلاب الدوليين، فهو محدود للغاية، بالرغم من إمكانات تعزيزه، ومن هنا تنشأ ضرورة تفعيل آليات تعزيز الحراك

الطلابي الدولي لمصر. وبناء على ذلك، يمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي المصري في ضوء الخبرة الكندية، بما يتسق والظروف الثقافية لمصر؟  
ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الأسس الفكرية لآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي في التعليم العالي؟
٢. ما واقع آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا؟
٣. ما واقع آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في مصر؟
٤. ما أوجه الشبه والاختلاف بين كندا ومصر فيما يتعلق بآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي؟
٥. ما مقترحات تفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء الخبرة الكندية، وبما يتفق والسياق الثقافي للمجتمع المصري؟

#### أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على الأسس الفكرية لآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي.
٢. وصف واقع آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر وتحليلها.
٣. تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين كندا ومصر فيما يتعلق بآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، وتفسيرها.
٤. التوصل إلى مجموعة من المقترحات لتفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي المصري.

#### أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في كونه يفيد مؤسسات التعليم العالي في مصر والمسئولين عنها فيما يتعلق بما يلي:

- الاطلاع على واقع آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في العالم ومصر.
- الاطلاع على بعض آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي بغرض اجتذاب الطلاب الدوليين للالتحاق بها بما يدعم ميزانيتها.
- الاطلاع على أحد أحدث الاتجاهات المتعلقة بالحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، بما يتناسب مع طبيعة العالم المعاصر وترابط أطرافه في المجالات المختلفة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

#### منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج المقارن؛ نظرًا لملاءمته لطبيعة البحث، وهدفه المتمثل في تفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، وذلك في ضوء الخبرة الكندية، وهو ما يستلزم اتباع الخطوات التالية:

- وصف وتحليل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي للوقوف على أسسها الفكرية.
- تحليل خبرتي كندا ومصر فيما يتعلق بآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، للاستفادة من خبرة الأولى لتفعيل خبرة الثانية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- إجراء المقارنة فيما يتعلق بآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كل من كندا ومصر، وذلك لبيان أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما وتفسيرها، والتوصل إلى بعض المقترحات لتفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في مصر.

#### حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على الحدود المكانية والموضوعية التالية:

- الحدود المكانية: تم اختيار الخبرة الكندية في اجتذاب الطلاب الدوليين لمؤسسات التعليم العالي بها، لنجاحها في زيادة نصيبها من الطلاب الدوليين بشكل مطرد، بالرغم من المنافسة الإقليمية والعالمية الشديدة في هذا المجال.

- الحدود الموضوعية: تناول البحث الحالي بالدراسة بعض آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، وهي: تدويل المناهج الدراسية، وضمان الجودة، والإطار الوطني للمؤهلات.

### مصطلحات البحث:

يتناول البحث عددًا من المصطلحات، من أهمها ما يلي:

### تدويل التعليم العالي Internationalisation of Higher Education

**Education**: اختلف الباحثون، وكذا المنظمات ذات الارتباط -المهتمة بتدويل التعليم العالي- في فهمهم لظاهرتهم؛ حيث تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (١٩٩٤) بأنه "مجموعة معقدة من العمليات، يعزز تأثيرها المشترك -سواء المخطط له أو غير المخطط له- البعد الدولي لتجربة التعليم العالي في الجامعات والمؤسسات التعليمية المماثلة" (١٨)، وهو تعريف يجعل التدويل مجموعة متفرقة من النشاطات تعزز بشكل مقصود أو غير مقصود البعد الدولي في التعليم العالي.

ويعرفه فيجو هارلوف Viggo Haarlov (١٩٩٧) بأنه: "عملية تحول Transformation تدار فيها مجالات النشاط بشكل متزايد، للعمل في بيئة دولية تحت ظروف السوق الدولية International Market وبتوجه دولي مهني International Professional Orientation" (١٩)، وهو تعريف يجعل من التدويل عملية تغيير ثوري تعمل بشكل مستمر ومتراكم ليندمج البعد الدولي في مجالات النشاط المختلفة في التعليم العالي، بما يمكن المؤسسة والخريج من العمل والحياة تحت ظروف السوق المعولم.

وتعرفه جين نايت بصياغتها الأحدث لمفهومه (٢٠٠٣) بأنه: "عملية process تكامل البعد الشعبي inter"nation"al، والبين-ثقافي Intercultural، والكوني Global، في غرض أو وظائف Functions، أو إتاحة التعليم ما بعد الثانوي Post-secondary Education" (٢٠)، فهو وفق هذا التعريف "عملية"، بما يعني استمرار جهوده ودينامية تفاعلها دون اعتماد على مجرد أنشطة معزولة، مع تأكيد أبعاد التفاعل بين الأمم والشعوب والثقافات ليتسع مداه للعالم بأجمعه، ولتتكامل فيه وظائف التعليم العالي الأولية، المتمثلة في التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع، إضافة إلى الإدارة والإتاحة.

كما يعرفه المجلس الأمريكي للتعليم American Council of Education (ACE) (٢٠٠٤) بأنه "مجموعة واسعة من الأنشطة الفكرية والتجريبية التي تم تصميمها بهدف مساعدة الأفراد على فهم البيئة العالمية التي يعيشون فيها، والتواصل



عبر الحدود، واكتساب فهم للنظم الثقافية والاجتماعية والسياسية للدول الأخرى، والتفاعلات بين الشعوب" (٢١)، وهو تعريف يحدد التدويل في "مجموعة من الأنشطة" الواسعة بجانبها الفكري والتجريبي ويحدد الهدف منه المتمثل في تمكين الأفراد من فهم البيئة العالمية والتفاعل الإنساني عبر الحدود والثقافات.

أما التعريف الأحدث فهو لهانز دي فيت (2015) Hans de Wit، وينص على أنه "العملية المقصودة لتكامل البعد الدولي international، والبيثقافي intercultural، أو العالمي global، في أغراض التعليم العالي ووظائفه، وإتاحته بهدف تعزيز جودة التعليم والتعلم education والبحث للطلاب والمدرسين كافة، وتقديم إسهامة مهمة للمجتمع" (٢٢)، ويتميز هذا التعريف باعتباره عملية ما يعني استمراره، وبتحديده أهدافاً للتدويل لا مجرد وصف لإجراءاته ومكوناته.

بناء على ما سبق من تعريفات، يلاحظ ما يلي على تدويل التعليم العالي:

إن التدويل وسيلة تهدف إلى دعم جودة وظيفة مؤسسات التعليم العالي وقدرة كل منسوبيها، دون تمييز بسبب اللون، أو العرق، أو الجنس، أو الطبقة الاجتماعية، أو الدين، في إبداء الرأي الحر وإنجاز الإبداع وتحقيق التجديد.

إن التدويل يدعم تناول الموضوعات المختلفة من آفاق وزوايا رؤى مختلفة وحررة، بما يمكن من بناء رؤى شاملة ومساحات من التسامح والسلام بين الثقافات والشعوب والأفراد.

إن تبني المؤسسة أو نظام التعليم العالي للتدويل يعني انخراط نشاطات أي منهما في جوانبها كافة من إدارة وتعليم وتعلم، وما يتضمنه ذلك من سياسات عليا وإجراءات تلتزم بها المؤسسة في المناهج والبحوث ووسائط تعليمية، ونشاطات فوق منهجية **Extra-Curricular Activities**.

إن التدويل يتفق مع حقوق الإنسان والمجتمعات المعترف بها دوليًا ومحليًا: كحقوق التنقل والسفر، والفكر والرأي والتجمع، والحق في التعليم، وما يعرف بالحريات الأكاديمية، وذلك دون تمييز على أية قاعدة غير موضوعية متمثلة في القدرة على التعلم والبحث.

بناء على ما سبق، يعرف البحث الحالي تدويل التعليم العالي إجرائيًا بأنه: عملية مقصودة لتكامل البعد الدولي والبيثقافي أو العالمي في جوانب نظم/مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية وغير الأكاديمية كافة، وذلك بهدف تعزيز جودة التعليم والتعلم، والبحث، وتقديم إسهامة مهمة للمجتمع.

**الحراك الطلابي الدولي International Student mobility:** هناك تعريفات عديدة للحراك الطلابي الدولي، فهو:

فترة دراسية و/أو بحثية محدودة يقضيها الطالب في بلد آخر، ويفترض عودته منه بعد اكتمال هذه المدة المحددة، وهو إما طويل الأمد فتزيد مدته -في معظم التعريفات- عن ثلاثة شهور، أو قصير الأجل يقل عن ثلاثة شهور (٢٣). وهو تعريف يؤكد على مكون الإقامة التي قد تكون مؤقتة في الدولة المضيقة، ويصنفها إلى نوعين طويلة تزيد عن ٣ شهور، أو قصيرة تقل عن ذلك.

نمط من استهلاك الخدمة بالخارج **Consumption Abroad**، وفيه يقوم المستهلكون (الطلاب) بعبور الحدود لمتابعة دراستهم ببلد آخر (٢٤). وهو تعريف يركز على الانتقال عبر الحدود بغرض متابعة الدراسة، مع عدم الاهتمام بالعودة للمؤسسة الأم.

الانتقال الفيزيقي لدولة أخرى بهدف الدراسة، أو البحث أو ما يرتبط بها من نشاط إداري يدعمه وتعلم للغة الدولة المضيقة (٢٥). وهو تعريف يضيف مكونين: العمل الإداري المرتبط بالتعلم والبحث، وتعلم لغة الدولة المضيقة للطلاب المتحرك.

بناء على ما سبق من تعريفات، يلاحظ ما يلي على الحراك الطلابي الدولي:

إنه يشير إلى إقامة قد تكون مؤقتة للطلاب في الدولة المضيقة، وهي إما طويلة تزيد عن ٣ شهور، أو قصيرة تقل عن ذلك.

إنه يشير إلى الانتقال عبر الحدود، بغرض متابعة الدراسة، مع عدم الاهتمام بالعودة للمؤسسة الأم.

إنه قد يشتمل على العمل الإداري المرتبط بالتعلم والبحث، وتعلم لغة الدولة المضيقة للطلاب المتحرك.

لذلك، يمكن تعريفه إجرائياً في البحث الحالي بأنه: الانتقال الفيزيقي لدولة أخرى بهدف الدراسة، أو البحث، والبقاء بها لمدة قصيرة أو طويلة، قد يليها عودة للمؤسسة الأم بهدف متابعة الدراسة.

**الإطار الوطني للمؤهلات National Qualifications Framework:** تناولت تعريفه العديد من الهيئات الوطنية والدولية المهمة، فتعرفه هيئة المؤهلات الوطنية في إيرلندا **National Qualifications Authority of Ireland** بأنه: "كيان مقبول وطنياً ودولياً، يمكن من خلاله قياس إنجازات التعلم **Learning Achievements** وربط بعضها ببعض بشكل متماسك، ويحدد العلاقة بين كل المؤهلات التعليمية والتدريبية التي يمنحها النظام" (٢٦). وهو تعريف يُبين وظيفته كمقياس للتعلم،

وربط إنجازاته لينتهي بمؤهل معين، كما يؤكد أهمية اتفاه مع نظرائه في العالم، بما يؤكد أهمية البعد الدولي لأطر المؤهلات الوطنية.

ويعرفه الاتحاد الأوروبي (EU) بأنه: "أداة لتصنيف المؤهلات وفق مجموعة من المعايير Criteria إلى مستويات Levels محددة من التعلم الذي تم إنجازه، ويهدف إلى تكامل وتوافق النظم الفرعية للمؤهلات الوطنية National Qualifications Subsystems، بما يُحسّن الشفافية والوصول والاستمرار والجودة فيها بالارتباط مع سوق العمل والمجتمع المدني" (٢٧). وهو يُعدّ التعريف الأقصر صياغةً، والأكثر وضوحًا مما سبقه؛ حيث يتناول بعض آليات أطر المؤهلات كالمعايير والمستويات، وكذلك الغرض منها، وهو تكامل وتوافق النظم الفرعية الوطنية للمؤهلات، بما يُحسّن الشفافية، والوصول، والاستمرار، والجودة، والارتباط مع سوق العمل والمجتمع.

وتعرفه اليونسكو United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) بأنه: "إطار شامل للسياسة Comprehensive Policy Framework يحدد كل مؤهلات التعليم العالي المعترف بها وطنيًا، وذلك فيما يخص العبء الدراسي، والمستوى، والجودة، ومخرجات التعلم، والشكل العام profiles (المجال الدراسي)، وينبغي أن يراعى في تصميمه الشمولية باستخدام مؤشرات معينة لكل مؤهل بما يغطي اتساعه (الكفايات competencies المرتبطة بمخرجات التعلم Learning Outcomes) وعمقه (المستوى)، وهو يُبنى أفقيًا بحيث يغطي كل المؤهلات التي يمنحها النظام، ورأسياً (حسب المستوى)، ويهدف إلى تسهيل كل من تطوير وتصميم مناهج البرامج الدراسية، وحراك الطلاب والخريجين، والاعتراف بفترات الدراسة والمؤهلات Credentials" (٢٨). وهو يتناول أيضاً مكونات أطر المؤهلات (العبء الدراسي، والمستوى، والجودة، ومخرجات التعلم، والشكل العام profiles للمؤهلات: أدبية وعلمية مثلاً) وأغراضه، التي تتمثل في الحراك الطلابي بين المؤهلات، سواء من داخل النظام نفسه، أم من نظم أخرى.

بناءً على ما تقدم، يمكن تحديد ملامح الأطر الوطنية للمؤهلات، في أنها:

وثيقة موحدة شاملة، ومعلنة، ومقبولة وطنياً، ولها بعد دولي يسمح بالحراك الأكاديمي عبر المؤسسات والحدود الوطنية.

تنقسم رأسياً لمستويات محددة تشير إلى مؤهلات معينة، وتوضح المسالك اللازمة للانتقال بين المؤهلات الوطنية، وتحسن من شفافتها والوصول إليها، وهو ما يُمكن للتعلم المستمر.

تنقسم أفقياً إلى مجموعة من المؤشرات التي توضح مكونات التعلم في كل مستوى ومخرجاته، بما يمكن من الحراك الأفقي عبر القطاعات، كما يمكن استخدامها كمؤشرات لقياس الجودة.

تيسر بناء المناهج الدراسية وتطويرها، وكذلك تيسر الحراك الأكاديمي، والاعتراف بفترات الدراسة بين مؤسسات التعليم العالي.

لذا يمكن تعريفه إجرائياً بأنه: وثيقة وطنية موحدة تصف جميع المؤهلات الوطنية الخاصة بالتعليم العالي بالدولة، وتصنفها حسب مستوياتها وطبيعة المخرجات التعليمية المتوقعة منها، بغرض تسهيل الحراك الرأسي للطلاب بين المستويات والمؤهلات المختلفة، والأفقي بين المجالات المختلفة، وذلك ضمن النظام التعليمي الذي تنتمي إليه.

#### أقسام البحث:

يتوزع البحث الراهن على ستة أقسام رئيسية، بيانها على النحو التالي:

الأول: الإطار العام للبحث.

الثاني: الإطار النظري للبحث، يدور حول الحراك الطلابي الدولي وآليات تعزيزه.

الثالث: واقع آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا.

الرابع: واقع آليات تعزيز الحراك الطلابي بمؤسسات التعليم العالي في مصر.

الخامس: تحليل مقارنة لآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر.

السادس: مقترحات تفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي في التعليم العالي في مصر.

وفيما يلي بيان تفصيلي لأقسام البحث من الثاني حتى السادس.

#### القسم الثاني: الحراك الطلابي الدولي وآليات تعزيزه بمؤسسات التعليم العالي (إطار نظري)

يعد الحراك الطلابي الدولي في التعليم العالي أحد أهم جوانب التدويل في هذا القطاع، فهو وسيلة لتحقيق التنوع الثقافي والدولي في الحرم الجامعي وغاية له؛ لما يمثله وجود الطلاب الدوليين في الحرم الجامعي من مكاسب على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا الإطار يحاول البحث الراهن في هذا القسم وصف الأطر الفكرية والنظرية للحراك الطلابي في التعليم العالي وتحليلها، وذلك من خلال معالجة المحورين الرئيسيين التاليين:

ماهية الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي.

آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي.

وفيما يلي بيان تفصيلي لهذين المحورين.

(أولاً) ماهية الحراك الطلابي الدولي:

يتم في هذا المحور تناول مفهوم الحراك الطلابي الدولي، وأنماطه، واتجاهاته، ومعوقاته ومحفزاته، ومبرراته، ومخاطر التوسع في الاعتماد عليه، وذلك على النحو التالي:-

مفهوم الحراك الطلابي الدولي:

إن السعي لتوضيح ماهية الحراك الطلابي الدولي يفترض أهمية تناول مفهوم الطلاب الدوليين، وفي هذا تعرف رابطة الجامعات الدولية الطلاب الدوليين **International Association of Universities (IAU)** بأنهم: "الطلاب الذين اجتازوا الحدود صراحة بنية الدراسة" (٢٩)، ويعرفهم كل من معهد اليونسكو للإحصاء **UNESCO Institute for Statistics**، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**، مكتب الاتحاد الأوروبي للإحصاء **EUROSTAT** بأنهم "الأشخاص الذين لا يعدون مقيمين **Residents** ببلد دراستهم، أو أنهم الأشخاص الذين حصلوا تعليمهم السابق **Prior Education** ببلد آخر"، وفي حالة غياب بيانات الطلاب الدوليين (الوافدين بهدف رئيس هو الدراسة)، تستخدم بيانات الطلاب الأجانب (الطلاب الدوليين المقيمين لغرض الدراسة والدارسين المقيمين لأغراض أخرى كالعامل أو مرافقة الآباء)، ويعرفون وفق جنسياتهم؛ ولذلك فإن الطلاب الدوليين يعدون جزءاً من الطلاب الأجانب **Foreign Students** (٣٠).

ويعرف إحصاء كندا **Statistics Canada** الطلاب الدوليين بأنهم: طلاب غير وطنيين، لا يملكون إقامات دائمة، ويتوجب عليهم الحصول على تراخيص حكومية كندية لدخول البلاد بنية متابعة الدراسة"، وبكلمات أخرى؛ هم: "أشخاص أتوا لكندا بغرض واضح هو متابعة دراستهم" (٣١)، كما تعرفهم جامعة فليندرز **Flinders University** الأسترالية بأنهم: مواطنون دوليون، مطالبون بحمل تأشيرة طالب **Student Visa** (٣٢).

أما في مصر، فيستخدم مصطلح "الطلاب الوافدون" بصورة واسعة، ويقصد بهم: الأشخاص الذين لا يحملون جنسية جمهورية مصر العربية، بينما يحدد جنسيتهم جواز السفر، أو المستندات الدالة على الجنسية، الصادرة من الجهات الرسمية المعترف بها، وذلك في حالة تعذر الحصول على جواز السفر (٣٣)، وهو ما يجعله أقرب لمفهوم الطلاب الأجانب.

تجدر الإشارة إلى أن هناك من يتناول مفهوم "الطلاب الأجانب" بشكل مشابه لمفهوم "الطلاب الدوليين"، فتعرفهم منظمة التعاون والتنمية OECD على سبيل المثال بأنهم "الأشخاص الذين قبلهم بلد آخر غير بلدهم - عادة بتصاريح خاصة أو تأشيرات - لغرض محدد هو متابعة برنامج دراسي معين في مؤسسة معتمدة في البلد الملتقي" (٣٤).

وأما الحراك الطلابي، فبناء على ما تقدم في مصطلحات البحث من تعريفات تناولته، يمكن تعريفه إجرائيًا بأنه: الانتقال الفيزيقي لدولة أخرى بهدف الدراسة، أو البحث، والبقاء بها لمدة قصيرة أو طويلة قد يليها عودة للمؤسسة الأم بهدف متابعة الدراسة، وهو وفق هذا التعريف:

انتقال فيزيقي غير افتراضي.

قد يكون لفترة قصيرة أو طويلة.

قد ينتهي بعودة الطالب لاستكمال دراسته بالمؤسسة الأم، أو البقاء بالخارج حتى استكمال دراسته.

### أنماط الحراك الطلابي الدولي:

يمكن تصنيف الحراك الطلابي الدولي إلى نمطين (٣٥):

حراك المؤهل أو الدرجة **Diploma or Degree Mobility**: وهو حراك يستهدف برنامج دراسي كامل.

حراك الأرصدة **Credit Mobility**: وهو حراك لجزء من البرنامج، يستهدف جمع قدر محدد من الأرصدة **credits** يتم احتسابها ضمن متطلبات حصوله على المؤهل من مؤسسته الأصلية.

كما يمكن تصنيف الحراك الطلابي الدولي وفق آلية تنظيمه إلى صنفين، هما:

حراك برامج التبادل **Exchange Programmes**: هي البرامج التي يسافر في إطارها معظم حالات الدراسة للخارج أثناء برنامج أو مقرر دراسي، وذلك في إطار اتفاق بين مؤسستين، ثم العودة للمؤسسة الأولى وإكمال الدراسة (٣٦)، ويطلق عليه أحيانًا بالحراك الأفقي **Horizontal Mobility**، ويكون لمدة محدودة (كفصل دراسي أو عام أكاديمي) (٣٧)، وذلك في مقابل الحراك الرأسي **Vertical Mobility** الذي يقصد به انتقال الطالب إلى مؤسسة أجنبية للتعليم العالي بغرض الحصول على درجة كاملة (٣٨)، وغالبًا ما يكون حرًا غير تبادلي.

وربما يقع ضمن هذا الصنف حراك الدرجات التعاونية الدولية: المشتركة **Joint Degrees**، أو المزدوجة **Double Degrees**، أو المتعددة **Multiple Degree**، أو المتتالية **Consecutive Degrees**: ويقصد بالأولى (الدرجات المشتركة) برامج تمنح مؤهلاً واحدًا مشتركًا بإتمام متطلبات البرنامج التعاوني بين المؤسسات المشاركة، وبالثنائية برامج تمنح مؤهلين منفصلين على مستويين متعادلين، بإتمام متطلبات البرنامج التعاوني بين مؤسستين مشاركتين، وبالثلثية: برامج تمنح ثلاثة مؤهلات منفردة أو أكثر، وتكون على مستويات متعادلة بإتمام متطلبات البرنامج التعاوني بين ثلاثة مؤسسات مشاركة أو أكثر. (المستويات المتعادلة تعني الدرجة الأكاديمية ونظيراتها في مؤسسات الدول الأخرى التي قد تسميها بأسماء متباينة)، وبالأخيرة برامج تمنح مؤهلين مختلفين على مستويين متتابعين (البكالوريوس والماجستير، أو الماجستير والدكتوراه) عند إكمال متطلبات البرنامج التعاوني بين المؤسسات المشاركة (٣٩).

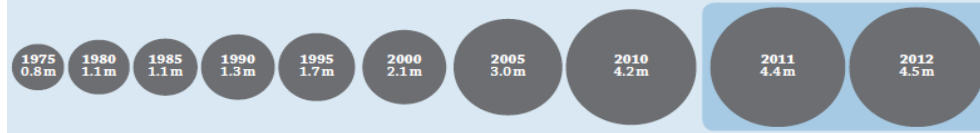
الواقع، إن هذه البرامج تتيح الكثير من الفوائد، منها دعم الحراك الذي يعد فيها متكاملًا مع محتوى المقررات وتصميمها، لا مجرد إضافة إليها، كما يدفع بناؤها إلى مزيد من إجراءات الاعتراف الأكاديمي الشفافة، والاستخدام الصحيح لنظام الأرصدة **Credits**، وتشجيع الجودة بمؤسسات التعليم العالي المنخرطة فيها وتحسينها، ومراجعة وتدقيق مناهجها التي صممتها هيئات التدريس فيها من قبل الزملاء في المؤسسات الدولية الأخرى المشاركة، كما يتمتع طلاب تلك البرامج ذات الجودة بفرص أكبر في التوظيف، ويتمتع أعضاء هيئات التدريس بفرص للتنمية المهنية خارج بلدانهم، كما يمكنهم تكوين شبكات قوية من التعاون في بلدان مختلفة، بما فيها البحوث عبر الحدود، ولهذا يمكن للمؤسسات استخدام هذه البرامج لوضع نفسها على خارطة السوق الدولية للتعليم العالي (٤٠).

**الحراك الحر Free Movers**: يكون خارج نطاق اتفاقات التبادل بين الجامعات، وفيه يلتحق الطالب بجامعة أجنبية يختارها بنفسه لمدة دراسية معينة أو درجة كاملة، ووفق المقررات التي يختارها، إلا إذا كان لجهة التمويل -إن وجدت- قواعد محددة لذلك، وغالبًا ما يقوم الطالب أو الجهة الداعمة أو الممولة بدفع المصاريف للفصل الدراسي أو العام الدراسي، وفي هذه الحالات لا يوجد على الطالب التزامات معينة تجاه الجامعة الأولى التي أكمل بها دراسته السابقة، كما لا توجد التزامات من قبل الجامعة التي التحق بها، ويمكنه أن يقطع دراسته، أو يتفاوض مع جامعته لاحتساب المدة التي قضاه بالخارج، وإذا نجح الخيار الأخير، فإن مدد الحراك تصبح رسمية، ويحتمل أن يكون عليه التزامات تجاه جامعاته الأولى التي عاد إليها، ويمكن أن يوجد إطار عام لدراسته بالخارج والاعتراف بأرصده المعتمدة الحاصل عليها، وأما في الحالة الأولى (أي دون موافقة)، فإنه يتقدم بطلب للاعتراف بأرصده الحاصل عليها، ولكن ليس على الجامعة أية التزامات

للاعتراض بها، وفي هذه الحالة يسير التقييم على نفس سياسات تحويل الأرصدة من أية مؤسسة للتعليم العالي الوطنية أو الأجنبية، وتدل الإحصاءات أن ثلاثة أرباع طلاب الاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة الأمريكية يقعون ضمن هذا النوع من الحراك (٤١).

### اتجاهات الحراك الطلابي الدولي:

تشير البيانات إلى استمرار تزايد أعداد الطلاب الدوليين على المستوى العالمي بصورة مستقرة في الفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠١٢، كما يبين الشكل رقم (١) (٤٢).



الشكل رقم (١): تطور أعداد الطلاب الدوليين في العالم في الفترة ١٩٧٥-٢٠١٢

المصدر:

### The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)

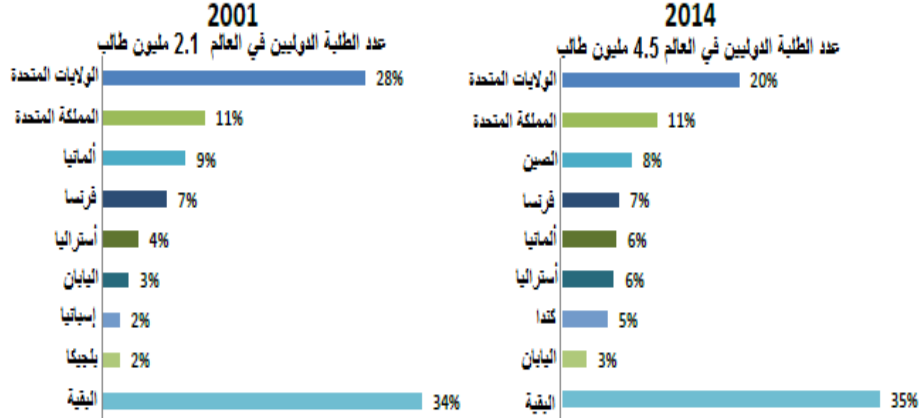
وتشير البيانات المثبتة بالشكل رقم (١) إلى تضاعف عدد الطلاب الدوليين أكثر من مرة (من ٠,٨ مليون إلى ١,٧ مليون) خلال ربع قرن (الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠)، بينما تضاعف أكثر من مرة أيضاً (من ٢,١ مليون إلى ٤,٥ مليون طالب) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

هذا، وتشير البيانات أيضاً إلى ارتفاع أعداد الطلاب الدوليين إلى ٤,٥ مليون في عام ٢٠١٢، أي أكثر من ضعفي عددهم في عام ٢٠٠٠، بزيادة سنوية تبلغ نحو ١٠%، وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء على التغيرات الديمغرافية المتوقعة إلى ارتفاعها إلى ٨ مليون طالب بحلول عام ٢٠٢٥ (٤٣).

وبالنسبة لأنصبة الدول من ذلك الحراك الطلابي الدولي، فوفقاً لبيانات عام ٢٠١٢، درس أكثر من نصف عدد الطلاب الأجانب في التعليم العالي في أستراليا، أو كندا، أو فرنسا، أو ألمانيا، أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة؛ حيث استضافت الولايات المتحدة معظم هؤلاء الطلاب، بـ ١٦% من مجموع الطلاب الأجانب، تليها المملكة المتحدة (١٣%)، ثم ألمانيا (٦%)، وفرنسا (٦%)، وأستراليا (٦%) وكندا (٥%)، وقد ظهر بعض اللاعبيين الجدد في سوق التعليم الدولي في السنوات القليلة الماضية، فبالإضافة إلى الجهات الرئيسية الستة، التحق عدد كبير من الطلاب الأجانب بمؤسسات التعليم العالي بالاتحاد الروسي (٤%)، واليابان (٣%)، والنمسا (٢%)، وإيطاليا (٢%)، ونيوزيلندا (٢%) وإسبانيا (٢%) في عام ٢٠١٢ (٤٤).



والواقع أن تطوراً قد حدث كما يبين الشكل رقم (٢)، في ترتيب مقاصد التعليم الدولي في العالم؛ حيث تشير البيانات الواردة بالشكل إلى حراك دولي متباين في عام ٢٠١٤ عنه في عام ٢٠٠١ (٤٥).



الشكل رقم (٢): ترتيب وجهات طلاب العالم الدوليين في عامي ٢٠٠١، ٢٠١٤

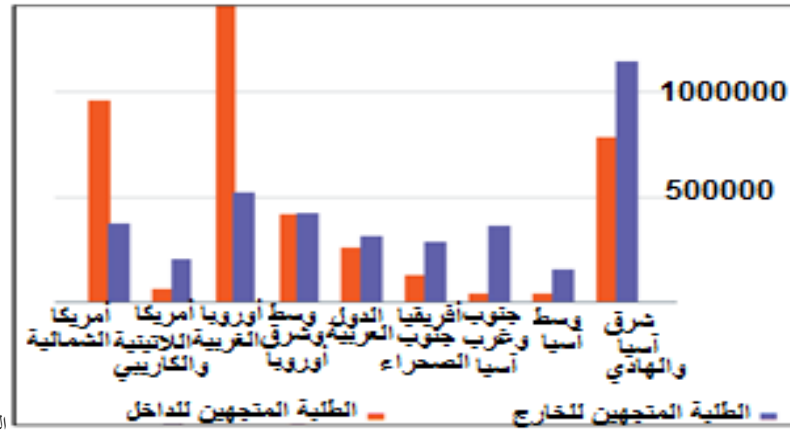
المصدر: (20, 2014, Institute of International Education)

بمراجعة البيانات المثبتة بالشكل رقم (٢) يتضح استقرار كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على عرش التعليم الدولي في العالم، على الرغم من انخفاض نصيب كل من الولايات المتحدة وألمانيا من ٢٨% و٩% إلى ٢٠% و٦% على الترتيب، بينما صعدت كل من الصين وكندا بين مقاصده الكبرى في العالم بالمركزين الثالث والسابع على الترتيب، واختفت كل من إسبانيا وبلجيكا من قائمة عام ٢٠١٤ للدول الثمان الكبرى، وتشير البيانات أيضاً إلى انخفاض النسبة الكلية التي تجتذبها الدول الثمان تلك من طلاب التعليم الدولي من ٦٦% في عام ٢٠٠١ إلى ٦٥% في عام ٢٠١٤، وهو ما قد يفسر وجود حراك دولي بين مقاصد التعليم الدولي في العالم لصالح دول ناشئة.

أما بالنسبة لمجموعات الدول والأقاليم، فتشير البيانات إلى أن مجموعة الـ ٢٠ تجتذب ٨٢% من الطلاب الأجانب في العالم، بينما يسجل حوالي ٧٥% من إجمالي الطلاب الأجانب في العالم في التعليم العالي بدول التعاون والتنمية، وأما داخل منطقة منظمة التعاون والتنمية، فتستضيف دول الاتحاد الأوروبي EU21 نسبة (٣٩%) من الطلاب الأجانب، وتستضيف هذه البلدان الـ ٢١ أيضاً ٩٨% من الطلاب الأجانب المسجلين في دول الاتحاد الأوروبي، مما يدل على تأثير سياسات الحراك التابعة للاتحاد الأوروبي، وتعد أمريكا الشمالية ثاني أكثر المناطق جذباً للطلاب الأجانب، بـ ٢١% من المجموع، ويعد ملف الطلاب الدوليين في هذه المنطقة أكثر تنوعاً من ذلك الذي لوحظ في الاتحاد

الأوروبي، فعلى سبيل المثال؛ على الرغم من أن ٥٣٪ من الكنديين الذين يدرسون في الخارج في الولايات المتحدة، إلا أنهم يمثلون ٤٪ فقط من الطلاب الدوليين بها، وبالمثل، ١٤٪ من الأميركيين الذين يدرسون في الخارج يختارون كندا، لكنهم يمثلون ٦٪ فقط من جميع الطلاب الأجانب المسجلين في التعليم العالي في كندا (٤٦).

وفيما يخص توازن التعليم الدولي في مناطق العالم المختلفة، فتشير بيانات الشكل رقم (٣) (٤٧) إلى تباين أعداد الطلاب المتجهين للخارج وأقرانهم المتجهين للداخل لصالح الطرف الأول المتجهين للخارج في مناطق: شرق آسيا والمحيط الهادي، ووسط آسيا الوسطى، وجنوب آسيا وغربها، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية، ولصالح الطرف الثاني في مناطق: أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، بينما يوجد توازن إلى حد ما بين أعداد الطلاب الدوليين المتجهين إلى وسط وشرق أوروبا، والخارجين منهما.



الشكل رقم

(٣): توازن التعليم الدولي لداخل وخارج مناطق العالم المختلفة

المصدر: The Institute of International, Education, February 2016

بالرغم من استمرار البلدان الناطقة بالإنجليزية والدول الأوروبية الغربية في جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين، فإن الدول المضيفة الناشئة الجديدة تتنافس للحصول على مكان في السوق العالمية للتعليم الدولي، ومنها الأردن التي وضعت هدف استضافة ١٠٠٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠٢٠، وسنغافورة التي كانت تطمح إلى جذب ١٥٠٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠١٥، واليابان التي تخطط لاستضافة ٣٠٠٠٠٠٠ طالب بحلول عام ٢٠٢٥، وكان الهدف الأكثر طموحا حتى الآن للصين، للوصول إلى

٥٠٠٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠٢٠. ووفقاً للبيانات المتاحة في هذا الشأن كان هناك أكثر من ٢٦٥٠٠٠ طالب دولي يدرسون بها في عام ٢٠١٠، ولتحقيق هدفها؛ اتخذت الصين خطوات كبيرة لتحسين القدرات المؤسسية لاستضافة الطلاب الدوليين، وخصصت أموالاً لمنح الطلاب الدوليين (٤٨)، وهي بيانات تفتح آمالاً لدول أخرى لتحقيق طموحاتها في هذا المجال.

### معوقات الحراك الطلابي الدولي:

يمكن وراء ضعف التحاق الشباب بمؤسسات التعليم العالي بالخارج صنوف الأسباب التالية:

الأسباب الشخصية: تتعلق بدافعية الطالب نفسه للانتقال والتحرك للدراسة بالخارج، وقلقه بخصوص جودة تلك الخبرات التعليمية، كما تتعلق بمهاراته الخاصة باللغات الأجنبية بما يمكنه من الدراسة بالخارج (٤٩).

الأسباب المعلوماتية: يمنع نقص المعلومات الطلاب عن إمكانية الدراسة بالخارج والاستفادة من فرصها، فلا تقدم المؤسسات المستقبلية ولا المرسلات معلومات كافية عن فرص الحراك، ولا تضمن للطلاب توفير الدعم الكافي أثناء دراستهم بالمؤسسة الأجنبية وبعد عودتهم منها، كما يتخوف الكثير من الطلاب المؤهلين من خسارة وضعهم الأكاديمي بحصولهم على أرصدة مختلفة من مؤسسة أخرى.

الأسباب المالية: لا تشمل نقص التمويل اللازم فقط، بل نمط الحياة (كالمثل لجزء من الوقت، والخوف من خسارته بالسفر للخارج) أيضاً، وقضايا المستقبل (كخسارة المصروفات المدفوعة للجامعات الأصلية عند السفر)، ومع ذلك يمكن لتقديم الدعم المالي من مؤسسات وطنية أو دولية تقليل أثر العوائق المالية.

الأسباب الأكاديمية: وهي تتكون من مكونين أساسيين، هما (٥٠):

١. عدم كفاية المؤهل الأكاديمي: يواجه طلاب التعليم العالي الحاجة للمؤهلات الأكاديمية المختلفة التي يتطلبها الالتحاق بالبرامج الدراسية بالخارج، ولكنه ليس بقضية ذات بال للطلاب الذين يلتحقون بمقررات أو أرصدة فقط لمدة بسيطة من الزمن.

٢. غياب تحويلية الأرصدة: حيث يتردد طلاب التعليم العالي في محاولة الدراسة لفصل دراسي أو عام دراسي بعيداً عن مؤسستهم إذا ما كانوا غير متأكدين من حصولهم على كامل قيمة الأرصدة اللازمة لدراساتهم (٥١)، ويضيف البعض إلى ذلك تنوع المؤهلات في فضاء التعاون وغياب الشفافية فيما بينها، بما يصعب معه مقارنتها، وبالتالي الحد من الحراك الأكاديمي.

الأسباب القانونية: تتعلق بمعوقات الحصول على تأشيرات السفر **Visa Barriers**، إضافة إلى صعوبات تتعلق بإمكانية الحصول على أذون العمل الخاصة لمرافقيهم كالزوجة/الزوج أثناء دراستهم (٥٢).

### محفزات الحراك الطلابي الدولي:

من بين العوامل الداعمة للحراك الأكاديمي الأنواع التالية من المحفزات:

المحفزات التعليمية: تكون من خلال العديد من الآليات، كأنظمة الأرصدة المشتركة، كنظام نقل الأرصدة الأوروبي **(European Credit Transfer System (ECTS))**، والبرامج الإبداعية كنافذة الحراك **Mobility Windows**.

المحفزات الشخصية: تكون بصفة خاصة في صورة توجيه وإرشاد، بغرض إقناع قطاع واسع من الأفراد للمشاركة في خبرات جيدة للحراك.

المحفزات المالية: غالبًا ما تقدم في صورة دعم مالي مباشر للأفراد و/أو برامج الحراك (٥٣).

المحفزات السياسية والاجتماعية والثقافية: يسهم الاستقرار الاجتماعي لدولة ما وحلها للقضايا المرتبطة باللغة، وكذلك القضايا المرتبطة بتفاعل الثقافات والتقارب بينها في زيادة الحراك الطلابي الدولي إلى مؤسسات التعليم العالي بها.

المحفزات الجغرافية: يمكن أن يسهم القرب المكاني للدول في دعم الحراك الطلابي فيما بينها (٥٤).

والجدير بالذكر أن المحفزات الشخصية ذات تأثير كبير في التوجه للدراسة بالخارج، فقد تتوافر كافة المحفزات الأخرى، ومع ذلك تفشل برامج الحراك، وذلك لأسباب أخرى مثل تعريف الجامعة بأهميته، وعدم معرفة أعضاء هيئة التدريس لمنافعه.

### مبررات الحراك الطلابي الدولي:

يمكن وضع مبررات تدويل الهيكل الطلابي في مجموعتين: مجموعة المبررات الاقتصادية والسياسية، ومجموعة المبررات الثقافية والأكاديمية، يتناولهما البحث فيما يلي.

المبررات الاقتصادية والسياسية: تتمثل في التنافسية الاقتصادية، وعمل كثير من المواطنين في شركات أجنبية، وتأثير التجارة الدولية على الأعمال الجارية الصغيرة، وأهمية العلاقات السلمية بين الشعوب بالنسبة للأمن القومي للدول، وهي أمور تتطلب

بالضرورة تمتع طالبى العمل بمهارات دولية، كما تتمثل بالنسبة لمؤسسات التعليم العالى فى دورها فى تعويض التخفيضات الحكومية على تمويلها (٥٥).

من جهة أخرى، ترى نايت J. Knight ودي فيت H. De Wit أن التعليم يعد أحد أبعاد السياسة الخارجية لتحسين صورة الدولة، ووضع سياساتها تحت ضوء إيجابي؛ حيث يعتبر التعاون الدولي أحد صيغ الاستثمار الدبلوماسي فى العلاقات السياسية المستقبلية، فتقديم المنح الدراسية لمن يحتمل أن يصبحوا قادة المستقبل يعد طريقة لمنحهم المعرفة بالدولة المضيفة، والتعاطف مع نظامها السياسي والثقافي والقيمي، كما يمكن للاتفاقات الثقافية والأكاديمية بين الدول أن تكون آلية التنمية أو الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والسياسية، وطريقة لبقاء الاتصال بين الحكومات عند قطع العلاقات السياسية الرسمية ونقطة انطلاق لإعادة بنائها (٥٦).

المبررات الثقافية والتربوية: توصلت إحدى الدراسات إلى فوائد تربوية عدة للحراك الطلابي، سواء للطلاب أم المؤسسات التعليمية ذاتها، تتمثل فى المعرفة والفهم الموسعين للشعوب الأخرى والثقافات، والقضايا العالمية، وتنمية المهارات الاجتماعية والانفعالية، وتوليد العوائد المالية، والمساهمة فى إعادة إنتاج المعرفة الغربية (٥٧)، كما حددت نايت تلك المبررات (الثقافية والتربوية) فى العناصر التالية (٥٨):

١. الوظيفة الثقافية: أكدت عليها الكثير من الدراسات التى تناولت تدويل التعليم، ففى بعض الحالات وخاصة فى السياسة الأمريكية والفرنسية، تشكل تلك الوظيفة الثقافية جدلاً وطنياً يركز على تصدير القيم الوطنية والثقافية والخلقية؛ ولهذا فإنها تندمج مع شئون السياسة الخارجية (٥٩).

٢. تنمية الفرد: يرى البعض أن التبادل الأكاديمي الدولي أكثر أهمية لتنمية الفرد من الأسباب الأكاديمية والاجتماعية؛ وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن معظم الدراسات التقييمية كانت معنية بالفوائد الشخصية Charactrological Benefits للإقامة بالخارج، فلا يوجد تقريباً دراسات تقييمية حصرت اهتمامها على الفوائد الأكاديمية فقط للدراسة بالخارج، أما فى أوروبا، فإن التنمية الشخصية كسبب للتدويل تقع فى المقدمة بشكل أقل منه فى الولايات المتحدة، فهى توضع كقيمة مضافة، أقل أهمية من المزايا التعليمية للتدويل، ولذلك فإن الشعوب ربما تكون فى حاجة للمعرفة الناشئة عن دراسات تتناول الفوائد الشخصية والأكاديمية للدراسة بالخارج (٦٠).

٣. بناء المؤسسة: يمكن الحراك الطلابي الدولي أن يقوى الهياكل الأساسية والأنشطة المؤسسية، ويمكنه أن يمكن من اتخاذ المبادرات التى كان من غير الممكن اتخاذها على أساس الموارد و/أو الخبرات المحلية، ففى بعض دول أوروبا كالمملكة المتحدة أدى تقليص الموارد المالية إلى موقف تحتاج فيه بعض التخصصات العلمية أن تُدَوَّل طلابها

إذا ما أرادت أقسامها الاستمرار في العمل، ويتمثل الجانب السيئ في الموضوع في قضية هجرة العقول Brain Drain؛ ولهذا فمن المهم الاعتراف بضرورة الفائدة المشتركة للدول أو المؤسسات المشاركة في نشاطات تعاون دولية (٦١)، واستخدام مصطلح بديل وهو تدوير العقول Brain Circulation.

٤. تحسين جودة التعليم والبحث: ثمة علاقة ارتباطية بين الحراك الطلابي الدولي وجودة التعليم، فالبعد الدولي للتعليم العالي يمكن أن يسهم في تعزيز جودة التعليم العالي إذا كان هو نفسه بجودة عالية (٦٢).

#### مخاطر التوسع في الاعتماد على الحراك الطلابي الدولي:

أثناء السعي إلى جني فوائد الحراك الطلابي الدولي، لا ينبغي إغفال بعض المخاطر الحقيقية التي يحتمل أن تكون مكلفة، فقد أثبتت التجربة أن التقدم المطرد في أعداد الطلاب الأجانب لا يمكن أن يؤخذ على محمل التسليم، فهو عرضة لعدد من العوامل، كالتحولات غير متوقعة في الرأي العام حول بعض القضايا المثيرة للمشاعر، كالهجرة، والمعاملة التفضيلية للأجانب في مكان العمل (٦٣).

وحتى لو استمرت الأعداد الإجمالية للطلاب الدوليين في الارتفاع -كما تتوقع منظمة اليونسكو وغيرها- فإن المنافسة الشديدة توحى بأن استفادة جميع البلدان منها لن تكون على قدم المساواة، ولقد منيت أستراليا- التي طالما تم اعتبارها حاملة لواء التعليم الدولي- بسلسلة من النكسات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، كان أولها: الارتفاع القوي لسعر الدولار الأسترالي، مما رفع تكلفة الدراسة والسكن للطلاب الأجانب بشكل كبير، وثانيها، انهيار العديد من كليات القطاع الخاص، تاركة آلاف الطلاب الأجانب وقد تقطعت بهم السبل، وهو ما دفع الحكومة للعمل على تشديد شروط القبول، وزيادة رسوم تأشيرات الدخول، وثالثها، وقوع سلسلة من الهجمات على الطلاب الهنود في ملبورن، مما أثر سلباً على سمعة البلاد باعتبارها أكثر البلاد أماناً خارج الوطن الأم، وثارت وسائل الإعلام الاجتماعية في الهند، وانتشر القلق إلى درجة اتهام الحكومة الهندية لأستراليا بأنها لا تفعل ما يكفي لحماية طلابها، وهو ما أدى إلى تراجع عدد الطلاب الأجانب في أستراليا بمقدار الخمس بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ (٦٤).

وفي ظل المنافسة الدولية الشديدة على اجتذاب الطلاب الدوليين، بدأت الولايات المتحدة في استعادة سمعتها السابقة بعد تراجعها على إثر هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وخففت أستراليا من قواعد الحصول على التأشيرة، بحيث أنها تتطلب الآن من طلاب البلدان "عالية المخاطر" مثل الصين والهند وباكستان إظهار ما لديهم من أموال بما يكفي لتمويل دراستهم لـ ١٢ شهراً فقط، وليس ١٨ شهراً كما كان من قبل، وخففت أيضاً من الحد الأدنى المطلوب لإتقان اللغة الإنجليزية، كما بدأت مؤسسات في فرنسا وألمانيا ودول

أخرى في تقديم برامج باللغة الإنجليزية، بما يضعها في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا، كما دخلت على خط المنافسة دول أخرى؛ كالدنمارك، التي أعلنت عن خطط في أوائل عام ٢٠١٤ لزيادة تمويل الطلاب من خارج الاتحاد الأوروبي، وتبسيط قواعد التأشيرة والهجرة، وأكدت حكومتها على تلقيها دعماً لهذه المبادرات من مؤسسات التعليم العالي والبحوث، ومجتمع الأعمال الدنماركي (٦٥).

والمشكلة هي أن التنافس على اجتذاب الطلاب الدوليين يشد في الوقت الذي يضعف فيه اهتمام طلاب الاقتصادات الناشئة -خصوصاً في آسيا- بمغادرة أوطانهم لمواصلة تعليمهم، خاصة مع تحسن نوعية التعليم في بلدان كالصين والهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان بشكل ملحوظ، وهو اتجاه يتأكد استمراره؛ حيث يتباطأ خروج الطلاب من الصين، فقد انخفض عددهم وفقاً لمنظمة اليونسكو من ٦٥٠,٠٠٠ طالب دولي في عام ٢٠١١ ثم انخفض إلى ٦٤٦٣٠٠ طالب دولي عام ٢٠١٢ (٦٦).

خلاصة القول، إن الأهداف الطموحة لالتحاق الطلاب بالجامعات الأجنبية يمكن أن يصبح تحقيقه أكثر صعوبة في السنوات المقبلة، ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإنه يمكن القول إن هناك اتجاهاً لدى الحكومات والمؤسسات التعليمية لتحويل تركيزها من الكم إلى الكيف.. إلى طلاب الدراسات العليا، على سبيل المثال، الذين غالباً ما يكونون أكثر قدرة على تحمل ارتفاع الرسوم، ويتطلبون تعليماً أقل كثافة، ويحتمل بقاؤهم بعد دراستهم والمساهمة في الاقتصاد المحلي، ومع تلك المخاطر التي يجابهها التعليم الدولي، فإن الأمر لا يعني الابتعاد عن اجتذاب طلابه، ولكن بالأحرى، "الحاجة إلى استثمار المزيد من التفكير والجهد والطاقة في فعل ذلك.

ثانياً: آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي:

بناء على ما تقدم من تعريفات لمصطلح "تدويل التعليم العالي" في القسم السابق، يمكن تعريفه إجرائياً في البحث الحالي بأنه: عملية مقصودة لتكامل البعد الدولي والبيئتي أو العالمي في كافة جوانب نظم/مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية وغير الأكاديمية، وذلك بهدف تعزيز جودة التعليم والتعلم، والبحث، وتقديم إسهامات مهمة للمجتمع. ويتميز تدويل التعليم العالي بناء على هذا التعريف بأنه:

١. عملية مقصودة تمارس من خلال سياسات مؤسسية بشأنه.
٢. عملية مستمرة وشاملة تتناول جوانب نظم ومؤسسات التعليم العالي كافة.
٣. يرتبط بتفعيل حقيقي لمشاركات الإنسانية مهما اختلفت الشعوب، ما يجعله ضمن فلسفة شاملة تقود المجتمع نحو الحرية واحترام الإنسانية بمختلف انتماءاتها دون تمييز.

٤. يهدف إلى دعم نشاطات التعليم العالي كافة في المؤسسة أو النظام، وذلك بالاستفادة من الآفاق العالمية والدولية والثقافية المختلفة، وهو ما يمد التعليم العالي بتنوع في الرؤى وشمولية في الصياغة، وبما يسهم في دعم السلم والتفاهم العالميين.

بناء على ما تقدم، فإن البعد الدولي يمتد لجوانب التعليم العالي كافة، بما تشمله من هيئات طلابية، وتدرسية، وبحثية، وإدارية، وخدمية، وذلك ضمن عملية متكاملة تؤثر جوانبها على بعضها البعض، ما يجعل من تدويل عمليات تعليم وتعلم التعليم العالي وإتاحة وخدماته مطلبًا مهمًا لتعزيز الحراك الطلابي الدولي، أو تدويل الهيكل الطلابي في نظام ما أو مؤسسة ما للتعليم العالي.

واتفاقًا مع هذا الاستنتاج، تشير إحدى الدراسات إلى عوامل تكمن وراء اجتذاب الطلاب الدوليين، ذكرت من بينها جودة المقررات والبرامج المقدمة، واتساع استخدام اللغات العالمية في التدريس (كالإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والروسية، والإسبانية)، وتنافسية المصاريف الدراسية، وسياسات السفر والهجرة والعمل، والسمعة الأكاديمية لمؤسسة تعليمية ما، ومرونة البرامج في احتساب الفترات الدراسية بالخارج، والاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، ومحدودية التعليم العالي بالوطن الأم، وسياسات القبول الجامعي المقيدة في الوطن، والعلاقات الجغرافية التجارية والتاريخية والسياسية بين البلدان، وفرص العمل في المستقبل، والتطلعات الثقافية، والسياسات الحكومية لتسهيل نقل الأرصدة بين مؤسسات الوطن والمؤسسات المستضيفة (٦٧).

بناء على ذلك، فإن استهداف تعزيز الحراك الطلابي الدولي أو تدويل الهيكل الطلابي في نظام أو مؤسسة ما لا يتم بمعزل عن الجوانب الأخرى، وهو ما يتطلب بالضرورة تعزيز تدويل جوانب نظام مؤسسات التعليم العالي كافة، والتي يتناولها البحث وفقًا لحدوده.

في ضوء ذلك، سوف يهتم البحث الراهن بمعالجة عدة آليات أساسية، يمكن أن تسهم -بدرجة أو بأخرى- في تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، وهي: تدويل المناهج الدراسية، وضمان الجودة، والإطار الوطني للمؤهلات، وفيما يلي معالجة تفصيلية لتلك الآليات.

**تدويل المناهج الدراسية:**

يعرف ليسك B. Leask (٢٠٠٩) تدويل المنهج Internationalization of the Curriculum (IoC) في مختلف المجالات الأكاديمية بأنه: إدماج Incorporation البعد الشعبي العالمي والثقافي الدولي International and Intercultural Dimension في محتوى المناهج الدراسية، وكذلك ترتيبات التعليم



والتعلم وخدمات الدعم للبرنامج الدراسي(٦٨)، ويعرفه كالان (٢٠٠٢) Callan باختصار بأنه "عملية تصميم منهج يفي بحاجات هيكل طلابي دولي **International Student Body**" أي أنه يفي بشكل عادل بطموحات كل الطلاب، بغض النظر عن انتماءاتهم الوطنية أو العرقية أو الاجتماعية الطبقية أو حتى الجنسية، فهو يحترم الشمول الاجتماعي والتعددية الثقافية والمواطنة العالمية(٦٩)، وتعكس هذه التعريفات بشكل أو آخر التعريفات الكلية لتدويل التعليم العالي في أحد جوانبه وهو المناهج.

هذا، ويمكن القول إن هناك ثلاثة مداخل أساسية لتدويل المناهج الدراسية(٧٠)

هي:

**مدخل الإضافة The Add-on Approach**: يتميز بإضافة جزء على محتويات المناهج الحالية دون تعديل هيكلها الأصلي أو إجراء مقاربات على تدريسها(٧١)، ويتميز هذا المدخل بأنه سهل التنفيذ، ولا يتطلب تغييرات جوهرية في محتوى المقرر أو المنهج، ومثاله إضافة قراءة أو محاضرة أو واجبات ذات توجه أممي أو بينثقافي.

**مدخل الدمج The Infusion Approach**: ويتميز بدمج نوع من المحتوى يثري معرفةً وفهمًا بينثقافيين لدى الطلاب، ليعكس لهم اتجاهات متنوعة، ويقدم لهم آداءات مهنية متعددة(٧٢)، وهو يتطلب إعداد وإعادة تفكير بشأن تصميم المقرر، ومثاله: تضمين أهداف للمقرر تركز على معرفة واتجاهات وسلوكيات بينثقافية، بما فيها قراءات وواجبات تعكس وجهات نظر متنوعة تمت مناقشتها في قاعة الدرس(٧٣).

**مدخل التحول The Transformation Approach**: يستند إلى تغيير الهيكل الأساسي للمناهج الحالية، واستراتيجيات تدريسها وتعلمها؛ بحيث يشجع طرقًا جديدة للتفكير، ويتضمن اتجاهات جديدة، من خلال تغيير ما يجب تدريسه وطريقة تقديمه(٧٤)، وهو نهج شامل ثقافيًا تتعزز فيه وجهة النظر المكافحة للهيمنة في إصلاح المناهج الدراسية، بما يهدف إلى القضاء على البنى الاجتماعية غير المنصفة خلال العملية التعليمية، ومساعدة الطلاب على تقدير العديد من الحقائق التي توجد في المجتمع العالمي المعاصر، وهو يقر بأن المهارات الفكرية والمعارف التي تغرسها المؤسسات في نفوس طلابها ضمن المناهج متحيزة ثقافيًا؛ لذلك، يتطلب منهج التحول فحصًا ناقداً وتجاوزاً للافتراضات الثقافية والتقليدية المسلم بها، ويقدم هذا النهج أيضًا الفرصة للطلاب ومدرسيهم لتقاسم السلطة داخل قاعات الدرس، والتعلم من بعضهم البعض(٧٥).

هذا، وتشير الأدبيات إلى عدد من المبررات التي تدفع لتدويل الحرم الجامعي، ومن ثم تدويل المناهج الدراسية، أهمها الحاجة إلى التوسع والتعمق في المعرفة والمهارات والاتجاهات التي يحتاجها الخريجون للعمل بفعالية في بيئة أكثر عالمية(٧٦)، وهو ما

يؤكد على أهمية الاعتماد على آلية تدويل المناهج الدراسية كآلية مهمة لتعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي.

### ضمان الجودة:

تنمو أهمية ضمان الجودة **Quality Assurance** في مجال التدويل بثبات، فلم يعد التدويل هدفًا في ذاته، ولكنه أصبح وسيلة لتحسين جودة التعليم (٧٧)، وبالمثل يمكن اعتبار استهداف تدويل الطلاب في مؤسسات التعليم العالي وسيلة لتحسين التعليم فيها، ويؤيد ذلك بيانات واسعة عن برامج التعليم العالي المتاحة الآن والتصنيف العالمي لها، حيث تؤكد أن تحديد الوجهة الدراسية للطلاب الدوليين يتأسس على نحو متزايد على جودة التعليم المقدم فيها (٧٨)؛ ولذلك تعلن الدول في سياساتها أن توكيد جودة التعليم العالي يقع في القلب من عوامل جذب الطلاب الدوليين إليها (٧٩)، وبناء عليه يمكن القول إن ضمان جودة التعليم العالي يلعب دورًا مهمًا ومتزايدًا في اجتذاب الطلاب الدوليين.

ويعرف مجلس التعليم العالي في جنوب أفريقيا **Council on Higher Education** ضمان الجودة بأنه "عمليات تأكيد أن مستويات أو متطلبات معينة تم إنجازها" (٨٠)، وهو تعريف يربط بين الجودة وإنجاز المستويات المحددة سلفًا، وتعرفه الشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي **The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE)**، بأنه: "عملية بناء ثقة أصحاب المصلحة في أن الإتاحة وما يتعلق بها من مدخلات وعمليات ومخرجات تحقق الحد الأدنى من التوقعات (٨١)، وهو تعريف يحدد تلك المستويات بأنها الحد الأدنى من متطلبات ثقة أصحاب المصلحة (طلاب، وهيئة تدريس، وإدارة، ومنظمات المجتمع المدني المختصة، وجهات التوظيف) دون تحديد نطاقاتها الجغرافية.

ولكن هناك جهات تشير إلى أن تلك المستويات قد تكون فوق وطنية (إقليمية و/أو دولية)، باعتبار أن الامتدادات التعاونية الإقليمية والدولية ضرورة أساسية لضمان الجودة، فتعرفه الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي بأنه: "وسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة المؤسسة المعنية قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة، سواء محليًا أم عالميًا، وأن مستوى جودة التعليم والتعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية ملائمة، وتستوفي توقعات مختلف الأطراف ذات العلاقة" (٨٢).

ويعرفه مجلس اعتماد التعليم العالي **Council for Higher Education Accreditation** بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٩) بأنه "كل الإجراءات المخططة

والمنظمة الضرورية لتأكيد الثقة في أن المستويات (الدولية) للتعليم والبحث والتأهيل يتم تنفيذها وتعزيزها" (٨٣)، ويعرفه اتحاد الجامعات العربية (٢٠٠٨) بأنه: "وسيلة التأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة المؤسسة قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها، سواء قومياً أم عالمياً، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية ملائمة، وتستوفي توقعات مختلف فئات المستفيدين من هذه المؤسسة" (٨٤).

وفي هذا، يعرفه محمد يوسف الديك (٢٠١٢) بأنه: "العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها، سواء على المستوى القومي أم العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات فئات المستفيدين النهائيين كافة من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية" (٨٥).

وهي تعريفات تؤكد جميعها على مفهوم بناء الثقة مع الأطراف صاحبة المصلحة في المجتمع بدوائره المختلفة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في العملية التي تتم داخل المؤسسة، بحيث ترتفع عن الحد الأدنى من التوقعات، وهي تعريفات تؤكد غياب التناقض بين الدوائر الجغرافية المختلفة، فمحلية رسالة المؤسسة على سبيل المثال لا يتناقض مع عالميتها.

وتأتي علاقة ضمان الجودة بالتدويل في التعليم العالي في ثلاثة اتجاهات، هي (٨٦):

أ. ضمان جودة التدويل **Quality Assurance of Internationalisation**: ويركز على التدويل باعتباره الموضوع الرئيس وضمان الجودة كأسلوب لتحسين استراتيجياته أو أنشطته.

ب. تدويل ضمان الجودة **Internationalisation of Quality Assurance**: ويركز في المقابل، على ضمان الجودة كموضوع رئيس ضمن منظور أوسع من نظرائه الدوليين وأنشطته الدولية،

ج. التدويل كقيمة نوعية مضافة **Quality-Adding Value of Internationalisation**: وهو يؤكد على إضافة قيمة نوعية للتعليم من خلال أنشطة كالحراك الطلابي وتطوير المناهج؛ حيث يعمل كمحفز للجودة، ويعد التدويل عملية تغير تسهدف تحسين جودة التعليم.

وتختلف المؤسسات بشأن تلك الاتجاهات عند معالجتها لموضوع تدويل التعليم فيها، ومن الجدير بالذكر أن ثمة جهود مبذولة بشأن تلك الاتجاهات؛ فبخصوص الاتجاه الأول قدمت

(نايت) مساهمة مهمة لأدبياته؛ حيث أنجزت ما يعرف بـ(عملية مراجعة جودة التدويل) **Internationalisation Quality Review Process (IQRP)**، التي تسمح بتقييم جهود التدويل في مؤسسات التعليم العالي وتحسين جودتها وفقاً للأهداف المعلنة، وأهداف كل مؤسسة على حدة، ويتكون هذا العمل من عملية للتقييم الذاتي **Self-Assessment Exercise**، فضلاً عن مراجعة الأقران الخارجية **External Peer Review**، وقد استهدفت نايت ودي فيت أن يكون هذا العمل دولياً في طبيعته، وليس مقصوراً على سياق وطني معين، إضافة إلى أنه معد للاستخدام في مجموعة متنوعة من المؤسسات وتوجهات وأغراض تعليمية مختلفة، مثل: المعاهد الفنية، والكليات المتخصصة، والجامعات الشاملة، والكليات المانحة للدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، ومعاهد العلوم التطبيقية **Polytechnic Institutes**. بل يمكن استخدامها بنجاح داخل المؤسسة على مستوى الأقسام، وقد تم تصميم عملية مراجعة جودة التدويل **IQRP** لمعالجة اتساع وعمق النشاط المؤسسي، ويمكن أن تشمل العروض عبر الوطنية. في حين أن هناك العديد من عمليات مراجعة الجودة النوعية الأخرى التي يجري تطبيقها على البعد الدولي للتعليم العالي، إلا أن فاندي **Wende** يرى أن **IQRP** هو "أول مشروع على المستوى الدولي يجمع بين وجهات نظر ضمان جودة التدويل وتداول ضمان الجودة (٨٧)".

أما بخصوص الاتجاه الثاني، وهو تدويل الجودة؛ فحيث إن تبادل المعلومات بخصوص جودة التعليم العالي مع الأطراف أصحاب المصلحة يعد من أهم عوامل جذب الطلاب الدوليين (٨٨)، فمن الضروري تواصل مستوياتها مع المعايير والمستويات العالمية، وفي هذا الاتجاه تأتي عضوية المنظمات الوطنية والمحلية المختصة بضمن الجودة في منظمات إقليمية ودولية، والالتزام بمعاييرها ومستوياتها إذا ما توافرت، وقد ذكرت إحدى الدراسات التي يعود تاريخها لعام ٢٠٠٢ أن الشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي **International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAHE)** التي تعد بمثابة المنظمة العالمية الوحيدة لوكالات ضمان الجودة الوطنية، تملك معايير قليلة جداً لفحص طلبات العضوية؛ فالعضوية الكاملة بها مفتوحة للوكالات الجادة، وهناك إجراءات لضمان استيفاء المتقدمين لهذا المعيار قبل القبول، تتمثل في تعبئة نموذج ورقي دون أي فحص حقيقي لجدية معايير وإجراءات ضمان الجودة لمقدمي الطلبات؛ لذلك لا ينبغي النظر إلى عضوية الشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي **INQAHE** كتصديق إيجابي لصحة إجراءات ضمان الجودة والاعتماد للأعضاء، وهو ما ينطبق أيضاً على شبكات ضمان الجودة الإقليمية، مثل الرابطة الأوروبية لوكالات ضمان الجودة **The European Association for Quality Assurance Agencies (ENQA)**. فهي لا تشعر بأن ذلك يمثل مشكلة؛ لأن الهدف الأساسي منها هو تقديم الدعم المتبادل وتبادل

المعلومات؛ فغياب معايير مهنية واضحة بالمقارنة مع الاتحادات الدولية في المجالات المهنية الأخرى، لا ينظر له كمشكلة من قبل العالم الخارجي أيضًا، على الرغم من أن السلطات الدولية تضع قدرًا كبيرًا من الثقة في هذه الجمعيات، كما هو الوضع في حالة الرابطة الأوروبية لوكالات ضمان الجودة ENQA في سياق عملية بولونيا (٨٩).

ومع ذلك تشير البيانات إلى اتخاذ الشبكة العالمية بعض الخطوات لبناء معايير للجودة يتبناها أعضاؤها، ومن بينها إعدادها مبادئ توجيهية للممارسات الجيدة The INQAAHE Guidelines of Good Practice لعام ٢٠٠٣، تمت مراجعتها في ٢٠٠٦، وتهدف لتعزيز الممارسة الجيدة لضمان الجودة الداخلية و/أو الخارجية، من خلال خلق إطار إرشادي لبناء وكالات جديدة لضمان الجودة الخارجية External Quality Assurance Agencies (EQAAs)، وتقديم معايير للاستخدام في تقييم الذات والتقييم الخارجي لوكالات ضمان الجودة الخارجية، وتعزيز التنمية المهنية بين تلك الوكالات وهيئة العاملين بها، وتعزيز المساءلة العامة Public Accountability لتلك الوكالات، ويسهم تقديم تلك الوكالات لتوضيحات فيما يخص كيفية ارتباط إجراءاتها بتلك المبادئ التوجيهية في تسهيل الفهم المشترك لعملها، بما يؤدي لإمكانات أكبر للتنسيق، ويؤدي في النهاية إلى زيادة الاعتراف المشترك بقراراتها (٩٠).

كما قامت الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي (ENQA)، بناء على دعوة من وزراء الدول الموقعة على عملية بولونيا Bologna Process في بيان برلين في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣، وبالتعاون مع اتحاد الجامعات الأوروبية European University Association (EUA)، والاتحاد الأوروبي لمؤسسات التعليم العالي European Association of Institutions in Higher Education (EURASHE)، واتحاد الطلاب الأوروبي European Students Union، بتطوير مجموعة من المعايير والإجراءات والمبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن ضمان الجودة، واستكشاف سبل ضمان نظام لمراجعة الأقران كافة لوكالات وهيئات ضمان الجودة والاعتماد، وتقديم تقرير عن ذلك لهم في عام ٢٠٠٥. وكان ذلك بالفعل؛ حيث قدمت ENQA ما يعرف "بمعايير ومبادئ إرشادية لضمان الجودة في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي European Higher Education Area (٩١) Standards and Guidelines for Quality Assurance in the".

وبالنسبة للاتجاه الأخير للعلاقة بين التدويل وضمان الجودة باعتبار يؤكد على أن التدويل يضيف قيمة نوعية للتعليم من خلال الاهتمام بأنشطة مثل الحراك الأكاديمي وتطوير المناهج؛ حيث يعمل كمحفز للجودة، فهو يتطلب الجمع بين الاتجاهين السابقين، ويتطلب في الأساس استقلالاً مؤسسياً يتيح لمؤسسات التعليم العالي اتخاذ المبادرات اللازمة لتعزيز تنافسيتها في مقابل المؤسسات الأخرى.

## الإطار الوطني للمؤهلات:

بناء على ما تقدم من تعريفات خاصة بالإطار الوطني للمؤهلات في مصطلحات البحث، يمكن تعريفه إجرائياً بأنه: وثيقة وطنية موحدة، تصف جميع المؤهلات الوطنية الخاصة بالتعليم العالي بالدولة، وتصنفها حسب مستوياتها وطبيعة المخرجات التعليمية المتوقعة منها، بغرض تسهيل الحراك الرأسي للطلاب بين المستويات والمؤهلات المختلفة، والأفقي بين المجالات المختلفة، وذلك ضمن النظام التعليمي الذي تنتمي إليه، وعلى ذلك يتسم الإطار الوطني للمؤهلات بكونه:

- أ. وثيقة وطنية موحدة وشاملة للمؤهلات الوطنية الخاصة بالتعليم العالي كافة.
  - ب. تصنف المؤهلات حسب مستوياتها رأسياً وفق طبيعة المخرجات التعليمية لتلك المؤهلات.
  - ج. تسهل الحراك الرأسي والأفقي بين المجالات، والمستويات، والمؤهلات لأعلى درجة، طالما توافرت الجدارة.
  - د. تسهل الحراك الأفقي والرأسي بين نظم التعليم العالي الوطنية المختلفة إذا تناظرت مؤهلات تلك النظم.
- وفي هذا السياق، تلعب أطر المؤهلات الوطنية على البعد الدولي والعاير للحدود أدواراً متزايدة الأهمية، منها ما يلي (٩٢):
- أ. المساهمة في زيادة الحراك الطلابي الدولي، والتعاون والتبادل، وكذلك التفاهم بين الثقافات، والاعتراف المتبادل.
  - ب. تحقيق المزيد من التعاون المععمق، وتنمية الثقة المتبادلة بين مقدمي الخدمات، والمعلمين والمدرسين من مختلف البلدان والمناطق في العالم.
  - ج. تعزيز الاعتراف والشفافية ونقل الأرصدة الأكاديمية لمخرجات الوحدات التعليمية في مختلف البلدان.
  - د. التمكين من تطوير لغة مشتركة للمؤهلات (مثل مفهوم "الأطر الفوقية") على الرغم من الخلافات والاختلافات في التفاصيل على المستويات الوطنية والمحلية.

وعلى أثر استعراض القسم الثاني للبحث الراهن، يمكن القول إن الحراك الدولي حتى يأتي بثماره من جهة، وحتى يتم تعزيزه من جهة أخرى، يأتي ضمن منظومة كاملة تستهدف تدويل التعليم العالي، سواء على مستوى النظام ككل أو مؤسساته، وتشمل الجوانب الأكاديمية من تعليم وتعلم وبحث، وجوانب غير أكاديمية، كالإدارة، والخدمة، كذلك يمكن القول إن تعزيز تنافسية وجودة التعليم العالي، وتدويل مناهجه الدراسية،

وتفعيل إطار وطني للمؤهلات بما يعزز من مقارنة المؤهلات الوطنية بالمؤهلات الأجنبية، من أهم آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي لدولة ما.

القسم الثالث: الحراك الطلابي الدولي وآليات تعزيزه بمؤسسات التعليم العالي في كندا:

يتناول القسم الحالي من البحث وصفاً لواقع الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا، مع البدء بعرض السياق المجتمعي الكندي المؤثر بالضرورة على الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي الكندية، ثم سيتم عرضاً تحليلياً لواقعه، وآليات تعزيزه وفق الحدود الموضوعية للبحث، وذلك من حيث تدويل المناهج الدراسية، وضمان الجودة، والإطار الوطني للمؤهلات، وفيما يلي بيان تفصيلي لذلك.

أولاً: السياق المجتمعي الكندي:

كندا دولة فيدرالية النظام، تتوزع فيها المسؤوليات -وفقاً للقانون الدستوري لعام ١٨٦٧ (Constitution Act) - بين العاصمة والأقاليم: بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والمناطق، فالأولى مسؤولة عن المسائل ذات الاهتمام الوطني والدولي، كال دفاع، والسياسة، والخارجية، والتجارة بين المقاطعات والاتصالات، والمواطنة، أما الثانية وهي حكومات المقاطعات والمناطق فمسؤولة عن الحكم المحلي والتعليم والصحة والممتلكات والحقوق المدنية، وغيرها، بينما يتشارك الجانبان (الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والمناطق) الولاية على الزراعة والهجرة، بما يسمح للأقاليم والمقاطعات بتبني سياسات مرنة ومبدعة تناسب سكانها (٩٣).

والواقع، إن هناك من يربط إيجابياً بين النظام الفيدرالي والديمقراطية بسبب اعتماده على توزيع السلطات بين الأقاليم والسلطة المركزية وتشاركتها صنع القرار، وبغض النظر عن مدى صدق هذا الربط، فقد مثلت الحقوق والحريات وثائقاً مكاناً مركزياً في السياسات الكندية؛ حيث تضمن "إعلان الحقوق الكندي Canadian Bill of Rights" لعام ١٩٦٠ الكثير من الحقوق والحريات الأساسية، كالحق في الحياة، والحرية، والأمان، كما ضمن قانون حقوق الإنسان الكندي Canadian Human Rights Act الصادر عام ١٩٧٧ حقوق المساواة، وعدم التمييز في مجالات العمل، والسكن، وتوفير الخدمات على المستوى الفيدرالي، أما الميثاق الكندي للحقوق والحريات Canadian Charter of Rights and Freedoms فيجمل الحريات الأساسية، والحقوق الديمقراطية، والقانونية، واللغوية، وحقوق التنقل، والمساواة (٩٤)، وهي حقوق وحريات انعكست وغيرها إيجابياً على أرض الواقع وفق ما تؤكد التقارير، ومن بينها تقرير مؤشر الديمقراطية للإكونوميست The Economist Intelligence Unit's

**Democracy index**، الذي يصنف كندا ضمن ديمقراطيات العالم الكاملة **Full Democracy** بالترتيب العالمي العام ١٦٧/٧، وبالدرجة الكلية ١٠/٩,٠٨ (٩٥).

وقد انعكس النظام السياسي الكندي الذي تتشارك فيه السلطات وتتنوع فيه المسؤوليات بين مركز الدولة وأطرافها على نظامها الاقتصادي، الذي تتشارك فيه الحكومات (المركزية والإقليمية) والأفراد النشاط الاقتصادي؛ لذلك غالبًا ما يشار للنظام الاقتصادي الكندي بأنه "اقتصاد مختلط" لأن إنتاج السلع والخدمات وتوفيرها يتم من قبل كل من الحكومات والشركات المملوكة للقطاع الخاص، لأنه يدعم الملكيتين العامة والخاصة من رأس المال والموارد، كما يشار إليه أيضًا بأنه نظام رأسمالي، لأنه يشجع الملكية الخاصة لرأس المال المستخدم لإنتاج السلع والخدمات وتوفيرها (٩٦).

ويعد الاقتصاد الكندي من أكثر اقتصادات العالم تطورًا وتنافسية؛ حيث جاء وفق تقرير التنافسية الكونية لعام ٢٠١٧/١٦ في المرتبة العالمية الـ ١٥ بين ١٣٨ اقتصادًا يغطيها التقرير بالدرجة ١٠/٥,٣ (بما قد يعني امتلاكه القدرة على مزيد من التطور والتنافسية) بمواقع متباينة ولكنها متقدمة على محاورها الثلاثة الرئيسة إذا ما قيست بفتة الدول ذات الاقتصادات التي يقودها الإبداع في العالم **Innovation-Driven Economies** الـ ٣٧ وفق هذا التقرير (٩٧)، كما احتل مؤشر اقتصاد المعرفة وفق بيانات ٢٠٠٧ (بالدرجة: ١٠/٨,٩٤) المركز السابع عالميًا (٩٨).

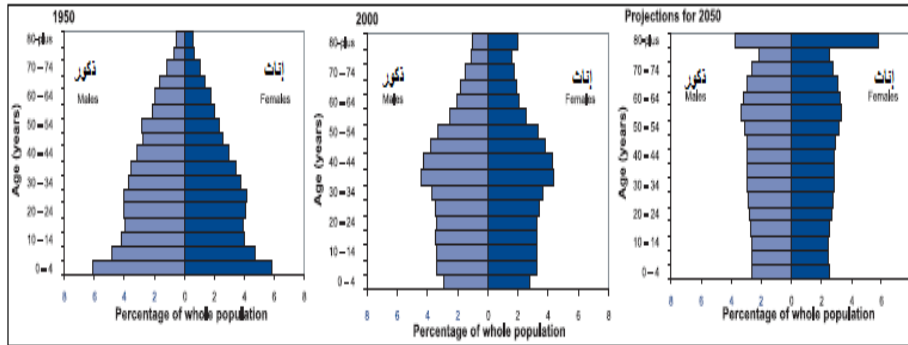
أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية لكندا، فيبين مؤشر كوف للعولمة **KOF Index of Globalization** لعام ٢٠١٦ احتلال كندا في الجانب الاقتصادي منها بالدرجة ١٠٠/٧٦,١٢ الترتيب العالمي ٣٤ بين ٢٠٧ اقتصادًا يغطيها المؤشر، وهو ترتيب يتأخر كثيرًا عن موقعها على المؤشر الإجمالي للعولمة بالترتيب ١٠، والدرجة ١٠٠/٨٥,٦٧ (٩٩)، أما إقليميًا فقد فُعلت كندا اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨، انضمت إليها المكسيك في عام ١٩٩٤ ضمن اتفاقية التجارة الحرة الشمالية الأمريكية (نافتا) **The North American Free Trade Agreement (NAFTA)** في عام ١٩٩٤، بسوق يضم في عام ٢٠٠٨ نحو ٤٤٠ مليون نسمة و١ ترليون دولار من التجارة البينية (١٠٠).

ومن الجدير بالملاحظة، أن هذا التميز الاقتصادي لكندا يتحقق في ظل عدد سكان ليس بالكثير مقارنة بمساحتها ومواردها، حيث قُدرَ إحصاء كندا **Statistics Canada** (وفقا لوكالة كندا الوطنية للإحصاء) لعدد سكان البلاد وفق بيانات عام ٢٠٠٦ بما يزيد قليلاً عن ٣١,٢ مليون نسمة من أصول مختلفة من مختلف أنحاء العالم؛ نحو ١٠ مليون منهم من الكنديين، و٦,٦ مليون إنجليزي، و٤,٧ مليون اسكتلندي، و٤,٤ مليون أيرلندي، و٥ مليون فرنسي، و٣,٢ مليون ألماني، و١,٤ مليون إيطالي،



و١,٣ مليون صيني، و١,٣ مليون من الهنود الشماليين، و١,٢ مليون أوكرايني، و١ مليون هولندي، وغيرهم من جنسيات العالم المختلفة الذين يقل عدد كل من يحمل أيًا منها عن مليون ويتراوح عددهم بين ٩٨٤٥٦٥ للبولنديين، وبضع مئات من جماعة الدينكا Dinka بجنوب السودان (١٠١)، ومع ارتفاع عدد سكان كندا في عام ٢٠١٦ إلى نحو ٣٦ مليون نسمة (١٠٢)، فإنه يتوقع لتلك البيانات أن تخلق من كندا عولمة اجتماعية مصغرة، وهو ما يمكن اعتباره مفسرًا لتقدم موقع كندا على مؤشر KOF للعولمة لعام ٢٠١٦ في جانبها الاجتماعي بالدرجة ١٠٠/٨٨,٩١ إلى الترتيب العالمي الثامن بين ٢٠٧ دولة/اقتصادًا يغطيها المؤشر (١٠٣)، وهو ترتيب يتقدم على موقعها الإجمالي على مؤشر العولمة.

وبالنسبة لتطور الفئات العمرية لسكان كندا حتى عام ٢٠٥٠، فيبينه الشكل رقم (٤) وفق بيانات إدارة السكان بقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بسكرتارية الأمم المتحدة و Social Affairs of the United Nations Secretaria لعام ٢٠٠٢ (١٠٤):



الشكل رقم (٤): اتجاه تقادم السكان في كندا في أعوام ١٩٥٠، ٢٠٠٠، ٢٠٥٠

المصدر: Certified General Accountants Association of Canada, 2005

وتوضح البيانات المثبتة بالشكل رقم (٤) العلاقة بين الفئات العمرية على المحور الرأسي، ونسبة كل منها من إجمالي السكان على المحور الأفقي، ويشير إلى تواصل اتساع نسبة فئات الأعمار العليا (٤٠-٤٤ عامًا وحتى ٨٠ عامًا- فيما فوق بالاتجاه من اليسار إلى اليمين) على حساب فئات الأعمار الدنيا، وهي بيانات قد تدفع لمعالجة هذا الخلل من خلال تشجيع هجرة الشباب الدولي إلى كندا، خاصة من ذوي المهارات التي تعوزها البلاد، ومن خلال تعزيز التعلم مدى الحياة، بغرض الإفادة من الأفراد ذوي الأعمار المتقدمة والمتزايد عددهم.

وفي هذا السياق، يقع التعليم في كندا وفق توزيع السلطات في نظامها السياسي الفيدرالي على عاتق المقاطعات بصفة حصرية، فلا يوجد للتعليم وزارة أو تشريعات وطنية تحدد إطاراً وطنياً له، وبناء على ذلك، تستثمر العديد من الدوائر الاتحادية في مبادرات برامج محددة للتعليم ضمن الإطار العام لسياساته (١٠٥)، فتشارك التعليم الدولي مثلاً عدة جهات، منها: المواطنة والهجرة Citizenship and Immigration Canada (CIC) المختصة بالقضايا المرتبطة بهجرة الطالب، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية Department of Foreign Affairs Trade and Development Canada (DFATD)، التي ينحصر دورها في تعزيز الاهتمامات الوطنية في الخارج. وأما برامج التعليم الدولي من قبيل المنح الدولية فترتبط بأجندة كندا الدولية، بما فيها استراتيجية التجارة العالمية التي تحدد الالتزام الحكومي طويل الأمد بإنتاج العمالة الأفضل تعليماً والأكثر مهارة ومرونة، وذلك بالتعاون مع مجلس كندا لوزراء التعليم Council of Ministers of Education, Canada (CMEC) لدعم اهتمامات كندا بالخارج في مجالي المعرفة والتعلم، وتعزيز مكانتها كمقصد دراسي وبحثي على المستويين الوطني والدولي (١٠٦).

ومع عمل الجامعات الكندية ضمن بيئة سياسية لامركزية للغاية، فإنها تتمتع باستقلالية في أمورها الأكاديمية (١٠٧) بما يمكنها من اتخاذ المبادرات المؤسسية اللازمة لجودة خدماتها الأكاديمية وتنافسيتها في المجالات المختلفة، وفي هذا الإطار، تم دعم ممارسات التدريس والمناهج للوفاء بجادات هيئة الطلاب المحلية متزايدة التنوع في الثقافات والأعراق، إضافة لهيكل طلابي دولي شديد التنوع أيضاً، بما يجعل الحدود الفاصلة بين الأهداف الدولية والمحلية تبدأ في الاختفاء (١٠٨).

وتجدر الإشارة إلى أن كندا تقع ضمن صدارة الدول أكثر إنفاقاً على البحث العلمي؛ حيث تحتل المركز الخامس عشر بين ٤٠ دولة تناولتها نشرة تمويل البحث والتنمية العالميين لعام ٢٠١٦ Global R&D Funding Forecast 2016؛ حيث بلغ ٢,٦٦ مليار دولار، بنسبة ١,٩% من إجمالي الدخل القومي، وبمعدل ٢٤,٧٩ دولار (وفقاً لمعدل القوة الشرائية لإجمالي الإنفاق على البحث العلمي)، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٤. (١٠٩)

والواقع أنه نادراً ما تظهر كندا في صدارة مقاييس القدرة التنافسية في مجال التعليم الدولي، فالمستوى العام للتعليم الكندي مرتفع، ولكنه ليس الأعلى، ورسوم الجامعات والكليات تنافسية، ولكنها ليست الأكثر تنافسية. وعلاوة على ذلك، تنشط المؤسسات الكندية في مجال البحوث، ولكنها ليست في مستوى نشاط العديد من المؤسسات الأخرى خاصة في الولايات المتحدة (١١٠)، وبالرغم من ذلك، فهي تمتلك العديد من المزايا النسبية لاجتذاب الطلاب الدوليين من جميع أنحاء العالم، فهي تقدم

صفقة شاملة يمكن للقليل من الدول -إن وجدت- أن تباريها، لسمعتها كمجتمع متسامح متعدد الثقافات، وقربها إلى الولايات المتحدة، دون أن تكون جزءاً منها. وأخيراً وليس آخراً، الاعتقاد الشائع بأن كندا تعد واحدة من أكثر أماكن الأرض أماناً، فضلاً عن تحدثها بالإنجليزية، وهو ما يعد إضافة أخرى كبيرة (١١١).

إضافة لما تقدم، تعد سياسات هجرة الطلاب بكندا موضع اهتمام كثير من منافسيها، بما في ذلك أستراليا؛ حيث يمكن للطلاب الأجانب في ظل القواعد الحالية، العمل بدوام جزئي أثناء الدراسة، ولمدة تصل إلى ثلاث سنوات بعد التخرج، وقد تم تفعيل مزيد من التحسينات في الأول من يونيو ٢٠١٤، كما يساعد العديد من الجامعات والهيئات المحلية الطلاب الأجانب في العثور على عمل أثناء دراستهم وبعد تخرجهم على حد سواء (١١٢).

ومن جهة أخرى، فإن مؤسسات التعليم العالي الكندية، وفقاً لتقرير بيرنارد سيمون Bernard Simon عن استراتيجية كندا للتعليم الدولي Canada's International Education Strategy الصادر في يونيو ٢٠١٤، ذات قدرة كبيرة على استيعاب المزيد من الطلاب الأجانب؛ فتبلغ أعلى نسبة حوالي ٣٠%، وأقل بكثير منها في الأغلبية الساحقة من المؤسسات الأخرى، فنسبة الطلاب الأجانب في جامعة كولومبيا البريطانية University of British Columbia هي ١٧%، و ١٥% في جامعة تورونتو University of Toronto، وذلك على خلاف الحال في أستراليا التي يتركز فيها الطلاب الأجانب في عدد محدود من الجامعات ليشكلوا نحو ٤٥% من أعداد الطلاب في جامعة بالارات Ballarat قرب ملبورن Melbourne، وترتفع نسبتهم إلى أعلى من ٢٥% في نحو عشرة من الجامعات الأخرى (١١٣).

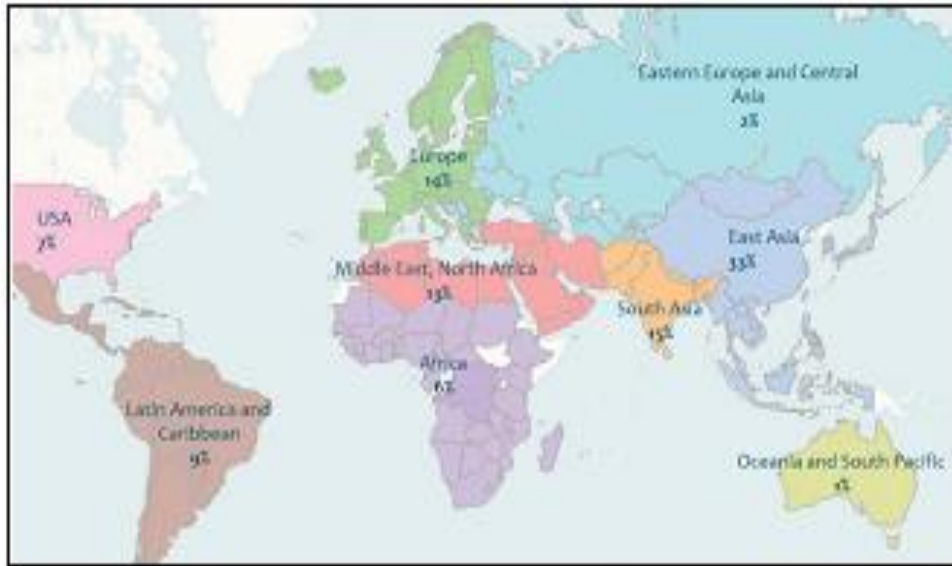
وبالرغم من ذلك، تتفق معظم الجامعات على أن غياب مبادرات التمويل والسياسات الوطنية يضعف قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة؛ فعلى سبيل المثال، تعمل معظم الجامعات ضمن جهود التسويق الدولية بقليل من الدعم التنظيمي والهيكلية على مستوى المقاطعات أو المستوى الفيدرالي، وخلافاً لمعظم الدول المتقدمة؛ تفتقر كندا لمراكز تعليمية وثقافية رسمية، بينما تتميز بعض الأنشطة التي ترعاها البعثات الكندية بالخارج بالفردية، وقيامها لغرض محدد، ولذلك تعتمد الجامعات الكندية على قدراتها الخاصة لتأكيد مصداقيتها، وإنشاء سوق للموارد التعليمية، وعلى الرغم من أن الحكومة الكندية على المستويين الاتحادي والمحلي على حد سواء حددت التسويق التعليمي الدولي كأولوية استراتيجية رئيسية، فإن المؤسسات الكندية تتلقى تمويلًا وطنيًا يقتصر على تشجيع المنح الدراسية الدولية والبحوث، وبرامج الدراسة الدولية، أو حراك الطلاب الدولي، وقد ظهرت مجموعة متنوعة من الممارسات والمبادرات المؤسسية بطريقة ترسم إطارًا

سياسيًا مُرَكِّزًا وتوجيهيًا ووطنياً، وأحياناً يعمل الهيكل الاتحادي لكندا كعازل ومانع أساسي للحكومات من التوجيه المباشر لأهداف ونتائج السياسة التعليمية الدولية(١١٤).

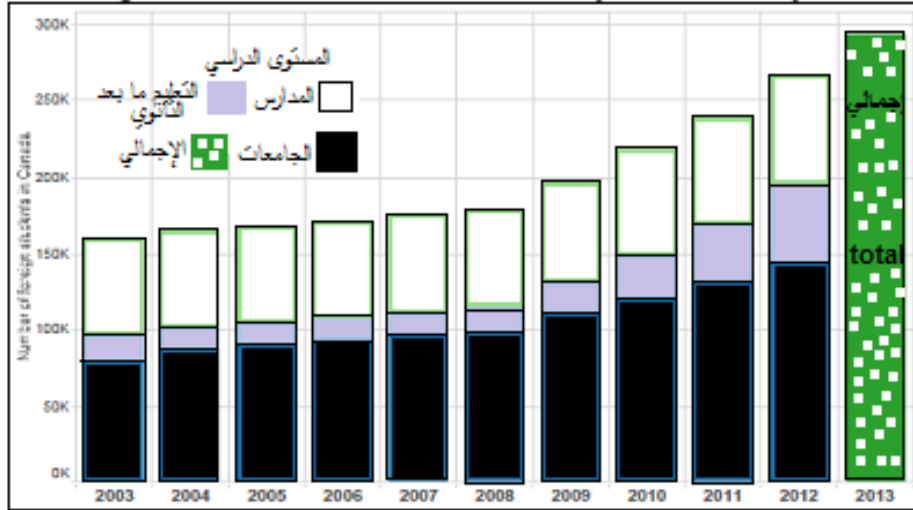
ثانياً: واقع الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي بكندا:

قدرت اليونسكو إجمالي عدد الحراك الطلابي إلى كندا بما يقترب من ١٢١ ألف طالب (في ٢٠١١)، من دول: الصين، والهند، وأوروبا، والولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، وباكستان، والسعودية، وإيران، ونيجيريا بصفة رئيسة(١١٥).

وتشير البيانات إلى أن تسجيل الطلاب الأجانب بالمؤسسات الكندية في واقع الحال في حالة صعود، ويزيد بشكل مستقر منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث تخترق معظم جامعات كندا في تسجيل الطلاب الدوليين من خلال آلية أو وحدات مختصة به(١١٦)، وقد سجلت البلاد -اعتماداً على جهودها الخاصة باجتذاب الطلاب الدوليين وعلاقتها الاقتصادية والاجتماعية العالمية- ارتفاعاً في إجمالي عدد الطلاب الدوليين بنسبة ٨٣% من إجمالي ١٦٠٠٠٠ طالب لعام ٢٠٠٣، لإجمالي ٢٩٣٠٠٠ عام ٢٠١٣، وقد ارتفع فيهم عدد طلاب الجامعات بنسبة ٧٩% بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢، وطلاب مؤسسات التعليم العالي الأخرى بنسبة أكثر من ٣٠٠%، ولتحتل كندا المركز السادس (وفق بيانات ٢٠١٢) بنسبة ٤,٩% من إجمالي عدد الطلاب الدوليين في العالم، بعد كل من الولايات المتحدة (١٦,٤%)، والمملكة المتحدة (١٢,٦%)، وألمانيا (٦,٣%)، وفرنسا (٦%)، وأستراليا (٥,٥%) (١١٧).



تشير البيانات -كما يبين الشكل رقم (٥)- إلى أن الحراك الطلابي الدولي إلى كندا يأتي من جميع مناطق العالم؛ حيث يشكل طلاب شرق آسيا نسبة ٣٣% من إجمالي عدد الملتحقين من الطلاب الدوليين في كندا، يليها جنوب آسيا بنسبة ١٥%، ثم أوروبا بنسبة ١٤%، وذلك وفق بيانات الدراسة المسحية الأخيرة للمكتب الكندي للتعليم الدولي في The Canadian Bureau for International Education (CBIE) ٢٠١٤ (١١٨).



الشكل رقم (٦): تزايد أعداد الطلاب الدوليين في قطاعات التعليم المختلفة في كندا

المصدر: Universities UK, 2014

وتشير البيانات -كما يبين الشكل رقم (٦)- إلى وجود ارتفاع مطرد في العدد الإجمالي للطلاب الدوليين في كندا في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ (١١٩)، ويمكن في الغالب إرجاعه إلى زيادة مطردة في أعداد طلاب التعليم بعد الثانوي الجامعي وغير

الجامعي، (الجزئين السفليين باللونين الأسود والرصاصي على الترتيب)، وثبات نسبي لعدد الطلاب الدوليين في المراحل التعليمية الأدنى (الجزء العلوي أبيض اللون)، وأن النمو في التعليم العالي غير الجامعي (الجزء الأوسط باللون الرصاصي) هو الأوضح، وإن كان لا يشكل النسبة الأعلى من الطلاب الدوليين، هذا إضافة إلى أن عدد طلاب التعليم ما بعد الثانوي يشكلون حوالي ثلثي العدد الإجمالي للطلاب الدوليين، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٢.

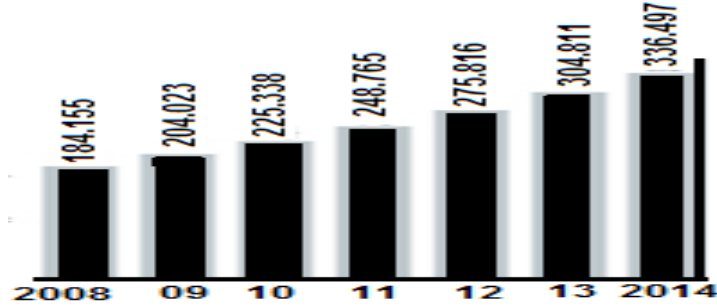
وفيما يتعلق بالدرجات الأكاديمية المستهدفة من قبل الطلاب الدوليين في كندا، تشير البيانات إلى تقدم درجات البكالوريوس (بنسبة ٣٨,٥٥%)، يليها الماجستير (بنسبة ٣٥,٢٩%) ثم الدكتوراه (بنسبة ١٤,٥٤%)، وأما عن التخصصات العلمية العليا التي يقصدها الطلاب الدوليون في كندا؛ فهي الهندسة (بنسبة ٢٨,٨%)، والأعمال business (بنسبة ٢٢,٤%)، والعلوم الاجتماعية (بنسبة ٨,٢%)، والعلوم الطبيعية (بنسبة ٧,٢%) (١٢٠)، وذلك وفق بيانات الدراسة المسحية الصادرة عن المكتب الكندي للتعليم الدولي CBIE لعام ٢٠١٤.

الواقع، إن نتائج استطلاع رابطة جامعات وكليات كندا Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC) (التي عرفت فيما بعد بجامعة كندا Universities Canada بنفس الرمز المختصر AUCC) والمنشور في ٢٠١٤، وهو الأول بعد استطلاع ٢٠٠٦، تعكس بقاء تعزيز الحراك الطلابي الدولي على رأس أولويات المؤسسات الكندية؛ حيث أشار ٤٥% من عينة مؤسسات التعليم العالي بكندا بأن تسجيل طلاب درجة البكالوريوس هو أولويتها القصوى، بينما أشار ٧% إضافية منها أن تسجيل المزيد من طلاب الدراسات العليا هو أولويتهم القصوى، في حين لوحظ أن "توسيع الحراك إلى الخارج" على رأس قائمة أولويات ٤% فقط من عينة المؤسسات المستطلع آراؤها، بينما أكد ٧٤% منها أنها ضمن الأولويات الخمسة الأولى (١٢١).

وفي هذا الإطار، توجهت مؤسسات التعليم العالي الكندية من أجل تعزيز نصيبها من الحراك الطلابي الدولي إلى بناء استراتيجية وطنية للتعليم الدولي في عام ٢٠١٤ 2014 International Education Strategy، وقد حددت هدفها في اجتذاب أكثر من ٤٥٠٠٠٠ طالب بحلول عام ٢٠٢٢ بما يضاعف من نفقات الطلاب الدوليين بالبلاد مرتين خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢٢ (من ٨,٤ مليار دولار أمريكي إلى ١٦,١ مليار دولار أمريكي) (١٢٢).

وتشير بيانات نفس العام (٢٠١٤) إلى صدور ما يقرب من ٨٩٠٠٠ فيزا طالب دولي بدوام كامل، مسجلين في برامج درجة البكالوريوس في الجامعات الكندية (أي ما يقرب من ١١% من الطلاب الجامعيين كاملي الدوام)، و ٤٤٠٠٠ فيزا لطلاب برامج

الدراسات العليا المسجلين بدوام كامل (أي ما يقارب الـ ٢٨٪ من جميع طلاب الدراسات العليا في كندا) (١٢٣).



الشكل رقم (٧): اطراد ارتفاع عدد الطلاب الدوليين بكندا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤  
Canadian Bureau for International Education (CBIE),  
February 2016

ك

ما تشير البيانات -المبينة بالشكل رقم (٧)- إلى اطراد ارتفاع أعداد الطلاب الدوليين بالبلاد؛ حيث وصل عددهم الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٣٣٦ ألف طالب (١٢٤)، فإذا ما تم أخذ نسبة طلاب التعليم العام الدوليين من إجمالي الطلاب الدوليين بالبلاد -كما يبينها الشكل رقم (٦)- في الاعتبار، فيمكن القول إن أعداد الطلاب الدوليين في التعليم ما بعد الثانوي في عام ٢٠١٤ نحو ٢٥٠ ألف طالب.

وقد شاركت كندا في برامج المنح الدراسية الدولية لأكثر من ٥٠ عامًا، بما يعزز الحراك الطلابي الدولي إليها؛ حيث شاركت في إنشاء منحة الكومنولث وخطة الزمالة (CSFP) Commonwealth Scholarship and Fellowship Plan في عام ١٩٥٩، وقد وصل دعمها في سنوات الذروة لما يصل إلى ٥٠٠ طالب من مختلف أنحاء الكومنولث للحصول على الماجستير والدكتوراه في كندا، كما استفاد الكنديون من منحة الكومنولث وخطة الزمالة CSFP أيضًا؛ حيث تلقوا منحًا للدراسة في العديد من البلدان، ولا سيما المملكة المتحدة، كما تقدم كندا عددًا كبيرًا من المنح للطلاب الأجانب للدراسة في كندا تحت مجموعة مختلفة من البرامج، منها ما يلي (١٢٥):

١. أكثر من ٧٠٠ منحة دراسية سنويًا للطلاب من أفريقيا والأمريكيتين وآسيا ومناطق أخرى تقدمها وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية Department of Foreign Affairs, Trade and Development (DFATD).

٢. عدد ٢١٦٠ منحة للدراسة في كندا يقدمها البرنامج الكندي للمنح الدراسية الفرنكوفونية **Programme Canadien de Bourses de la Francophonie** منذ عام ١٩٨٧،

٣. منح فانبيه كندا للدراسية العليا **Vanier Canada Graduate Scholarships** وزمالات بناتينج لدراسات ما بعد الدكتوراه **Banting Postdoctoral Fellowships** التي قُدرت قيمتها بأكثر من ١٠ مليون دولار أمريكي في السنة، للطلاب الدوليين والكنديين.

٤. حوالي ١٣٠ منحة دراسية ابتداء من عام ٢٠١٥، للشباب الأفريقي لمتابعة درجة الماجستير في الإدارة العامة في كندا يقدمها صندوق منح قادة الغد الأفارقة الدراسية **African Leaders of Tomorrow Scholarships Fund** من حكومة كندا، بشراكة مع مؤسسة ماستر كارد **Mastercard Foundation**.

٥. تبادلات الطلاب الكنديين الذي يجرون تبادلات في دول الكومنولث الأخرى، ومواطني الكومنولث الذين يجرون دراسة الماجستير أو الدكتوراه في كندا، تدعمها منح اليوبيل الماسي للملكة إليزابيث الثانية ابتداءً من عام ٢٠١٥،

٦. برنامج **Mitacs Globalink** لتوسيع فرص التدريب القائمة لتشمل فرص الحراك البحثي للكنديين، استثمرت الحكومة الكندية فيها ١٣ مليون دولار أمريكي على مدى عامين.

٧. المنح الدراسية وزمالات البحث والابتكار في مؤسسات التعليم العالي في كندا التي تدعمها الوكالات الثلاثة التالية: مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسة **Natural Sciences and Engineering Research Council (NSERC)**، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية **Social Sciences and Humanities Research Council (SSHRC)**، والمعاهد الكندية لأبحاث الصحة **Canadian Institutes of Health Research (CIHR)**.

هذا إضافة للعديد من الطلاب الأجانب الذين يأتون إلى كندا على برامج المنح الدراسية التي تديرها بلدانهم (كبرنامج علم بلا حدود **Cienciasem Fronteiras** البرازيلي) أو عن طريق المنظمات الدولية.

ومع هذا النمو الذي حققته كندا في مجال الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي بها، فإنه يواجه بعض المعوقات التي ينبغي العمل على معالجتها، ومنها ما يلي (١٢٦):



غياب صوت موحد ومتناسك يعزز التعليم العالي الكندي بالخارج: كندا هي الدولة المتقدمة الوحيدة في العالم التي تفتقد إلى وزارة قومية أو استراتيجية وطنية للتعليم، وقد لخصت خطة مجلس وزراء تعليم المقاطعات الكندية CMEC الدولية لتسويق التعليم في عام ٢٠١١ المشكلة في أن: "الجهود الرامية إلى تعزيز نظم التعليم العالي في كندا بالخارج متعددة الجهات الفاعلة التي لا تقتصر على وزارات التعليم بالمقاطعات والأقاليم والمؤسسات التعليمية فقط، ولكن أيضًا إدارات الهجرة على مستويي الحكومة والإدارات الاتحادية المسؤولة عن الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والتنمية الدولية، في الوقت الذي تتنافس فيه المقاطعات والأقاليم على الطلاب في السوق الدولية، وهو واقع يضع بعض القيود على إمكانية العمل الجماعي. وبالتالي، فإن التحدي في كندا هو عمل حكومي منسق ومتعدد الأطراف لتعزيز نظم التعليم العالي بها في الخارج، ومع عدم وجود رؤية جماعية واضحة عن كيفية المضي قدمًا، فقد دعا أصحاب المصلحة الحكومة الاتحادية لممارسة قدر أكبر من القيادة في هذا المجال، والواقع أن الجهد التسويقي المُجرَّأ يمكن أن يفسر تأخر كندا عن أستراليا وغيرها في شق طريقها في السوق الصيني الرئيسية؛ فمهما كانت حماسة سعي المقاطعات للدفع برسالة مفادها أن لها السلطة الكاملة على التعليم، فقد أحجم المسئولون الصينيون عن التعامل معهم بشكل فردي، فالموقف الصيني بسيط: إذا ما كانت أستراليا وأي بلد آخر يمكن أن يتحدث بصوت واحد، فلماذا لا تفعل كندا؟ (١٢٧).

البيانات الرسمية غير الكافية في التعليم الدولي بما يعيق القرارات المستنيرة: يضرب ليسليان هوثورن Leslyanne Hawthorne - الأستاذ الجامعي وخبير الهجرة العالمية بجامعة ملبورن - أمثلة عديدة من البيانات المهمة لأبحاث السوق المتوفرة في أستراليا على خلاف الحال في كندا، من بينها: قطاعات القيد والأجور، وغيرها من التفاصيل المرتبطة بتوظيف الطلاب السابقين الذين ظلوا في البلاد إما كمهاجرين أقاموا بالبلاد بصفة دائمة أو مؤقتة، وإحصاءات الالتحاق الشهرية حسب القطاع، والمجال الدراسي، ومستوى الالتحاق، وبلد المصدر، ونمط المؤسسة، وقد نشر هوثورن دراسة لطلاب الطب الدوليين الذين تأهلوا في أستراليا (وكثير منهم كنديون)، استهدفت تقييم تجربتهم في السنوات الأولى والأخيرة من دراستهم، والسنة الأولى بعد التأهل، ولم يتمكن من إجراء مثلها في كندا لأن المادة الخام لهذه البحوث غير متوفرة بالبلاد. وترجع ندرة الإحصاءات جزئيًا إلى الولاية المجزأة على التعليم في كندا، وعلاوة على ضعف اهتمام الحكومة الاتحادية والمقاطعات حتى الآن لهذه الإحصاءات الأساسية لاتخاذ القرارات السليمة، وقد ذكرت لجنة من خمسة أعضاء مختصة بإحصاءات سوق العمل، بقيادة كبير اقتصاديي بنك تورونتو دومينيون Toronto-Dominion Bank السابق دون دروموند Don Drummond في عام ٢٠٠٩: أنها شعرت بالذهول من حقيقة أن البيانات التعليمية - حتى البسيطة نسبيًا - عن الكليات والمعاهد المانحة للدرجات علمية

غير متوفرة، أو أنها متقدمة بسنوات من الآن... وهي النتيجة التي تتعارض بشكل صارخ مع تطلعات الاقتصاد والمجتمع القائمين على المعرفة.

نظرة المؤسسات وصناع القرار في كندا - في كثير من الأحيان - إلى التعليم الدولي من خلال منظور ضيق يتمثل في زيادة أعداد الطلاب: ينطبق هذا بشكل خاص في المناطق التي التفتت فيها الجامعات والكليات للطلاب الأجانب لمواجهة الانخفاض في معدلات الالتحاق المحلي، لذلك، ليس من قبيل الصدفة أن اثنتين من الجامعات التي لديها أعلى نسبة من الطلاب الدوليين في كندا هما جامعتي سانت ماري St. Mary's University وكيب بريتون Cape Breton University، اللتان تقعان معاً في نوبا سكوتيا Nova Scotia وفي كل منهما يشكل الطلاب الأجانب نحو ٣٠% من مجموع الملتحقين بها، في حين أن التعليم الدولي يتخذ أبعاداً أوسع من ذلك بكثير، فإذا فشلت كندا للاستفادة من هذا الاتجاه، فإنها تخاطر بمزيد من التأخر، بما في ذلك استمرار تدفق الطلاب القادمين (١٢٨).

ثالثاً: آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي بكندا:

يتم تناول آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي في كندا وفق الحدود الموضوعية للبحث، وهي: تدويل المناهج الدراسية، وضمان الجودة، والإطار الوطني للمؤهلات، وذلك فيما يلي:

تدويل المناهج الدراسية:

اعتمدت منظمة جامعات كندا (AUCC) Universities Canada على تعريف جين نايت للتدويل بصفة عامة، واستطراداً لذلك، يعد تدويل المناهج الدراسية في كندا دمجاً للبعد الدولي في التعليم والتعلم الجاري في الحرم الجامعي، ومن هذا المنظور، يغطي تدويل المناهج الدراسية مجموعة واسعة من الأنشطة للتعليم الدولي في الحرم الجامعي، تشمل الدراسات الدولية، وتعلم اللغة، والتبادل الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن الأنشطة التعليمية التي يمارسها الطلاب (١٢٩).

وقد أشار استطلاع جامعات كندا AUCC لعام ٢٠١٤ إلى أن ٧٢% من الجامعات الكندية تدير أنشطة تهدف إلى تدويل المناهج الدراسية، وهو رقم يزيد بنسبة ٤١% مقارنة مع نتائج استطلاع عام ٢٠٠٦، كما تظهر دراسة رابطة الجامعات الدولية International Association of Universities (IAU) أن ٨٠% من الجامعات الكندية لديها برامج ومقررات تتضمن موضوعاً دولياً (كالعلاقات الدولية، ودراسات التنمية،

والصحة العالمية) وأن ٧٧٪ منها يدير أنشطة تم تصميمها لتطوير المنظور الدولي عند الطلاب، وتشمل هذه الأنشطة التعاون في بناء المناهج الدراسية عبر الإنترنت **Online Curriculum Cooperation**، والمشاريع، وفترات التدريب الدولية بالمؤسسة الأم **International Projects and Internships at Home**، والبحوث المرتكزة على موضوعات دولية **Internationally Focused Research** (١٣٠).

وقد ظل المبرر الرئيس للتدويل بشكل عام كما هو دون تغيير منذ أن بدأت جامعات كندا **AUCC** إجراء دراسات مسحية لأعضائها بخصوصه، متمثلاً في "إعداد خريجين على دراية دولية"، واعتبرت المؤسسات المشاركة في تلك الدراسات بالإجماع تقريباً البعد الدولي في المناهج الدراسية وعملية التعليم/ التعلم أولوية استراتيجية مؤسسية، أو أنها في الطريق لذلك، خاصة وأن المنهج الدولي يعد وسيلة للطلاب الكنديين لتنمية وجهات نظر ومهارات عالمية داخل مؤسساتهم، كما أنه يجعل عملية التعليم/ التعلم أكثر مناسبة للطلاب الدوليين في الحرم الجامعي (١٣١).

جدير بالإشارة أن الجامعات الكندية تنشط أيضاً في إتاحة البرامج التعليمية والتدريبية بالخارج؛ فطبقاً لبيانات دراسة مسحية أجراها اتحاد جامعات وكليات كندا لعام ٢٠٠٠ **Association of Universities and Colleges of Canada** (AUCC) قام ٤٢٪ من المؤسسات بتصدير الخدمات التعليمية، فأصبحت إتاحة برامج التعليم الكندية بالخارج كندا جزءاً مهماً وبشكل متزايد متأثر بقوى السوق بشكل كبير (١٣٢).

هذا، ويمكن القول إن نهجي (الإضافة، والدمج) هما الشائعان في مؤسسات التعليم بعد الثانوي الكندية (١٣٣)، ولكن التوجه نحو نهج التحول هو الهدف الذي تطمح إليه تلك المؤسسات (١٣٤)، ومن بين الآليات التي تعتمد عليها مؤسسات التعليم العالي في كندا لتدويل مناهجها الدراسية: استخدام مواد وكتب تم تأليفها دولياً، وتضمين خبرات ووجهات نظر مختلفة في قاعات الدرس متعددة الثقافات، والمنهج المعتمد على مدخل دراسة القضايا **Issue Oriented Approach**، والدراسات متداخلة التخصصات **Interdisciplinary Studies**، والدراسات المجالية، واكتساب اللغة الثانية، والدراسات الدولية وبين الثقافية، والدراسة بالخارج، والدراسات الدولية ومتعددة الثقافات، وتكامل تنوع الطلاب والأنشطة الصفية، وتعظيم الروابط الدولية، والانخراط في مشروعات دولية (١٣٥).

### ضمان الجودة:

بناءً على فيدرالية النظام السياسي في كندا، وتوزيع المسؤوليات بين العاصمة والأقاليم والمناطق، يقع التعليم العالي في كندا ضمن اختصاص ١٠ مقاطعات وثلاثة مناطق، لكل منها نظامها الخاص المعمول به لضمان جودة تعليمها العالي، ويدار من قبل

منظمة تمثل الجامعات، أو وكالة، أو حكومة المقاطعة، أو مزيج من الجهات الفاعلة، ومع اختلاف الأساليب، فإن نظم ضمان الجودة بالمقاطعات تقوم بمراجعة جودة البرامج لضمان جودة الشهادات التي تمنحها مؤسساتها، كما تقوم بمراقبة وتيرة وفعالية المراجعات المؤسسية، و/أو وضع مبادئ توجيهية لتلك المراجعات (١٣٦).

وعلى العموم، فإن المسئولية عن جودة البرامج الجامعية الكندية تكون مشتركة مع حكومات المقاطعات المعنية؛ فالجامعات الكندية هي المختصة بضمان جودة برامجها الأكاديمية وتحسينها المستمر بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة؛ لذلك فإن كلاً منها تضع سياساتها وإجراءاتها لضمان الجودة الداخلية الدورية وتعزيز ثقافة الجودة بها، ثم تقوم على صيانتها، ولكن هذه السياسات الداخلية تجري في سياق المراجعات الخارجية من قبل سلطات المقاطعات والمناطق، ولذلك تختلف سياسات وإجراءات ضمان الجودة الداخلية بين المؤسسات، لكنها تركز بشكل كبير على مراجعة البرامج الأكاديمية التي تقوم على التقييم الذاتي ومراجعة الأقران، وفي هذا الإطار، تتطلب عضوية رابطة الجامعات الكندية Universities Canada من كل جامعة امتلاكها لسياسات رسمية وشاملة لضمان الجودة، مع التزامها بمبادئ الرابطة لضمان الجودة المؤسسية في التعليم العالي الكندي (١٣٧).

ومع غياب سياسة وطنية كندية للتعليم العالي، توجد العديد من الهيئات المختصة بضمان جودته على مستوى المقاطعات والمناطق، من أهمها: مجلس جودة حرم ألبرتا الجامعي (CAQC) Campus Alberta Quality Council، ولجنة تقييم تعليم الكليات Commission d'Évaluation de l'Enseignement Collégial (CEEC)، ومؤتمر رؤساء ومديري جامعات كيبيك Conference of Rectors and Principals of Quebec Universities (CREPUQ)، ولجنة التعليم العالي بالمقاطعات البحرية Maritime Provinces Higher Education Commission (MPHEC) (١٣٨)، ومجلس جامعات أونتاريو لضمان الجودة Ontario Universities Council on Quality Assurance (OUCQA)، وخدمة ضمان جودة كليات أونتاريو Ontario College Quality Assurance Service (OCQAS)، ومجلس تقييم جودة التعليم ما بعد الثانوي (بأونتاريو) Postsecondary Education Quality Assessment Board (PEQAB) (١٣٩)، ومجلس أونتاريو لجودة التعليم العالي Higher Education Quality Council of Ontario Council on Graduate Studies (OCGS)، ومجلس أونتاريو للدراسات العليا، وجميعها يتمتع بالعضوية الكاملة في الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAHE) (١٤٠)، وقد

اعتبرت هذه الشبكة هيئة "خدمة ضمان جودة كليات أونتااريو OCQAS" ملتزمة التزاماً شاملاً بالمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة **Guidelines of Good Practice (GGP)**، وذلك للفترة من نوفمبر ٢٠١١، وحتى ٢٠١٦ (١٤١)، والجدير بالذكر أن جميع الهيئات المختصة بضمان جودة التعليم العالي في مقاطعة أونتااريو يتمتع بالعضوية الكاملة في الشبكة الدولية لوكالات ضمان جودة التعليم العالي.

والحقيقة، أنه لا يمكن القول إن غياب نظام قومي كندي شامل لضمان جودة التعليم العالي هو الخيار الأفضل؛ ولذلك فقد صدرت مبادرة من مجلس تقييم جودة التعليم ما بعد الثانوي في أونتااريو لعقد ورشة عمل لوكالات تقييم جودة أونتااريو وألبيرتا وكولومبيا البريطانية في عام ٢٠٠٤، تتناول المسائل ذات الاهتمام المشترك فيما يتعلق بالقضايا والمعايير والإجراءات الفنية لضمان الجودة لكل منها، بهدف مواءمتها كلما كان ذلك ممكناً، لتعزيز الحد الأقصى للاعتراف المتبادل، كما أرسلت دعوات إلى ورشة العمل هذه إلى وكالات المقاطعات المهمة بقضايا ضمان الجودة في التعليم العالي، وكان الاهتمام كبيراً؛ حيث شملت كبار المسؤولين الحكوميين من وزارات التعليم العالي في عدد من المقاطعات؛ حيث طرحوا مبادرة أدت بمجلس وزراء التعليم كندا **The Council of Ministers of Education, Canada (CMEC)** إلى إنشاء لجنة لصياغة معايير وإجراءات لمساعدة حكومات المقاطعات والمناطق في تقييم ومساءلة برامج ومؤسسات التعليم العالي المانحة للدرجات، وقد انتهت تلك اللجنة الممثلة لعموم كندا بتقرير تضمن ثلاثة أقسام رئيسية، هي: إطار المؤهلات على مستوى الدرجات، وإجراءات ومعايير تقييم جودة البرنامج، وإجراءات ومعايير التقييم المؤسسي، وفي فبراير ٢٠٠٧ تم التصديق عليه من قبل جميع وزراء المقاطعات والمناطق (١٤٢).

ومع ذلك، فإن استقلالية مؤسسات التعليم العالي الكندية ضمن نظم للجودة خاصة بالمقاطعات والمناطق الكندية مكنتها من التنافس الحر فيما بينها، واتخاذ المبادرات المناسبة وفق رؤيتها لتحسين خدماتها، ومن أمثلة تلك المبادرات المؤسسية اعتماد كلية مالسبينا الجامعية في تطوير تدويلها على عملية مراجعة جودة التدويل **Internationalisation Quality Review Process (IQRP)** التي قدمتها نائت.

أما على أرض الواقع، وبالرغم من غياب سياسة قومية كندية للتعليم العالي، فإن نظام التعليم العالي والتدريب الكندي يقع -وفق تقرير التنافسية الكونية لعام ٢٠١٦- ٢٠١٧- في المركز الـ ١٩ عالمياً، متراجحاً بثلاث مراكز عن تقرير (٢٠١٣-٢٠١٤)، بالترتيب (١٦)، لكنه ظل محتفظاً فيهما بنفس النقاط (١٠/٥،٥) (١٤٣)، وهما ترتيبين متقدمين على كل حال، وحصلت ٢٦ جامعة كندية على مواقع متباينة التقدم بقائمة تصنيف كواريللي سايموندز **Quacquarelli Symonds (QS)** لأفضل جامعات العالم للعام الأكاديمي ٢٠١٦، تقع أربعة منها ضمن المئة الأولى، وهي جامعات: ماك جيل

**Mc Gill University** (بنسبة من الطلاب الدوليين تبلغ ٣٢%، والترتيب العام ٣٠) (١٤٤)، وتورونتو **University of Toronto** (بنسبة من الطلاب الدوليين تبلغ ٣٠%، والترتيب العالمي ٣٢) (١٤٥)، تليهما بريتيش كولومبيا **University of British Columbia** (بنسبة من الطلاب الدوليين تبلغ نحو ٢١%، والترتيب ٤٥) (١٤٦)، وألبيرتا **University of alberta** (بنسبة من الطلاب الدوليين تبلغ نحو ٢٦%، والترتيب الـ ٩٤) (١٤٧)، وهي بيانات تشير إلى أهمية الجودة في اجتذاب الطلاب الدوليين ربما الأكثر جودة أيضاً.

### الإطار الوطني للمؤهلات:

تم اعتماد الإطار الكندي العام لمؤهلات التعليم العالي في كندا **Pan-Canadian Degree Qualifications Framework** في عام ٢٠٠٧ من قبل وزراء المقاطعات والأقاليم المسؤولين عن التعليم العالي في كندا. وهو يعمل كوثيقة مرجعية تساعد على وضع كل مؤهل من المؤهلات ضمن النظام التعليمي في كندا، وتصف تلك الوثيقة الأهداف الرئيسية وتوقعات التعلم للمؤهل، وعلاقته بالمؤهلات المختلفة، وهذا الإطار يوفر سلسلة من توقعات التعلم على طول امتداد سلسلة المؤهلات الجديدة ضمن النظام التعليمي، كما أنه يوفر سياقاً لسياسات لتحويل الأرصدة، والاعتراف بالمؤهلات التي تسهل التعلم مدى الحياة، ويساعد في مقارنة معايير مؤهل ما مع تلك الموجودة في أنظمة التعليم الأجنبية الأخرى، سواء لأغراض الدراسة، أم في أي دولة أو مقاطعة أخرى (١٤٨).

وتشير البيانات إلى أنه بالرغم من التوصل لإطار كندي عام لمؤهلات التعليم العالي، فإنه لا توجد أطر مؤهلات محلية للمقاطعات والمناطق فيما عدا "إطار مؤهلات أونتاريو" **Ontario Qualifications Framework (OQF)** في أونتاريو و"إطار مؤهلات التعليم العالي للمناطق البحرية **Maritime Degree Level Qualifications Framework**" المستخدم في مناطق نيو برونزويك **New Brunswick** ونوفا سكوتيا **Nova Scotia**، وجزيرة برنس إدوارد **Prince Edward** صغيرات الحجم، والواقعات في أقصى جنوب شرق البلاد (وذلك حتى فبراير ٢٠١٦) (١٤٩)، وربما يفسر ذلك (مع اتساع نظامها للتعليم العالي الذي يمثل ما يقرب من ٣/١ مجموع مؤسساته بكندا (١٥٠)، وجودة مؤسساتها وعلى رأسها جامعة ماك جيل **Mc Gill University** بالترتيب العالمي الـ ٣٠ وفقاً لتصنيف كوريللي سايموندز **QS** لعام ٢٠١٦ (١٥١))، حصول أونتاريو على النسبة الأكبر (٤٣% تقريباً وفقاً لبيانات

British (٢٠١٣) من الطلاب الدوليين بالبلاد بفارق كبير عن نصيب بريتيش كولومبيا Colombia التي تليها (حيث يمثل طلابها الدوليون نحو ٢٥% من إجمالي الطلاب الدوليين في كندا)(١٥٢).

مما سبق يمكن القول إن تنافسية عالية لنظام التعليم العالي الكندي، وجودة عالية لمؤسساته وبرامجه، مع إطار للمؤهلات يمكن من خلاله الربط بين مؤهلات التعليم العالي الكندي وبين المؤهلات الأجنبية المناظرة، بما يسهل مسارات الرقي على سلمها مع دولية مناهج التعليم العالي الكندي، في سياق اقتصادي تنافسي، وبيئة اجتماعية آمنة ومتعددة الأعراق والجنسيات، تمثل استجابة لمتطلبات الطلاب الدوليين فضلاً عن المحليين.

القسم الرابع: الحراك الطلابي الدولي وآليات تعزيزه بمؤسسات التعليم العالي في مصر:

تشير البيانات إلى تخطيط مصر لزيادة نصيبها من الطلاب الدوليين -خاصة العرب والأفارقة- في مؤسسات التعليم العالي بها أربعة أضعاف خلال سنوات ثلاث (٢٠١٥-٢٠١٨)(١٥٣)، ويجد البحث الحالي ذلك ممكناً فقط إذا ما فُعلت المقترحات اللازمة بالإفادة من خبرات الدول الأجنبية التي سعت لتطوير نصيبها من الطلاب الدوليين (كندا في البحث الحالي) بما يتناسب مع سياقها الثقافي، وهو ما يتطلب بالضرورة التعرف على واقع مصر الحالي فيما يتعلق بسياقها المجتمعي الذي يؤثر على واقع الحراك الطلابي الدولي فيها وإمكانية تطويره، ثم يتناول البحث عرضاً لواقع آليات تعزيزه وفق الحدود الموضوعية للبحث، وقد حاول البحث الوصول إلى البيانات المقارنة مع الحالة الكندية، مع عدم كفايتها في الحالة المصرية لحدثة الاهتمام المؤسسي والوطني بتدويل التعليم العالي فيها، وعلى هذا يحاول البحث بيان ذلك بالتفصيل، وذلك فيما يلي.

أولاً: السياق المجتمعي المصري:

تدفع العديد من القوى والعوامل لتدويل التعليم العالي في مصر وتطويره، بحيث يصبح وسيلة المجتمع لإعداد خريجه على نحو يقابل أهدافه في عالم يتزايد تشابكه على المستويات المختلفة، ويتناسب وأهداف وظروف مؤسسات التعليم العالي في مصر، وفي هذا، شكلت الديمقراطية قضية مهمة للمجتمع المصري؛ ولذلك تأسست ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على مبادئ، كانت إحداهما "إقامة حياة ديمقراطية سليمة"(١٥٤)؛ وبالرغم من اتخاذ العديد من الإجراءات لإنجاز هذا المبدأ كاعتماد مبدأ التعددية الحزبية في سبعينيات القرن الماضي، إلا أن الأحزاب السياسية المعارضة حتى وقت قريب لم تلعب دوراً رئيساً في عملية الحوكمة في مصر، ويرجع ذلك في بعضه إلى تقييد أنشطتها (كحرية التجمع).

وفي محاولة لتأسيس مناخ ديمقراطي جديد في البلاد، نص الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ على أن مصر دولة نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم نظامها السياسي على أساس التعددية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان (١٥٥)، إلا أنه على الرغم من الإجراءات العديدة التي تتخذ بهدف تحسين هذا المناخ؛ كإجراء الانتخابات النزيهة، والمناقشات المجتمعية للقضايا المختلفة في وسائل الإعلام، يشير تقرير مؤشر الديمقراطية للإكونوميست لعام ٢٠١٥ إلى تأخر مصر على سُلّمها نسبياً؛ حيث يأتي ترتيبها في المركز ١٦٧/١٣٨ بالدرجة الإجمالية ١٦،١٦/٣،١٠، ولكنه يشير مع ذلك إلى مشاركة سياسية تبلغ درجتها ١٠/٥ وهي درجة متقدمة قياساً بالدول المشابهة أو حتى التي تسبقها (١٥٦).

وفي سياق متصل، يفيد تقرير التنافسية الكونية لعام ٢٠١٧/١٦ بأن الاقتصاد المصري يقع في مرحلة متوسطة من التطور والتنافسية (مرحلة الاقتصاد الذي تقوده الفعالية **Efficiency-driven Economy**)، يقوده في هذه المرحلة التعليم العالي والتدريب، وأسواق بضائع وعمل ومال ذات كفاءة، وقدرة على الاستفادة من التكنولوجيات القائمة، وقد جاء الاقتصاد المصري وفق هذا التقرير في المرتبة الـ ١١٥ بين ١٣٨ اقتصاداً عالمياً يغطيها التقرير، وبالدرجة ١٠/٣،٧ (١٥٧)، بارتفاع نقطة عن تقرير التنافسية الكونية لعام ٢٠١٥/١٤، بالدرجة (١٠/٣،٧) (١٥٨)، وهو رغم تحسنه هذا، إلا أنه لا يزال يحتل مواقع تنافسية متأخرة، وأما عن اقتصاد المعرفة فيحتل الاقتصاد المصري على مؤشره لعام ٢٠٠٧ - بالدرجة: ١٠/٣،٩٣ - المركز الـ ٨٣ عالمياً (١٥٩).

ولذلك اتخذت مصر العديد من الإجراءات لتصحيح مسارها الاقتصادي بعد القلاقل الاقتصادية التي صاحبت وتلت ثورتي ٢٠١١ و ٢٠١٣، كان منطلقها مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري **Egypt Economic Development Conference - EEDC**، الذي عقد بشرم الشيخ في مارس ٢٠١٥، ومن ثم الإعلان عن مجموعة من المشروعات القومية الكبرى **Mega Projects** وتنفيذها متتالية، وكان أولها مشروع "قناة السويس الجديدة" الذي تم افتتاحه في ٦ أغسطس ٢٠١٥، وتدشين مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، الذي يعتبر محاولة جدية لبناء روح وطنية وتحقيق نمو مستدام، ومعالجة مسائل متنوعة تواجهها مصر (١٦٠)، ومشروع استصلاح مليون فدان (١٦١)، إضافة إلى مشروعات عمرانية ذات بعد اجتماعي، كمشروعات إسكان محدودي الدخل، وهي المشروعات التي يزعم إنجازها بالرغم من الضوائق المالية التي تعانيها البلاد.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية لمصر، فهي عضو في العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ومنها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي كان يفترض الانتهاء منها قبل نهاية ٢٠١٣ (١٦٢)، وهو ما لم ينجز بسبب الظروف التي تعيشها المنطقة، ويبين مؤشر **KOF** للعولمة لعام ٢٠١٦ احتلال مصر في الجانب



الاقتصادي من العولمة الدرجة ٤٥,٦٩/١٠٠، والترتيب العالمي ١٣٥ من ٢٠٧ اقتصاداً يغطيها المؤشر، ويتأخر كثيراً عن موقعها على المؤشر الإجمالي للعولمة بالترتيب ٦٦، وبالدرجة ١٠٠/٦٢,٧١ (١٦٣).

ويبدو الأمر أكثر تعقيداً إذا ما وضع في الاعتبار أن مصر تعد من كبرى الدول العربية من حيث عدد السكان، وأن معدل نموها السكاني قد بدأ في الانخفاض في السنوات الأخيرة، وهي تعد لذلك في حالة تحول ديمغرافي، ومع ذلك، فإن ٣٢٪ من السكان تحت سن الـ ١٥ عاماً؛ لذلك لا يزال هناك ضغطاً كبيراً على التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها من الخدمات، وكذلك سوق العمل؛ حيث تنمو القوى العاملة بمعدل ١,٩٪ سنوياً منذ عام ٢٠٠٠، حيث بلغت نحو ٢٦,١ مليون في عام ٢٠١٠، وهو ما يتطلب ما بين ٦٠٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠٠ وظيفة سنوياً للقادمين الجدد لسوق العمل، وينعكس هذا أيضاً على ارتفاع معدل الهجرة (حوالي ٤,٤٪ من السكان يعملون بالخارج) وهذا الاتجاه آخذ في الازدياد، ليس فقط في اتجاه الدول العربية، ولكن أيضاً نحو أوروبا (١٦٤).

ومن حيث العلاقات الاجتماعية الدولية، يبين مؤشر KOF للعولمة لعام ٢٠١٦ احتلال مصر في جانبها الاجتماعي الدرجة ٥٦,٦٩/١٠٠، وفي الترتيب العالمي ٧٦ بين ٢٠٧ دولة يغطيها المؤشر اقتصادياً، وهو ترتيب متقدم نسبياً، وإن تأخر قليلاً عن موقعها على المؤشر الإجمالي للعولمة بالترتيب ٦٦، وبالدرجة ١٠٠/٦٢,٧١ (١٦٥).

ومن المفيد في هذا السياق التأكيد على أن مصر في بداية ستينيات القرن الماضي قد اعتمدت سياسة التوسع في التعليم العالي، عبر فتح فروع جامعات في جميع أنحاء، وتحولت فيما بعد إلى جامعات مستقلة، وهو توسع أفقي في مجمله يجعل التعليم الجامعي إضافة لتغطيته مساحة جغرافية أوسع، في تناول عدد أكبر من الطلاب، وذلك بغرض تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، ثم أخذت مصر في بداية تسعينيات القرن الماضي بنظام التعليم المفتوح، من خلال إنشاء مراكز في بعض الجامعات القائمة جنباً إلى جنب مع ما تقدمه من تعليم جامعي تقليدي (١٦٦)، أما إنشاء جامعة مستقلة للتعليم من بعد فقد تأخر لعقدين، إلى أن تم إنشاء "الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني Egyptian E-Learning University (EELU)" بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٣ لعام ٢٠٠٨، والتي يتمثل هدفها المعلن في إمداد سوق العمل بعناصر لها مهارات عالية في استخدام التكنولوجيات المتقدمة، وعلى دراية بأحدث ما وصل إليه العلم في مجالات تخصصها (١٦٧)، وفي أواخر الثمانينيات، حدث اندفاع غير مسبوق من جانب القطاع الخاص للاستثمار في مؤسسات التعليم العالي؛ حيث تزايدت أعداد الجامعات الخاصة لتقارب نظيراتها الحكومية، مع استقرار أعداد الأخيرة، وذلك بصفة خاصة في العامين الدراسيين ٢٠٠٦/٠٥، ٢٠٠٧/٠٦ (١٦٨).

وبالرغم من هذا التوسع الكمي، فقد التزمت الدولة بمجانبة التعليم العالي وتمويله، إلا أن حصتها في تمويله قد تم تخفيضها اعتباراً من العام الأكاديمي ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٨٥% من احتياجات مؤسساته، لتترك الـ ١٥% المتبقية لتقوم مؤسسات التعليم العالي بتوليدها عبر استراتيجيات متنوعة للتمويل الذاتي، كفرض رسوم دراسية على الطلاب للبرامج الأكاديمية البديلة الأفضل جودة، مثل البرامج المتاحة باللغة الأجنبية، ورسوم بعض المراكز المتخصصة مقابل تعاونها مع مؤسسات المجتمع كالمؤسسات الصناعية مثلاً (١٦٩).

وقد أشار تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠١٠ أن التعليم العالي المصري نتيجة لتركيزه على التوسع الكمي، قد عانى انخفاضاً في مستوى جودته بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة السابقة لصدور التقرير المشار إليه؛ حيث أدى تكديس الطلاب -خاصة مع اعتماد قبول الطلاب بالجامعات على عامل وحيد، وهو درجات النجاح في امتحانات شهادة الثانوية العامة الموحدة على مستوى الجمهورية- إلى الضغط على الخدمات التعليمية، كما أدى تحمل أعضاء هيئة التدريس -بعددهم المحدود، ومرتباتهم الضعيفة- أعباء مفرطة إلى تدهور الجامعات الحكومية المجانية (١٧٠)، وهو ما انعكس في اتخاذ المركز المتأخر لتنافسية نظام التعليم العالي وفق تقارير التنافسية الكونية، والعدد القليل من الجامعات المصرية التي تحصل على ترتيبات متأخرة في التصنيفات الدولية لأفضل جامعات العالم.

وربما أسهم في ذلك أيضاً تواضع إجمالي الإنفاق على البحث العلمي في مصر؛ حيث تحتل المركز الـ ٢١ من بين ٤٠ دولة تناولتها نشرة تمويل البحث والتنمية العالميين لعام ٢٠١٦؛ حيث بلغ ٩٤٥,٤ مليون دولار بنسبة ٠,٢٤% من إجمالي الدخل القومي، ولكن بمعدل منخفض يبلغ ٢,٢٧ دولار (وفقاً لمعدل القوة الشرائية لإجمالي الإنفاق على البحث العلمي)، وذلك وفقاً لبيانات ٢٠١٤ (١٧١).

وبالرغم مما تمتاز به مصر من مزايا نسبية تجتذب الطلاب الدوليين، كتكاليف السفر، والإقامة، والرسوم الدراسية المنخفضة بالنسبة لطلاب الإقليم، والمكانة العالية عموماً للجامعات المصرية في التصنيفات الإقليمية (١٧٢)، إضافة إلى استخدام اللغة العربية وهي اللغة الأولى في المنطقة العربية، وذات الأهمية في العالم الإسلامي لدراسة القرآن وعلوم الإسلام، كما تستخدم اللغة الإنجليزية في تقديم بعض البرامج الجديدة في الجامعات الحكومية فضلاً عن الخاصة، وقد انعكس انخفاض جودة وتنافسية التعليم العالي المصري بصفة خاصة على نسبة الطلاب الدوليين وانخفاضها إلى ١,٣% من مجموع حالات القيد في التعليم العالي المصري (١٧٣)، فالطلاب العرب ليسوا موجودين بالدرجة الأولى في مصر التي كانت عادة هي البلد الأكثر استقبالية لهم، بل أصبحوا في الأردن، ولبنان على الترتيب (١٧٤).

## ثانياً: واقع الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي بمصر:

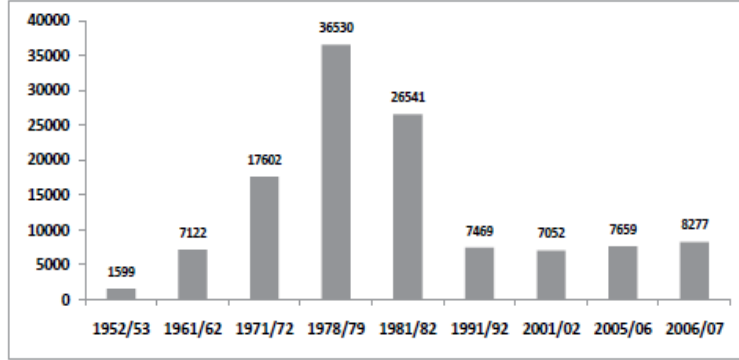
تتميز إدارة شؤون الطلاب الدوليين في مصر بالمركزية الشديدة، فالإدارة العامة لقبول الطلاب الوافدين بوزارة التعليم العالي، هي المختصة بترشيح الطلاب الوافدين للقبول بالجامعات والمعاهد المصرية، بينما تعمل إدارة الوافدين بالجامعات كحلقة الوصل بين الجامعة والإدارة العامة بالقاهرة (١٧٥)، أما قبول الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية فيصدر بشأنه قرار من وزير التعليم العالي، ويكون تحويلهم ونقل قيدهم بقرار منه أيضاً، ولا يجوز أن يزيد عدد الطلاب الوافدين (المقبولين والمحولين) بكل كلية عن ١٠ % من عدد الطلاب المصريين (١٧٦).

وعلى أرض الواقع، يمثل الطلاب الوافدون من دول العالم العربي ما يزيد على ٩٥ % من إجمالي عدد الطلاب الوافدين في مصر، إضافة لعدد غير كبير من طلاب دول عديدة من قارات العالم الأخرى (كأوغندا، ونيجيريا، وكينيا، ومدغشقر، وإريتريا، وتشاد، وموزمبيق، وزيمبابوي، والسنغال، وأذربيجان، وطاجيكستان، وفيتنام، ونيبال، وتركيا، والهند، وتترستان، والصين، واليونان، والسويد، والبرازيل، وأوكرانيا، وألمانيا، والنمسا، وروسيا، وكندا، والولايات المتحدة) (١٧٧).

وفي هذا، تشير بيانات وزارة التعليم العالي المصرية إلى أن إجمالي عدد الطلاب الوافدين المقيدين بمؤسسات التعليم العالي المصرية في العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢ قد بلغ ١٧١٣٥ طالباً؛ ١٦٣١٣ طالباً منهم من الوطن العربي، و ٣٤٧ طالباً أفريقياً، و ٣٣٤ طالباً أسيوياً، و ١٤١ طالباً من أوروبا والأمريكيتين، أي أن نسبة الطلاب العرب قد قاربت ٩٥ %، وفي العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢ حدث انخفاض كبير في أعداد الطلاب الدوليين بمصر؛ حيث بلغ إجمالي عددهم ٦٥٢٩ طالباً؛ ٦٢٨٠ طالباً منهم من الوطن العربي، و ١٧١ طالباً أفريقياً، و ٦٧ طالباً أسيوياً، و ١١ طالباً من أوروبا والأمريكيتين، أي أن نسبة الطلاب العرب قد بلغت نحو ٩٦ %، وفي العام الدراسي ٢٠٠٣/٠٢ بلغ إجمالي الطلاب الوافدين ٦٨٧٤ طالباً؛ ٦١٠٠ طالباً منهم من الوطن العربي، و ٣٤٨ طالباً أفريقياً، و ٣٤٧ طالباً أسيوياً، و ٧٩ طالباً من أوروبا والأمريكيتين، أي أن نسبة الطلاب العرب قد بلغت نحو ٨٩ % (١٧٨).

وعلى المستوى القطاعي والمؤسسي، تشير إحدى دراسات منظمات التعاون والتنمية والبنك الدولي إلى أن الطلاب الدوليين لا يمثلون سوى ١,٣ % من مجموع حالات القيد في التعليم العالي في مصر، ويسجل أكبر عدد من حالات القيد الدولي في جامعة الأزهر (٣٨ %)، تليها الجامعات الخاصة (٣١ %)، وتتوزع النسبة المتبقية (٣١ %) بين الجامعات الحكومية (التعليم المفتوح)، والمعاهد العليا الحكومية (١٧٩)، وهو ما يعني إمكانات واسعة للتوسع في التعليم الدولي في مصر بالاعتماد على الجامعات الحكومية

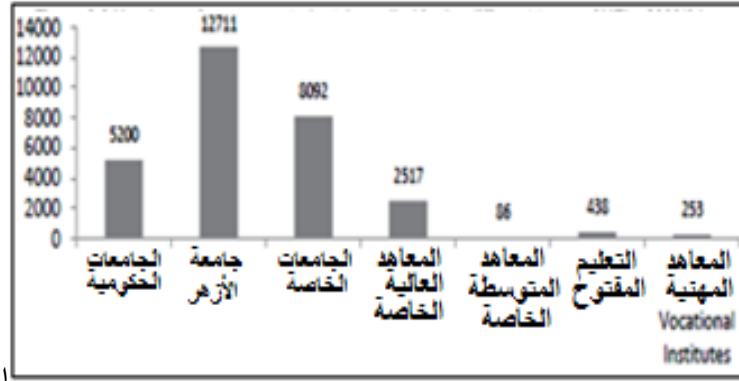
التي تبدي اهتمامها بهذا المجال، وهو ما يتطلب بث مزيد من الاستثمارات الأكاديمية والاقتصادية فيها.



الشكل رقم (٨) تطور أعداد الطلاب الدوليين خلال الفترة ١٩٥٢-٢٠٠٧

المصدر: Galal Abdel.Hamid, 2010

كما تشير بيانات الشكل رقم (٨) إلى تطورات إيجابية وأخرى سلبية في أعداد الطلاب الدوليين خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٧؛ حيث شهدت فترة السبعينيات تطورًا إيجابيًا في عدد الطلاب الدوليين الذي يقصدون الجامعات الحكومية المصرية، ولكن بعد ذلك تناقص العدد، ومع ذلك فإن إنشاء الجامعات الخاصة في تسعينيات القرن الماضي بدأ في جذب المزيد من الطلاب العرب (١٨٠).



شكل رقم (٩): أعد الطلاب الدوليين في أنماط مؤسسات التعليم العالي المصرية

Galal Abdel.Hamid, 2010

وتشير بيانات الشكل رقم (٩) للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى توجه الطلاب الدوليين للأنماط المختلفة من مؤسسات التعليم العالي في مصر (١٨١). حيث فاق عددهم في الجامعات الخاصة (٨٠٩٢) عددهم في الجامعات الحكومية (٥٢٠٠)، مع احتفاظ الأزهر بموقع المستضيف الأكبر لهم، خاصة من الطلاب الآسيويين قاصدي العلوم الدينية.

هذا، وتشير البيانات الأحدث الصادرة عن اليونسكو إلى وصول عدد الطلاب الدوليين بمصر إلى نحو ٣٥٠١٣ طالب في عام ٢٠٠٩، بنسبة ١,١% من إجمالي عدد طلاب التعليم العالي (١٨٢)، وإلى تطوره إلى ٤٩٠١١ طالب في عام ٢٠١٠ بنسبة ١,٩% من إجمالي عدد طلاب التعليم العالي (١٨٣)، وهو ما قد يشير إلى تطورات حدثت في استقبال الطلاب الدوليين في قطاع التعليم العالي بشكل عام، وربما تكون قد حدثت بصفة أساسية في القطاع الخاص منه؛ لأن تطوراً معتبراً لم يحدث في التعليم العالي الحكومي والأزهري على مستويي جودة فرص الالتحاق به وكما، أو في شروط التحاق الطلاب الدوليين به، وبسبب المرونة النسبية التي يتمتع بها القطاع الخاص في اتخاذ مبادرات التدويل المناسبة لاحتياجاته، وإن كانت محدودة كما سيتبين فيما بعد، وهو ما يشير في كل الحالات إلى إمكانات واعدة للتوسع في استقبال الطلاب الدوليين بالتعليم العالي المصري بصفة عامة.

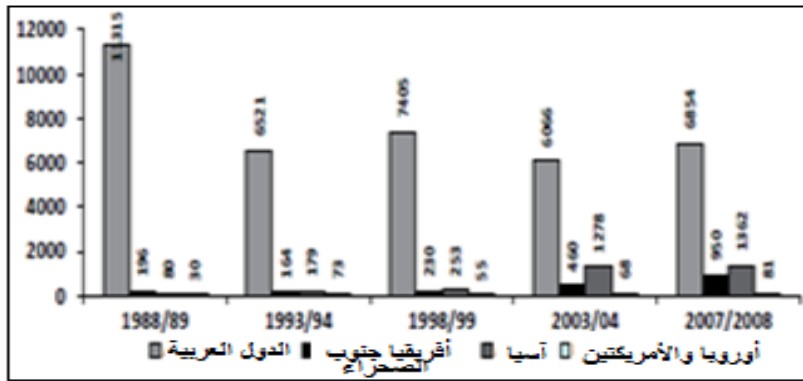
وتشير آخر البيانات الواردة وفقاً لتصنيف كواريللي سايموندز (QS) لأفضل جامعات العالم للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى تطورات أخرى في أعداد الطلاب الدوليين بالجامعات المصرية، يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١): أعداد الطلاب الدوليين في عدد من الجامعات المصرية

الجامعة	الأزهر (١٨٤)	القاهرة (١٨٥)	الإسكندرية (١٨٦)	عين شمس (١٨٧)	بنها (١٨٨)
أعداد الطلاب الدوليين	٦٥٤٢٥	٧١٠٣	٤٧٣٩	٤٤٣٧	٤٥٢٤
الجامعة	٦ أكتوبر (١٨٩)	المنصورة (١٩٠)	طنطا (١٩١)	الزقازيق (١٩٢)	حلوان (١٩٣)
أعداد الطلاب الدوليين	٣٤٢٠	١٠٩٥	٨٢٥	٥٣٤	٣٣١
الجامعة	الأمريكية (١٩٤)	حلوان (١٩٥)	البريطانية (١٩٦)	قناة السويس (١٩٧)	
أعداد الطلاب الدوليين	٢٥٠	٣٣١	١٨٨	١٠٤	
مجموع أعداد الطلاب	٩٦٧٢٦				

الدوليين بالجامعات
المصدر: QS Top Universities, March 2017

وتشير البيانات المثبتة بالجدول رقم (١) إلى أن جامعة الأزهر تستحوذ على ما يقارب ثلثي الطلاب الدوليين بالجامعات المصرية، كما يشير إلى تطورات قد حدثت في استقبال الطلاب الدوليين في الجامعات الحكومية بصفة خاصة؛ وإلى تباينها في اجتذاب الطلاب الدوليين؛ حيث اجتذبت جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس وبنها العدد الأكبر من الطلاب الدوليين، وربما يرجع ذلك إلى مبادرات اتخذتها لتعويض الانخفاض في الدعم المالي الحكومي لها، كما يشير إلى إمكانات واعدة لزيادة أعدادهم في الجامعات التي حققت تطوراً فضلاً عن الجامعات الأخرى التي عجزت حتى الآن عن اجتذاب أعداد معتبرة منهم.

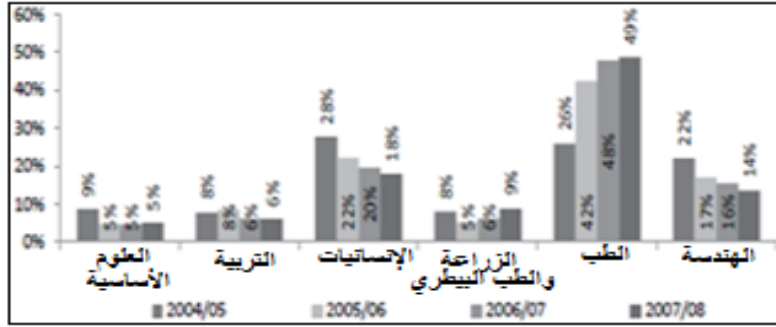


الشكل رقم (١٠):

توزيع الطلاب الدوليين في الجامعات الحكومية المصرية من حيث أقاليم

ومناطق أصولهم المصدر: Galal Abdel.Hamid, 2010

وأما بالنسبة لتوزيع الطلاب الدوليين في الجامعات الحكومية من حيث أقاليم ومناطق أصولهم؛ فيتناولها الشكل رقم (١٠). ويبين أن معظم الطلاب في الجامعات الحكومية من دول عربية، يليهم الطلاب من آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، كما يبين أن عدد الطلاب من الدول العربية يتناقص، بينما يتزايد عدد الطلاب من أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، خاصة من ماليزيا وإندونيسيا والهند والصين، بما يعكس العدد المتزايد من الاتفاقات الثنائية، خاصة في مجالات الطب والإنسانيات والهندسة (١٩٨).



الشكل رقم (١١): المجالات الدراسية التي يقصدها الطلاب الوافدون في مصر

المصدر: Galal Abdel.Hamid, 2010

وبالنسبة للمجالات الدراسية التي يقصدها الطلاب الوافدون في مصر؛ فإن البيانات تشير كما يبين الشكل رقم (١١) (١٩٩) إلى تزايد عدد الطلاب القاصدين مصر لدراسة الطب، وتناقصهم في الإحصائيات، والهندسة، واستقرارهم النسبي في أعداد منخفضة للعلوم الأساسية والتربية والزراعة والطب البيطري.

وعلى مستوى التخصصات الدراسية، تشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الطلاب الدوليين مسجلين في العلوم الاجتماعية، واستمر هذا الاتجاه طوال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٢٠٠)، وذلك بحساب الطلاب الدارسين في الأزهر للعلوم الدينية، وهو ما يمكن أن يكون ميزة تنافسية لمصر، ويمكن أن يشير إلى إمكانات واسعة للتعليم الدولي ذي العائد في العلوم البحتة والتطبيقية إذا ما اهتمت سياسات التعليم العالي بها، وهي علوم تحتاجها مصر لحاضرها ومستقبلها.

الواقع، إن هناك بعض العوائق التي ما زالت تقف دون فاعلية أكبر للجهود ودون تبني المبادرات الأوسع نطاقاً لتدويل التعليم العالي في مصر، من بينها المركزية الشديدة لإدارة نظام التعليم العالي المصري، وضعف استقلالية مؤسساته، وضعف جودة الكثير منها، وغياب تنفيذ إطار المؤهلات الوطني، بما يحرم المؤهلات المصرية من ربطها بنظيراتها الأجنبية، واستفادتها من خبرات التعلم في السياقات غير الرسمية.

أما على الصعيد الدولي، فيفتقد التعليم العالي المصري إلى تبني أفضل الممارسات في مجال تطوير نظامه لتحقيق الجودة والفعالية التعليمية، كما يفتقد إلى

الاهتمام الكافي بأسواق العمل المحلية والوطنية والعالمية المفتوحة أمام خريجيه، هذا إضافة إلى حاجته إلى تطوير نموذج للمسئولية المتبادلة بين الحكومة والمؤسسات في تشكيل نواتج جيدة للوفاء باحتياجات الأفراد والبلاد (٢٠١).

ثالثاً: آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي بمصر:

يتناول البحث آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي في مصر وفق الحدود الموضوعية التالية: تدويل المناهج الدراسية، وضمان الجودة، والإطار الوطني للمؤهلات، وذلك كما يلي:

تدويل المناهج الدراسية:

لا يزال هناك تحد مهم أمام توسيع نطاق مبادرات تدويل البرامج والمناهج الدراسية عبر المزيد من المؤسسات؛ حيث إن إضافة البعد الدولي للمناهج الدراسية يستلزم المزيد من المرونة في المناهج نفسها، وإذا ظلت عملية تحديث المناهج تخضع بانتظام لقيود تنظيمية، وإذا ظلت في نظر أعضاء هيئة التدريس مفرطة في البيروقراطية، فستبقى الجهود المبذولة في هذا الصدد هامشية (٢٠٢).

ومع ذلك، هناك أمثلة جيدة لتدويل المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي في مصر -وفي الخاص منها بصفة أساسية- أظهرت اتباعها لنهج التدويل، بترجمته إلى برامج أكاديمية لتطوير الكفاءات الدولية لطلابها (٢٠٣).

ومن بين تلك الأمثلة مشروع ميداستار Medastar للمفوضية الأوروبية مع جامعات: النيل، وعين شمس، وبورسعيد، وسوهاج، والجامعة الأمريكية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (٢٠٤)، لتطوير برامج الدراسات العليا، من خلال تحسين محتوياتها ومنهجيات التدريس المستخدمة، مما يوفر الفرص لتبادل المعارف والمهارات والخبرات لأعضاء هيئة التدريس من خلال التنقلات لاستضافة الجامعات في أوروبا، ومن خلال التفاعل مع الموظفين والباحثين الأكاديميين في الجامعات المضيفة (٢٠٥).

ومن بين تلك الأمثلة في الجامعات الحكومية أيضاً برنامج المنصورة مانشستر Mansoura- Manchester programme للطب، الذي بدأت الدراسة به مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حسب الاتفاقية الموقعة مع جامعة مانشستر، وقرار وزير التعليم العالي رقم ٢٢٩٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٨، وهو البرنامج الوحيد على المستوى الدولي الذي تقوم جامعة خارج إنجلترا بتدريس مناهجه الدراسية تحت الإشراف والتدريب الإنجليزي والتدريس والتقويم المصري (٢٠٦)، وهو يهدف إلى أن يصبح من أفضل برامج التعليم الطبي على المستويين المحلي والدولي، وقد اكتسب وجاهة واسعة داخل مصر



وخارجها؛ حيث التحق بدراسته أكثر من ١٠٠٠ طالب أجنبي من ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وسوريا، وفلسطين، والجزائر، والمملكة المتحدة، وغيرها، وارتفع عدد الطلاب المصريين بشكل ملحوظ إلى أكثر من ١٥٠ طالب مسجلين في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ (٢٠٧).

كما أكدت جامعة الإسكندرية اهتمامها بدعم التعاون الدولي، وإنشاء الدرجات العلمية المشتركة والمزدوجة مع كبرى الجامعات العالمية، وخاصة منها الماليزية؛ حيث عقدت ١٦ اتفاقية مع جامعاتها، ومن بينها مذكرة تفاهم مع "جامعة إنسانية Universiti Insaniah" لمتابعة استكمال أماكن الدراسة لاستقبال طلاب الطب الماليزيين بها، وتجهيزها بالمعامل والأجهزة اللازمة وقاعات التدريس، وبموجب هذا الاتفاق يدرس الطلاب ٣ سنوات بماليزيا، و٣ سنوات بجامعة الإسكندرية، ويقوم بالتدريس أساتذة جامعة الإسكندرية، وبنفس مناهج طب الإسكندرية، ويمنح الطلاب شهادة مشتركة من الجامعتين (٢٠٨).

أما جهود الجامعات الخاصة فمتعددة، ومن بينها جهود جامعة الأهرام الكندية، التي تطور مناهجها بالتعاون مع رابطة الجامعات الكندية، بالإضافة إلى أكبر أربع جامعات في كندا، كما أنها تمنح طلابها بكلية الصيدلة شهادات تخرج تؤهلهم للالتحاق بالدراسات العليا دولياً، كما تتمتع كلية إدارة الأعمال باتفاقية مع واحدة من أكبر عشر جامعات في الإدارة بكندا تمنح درجتي البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال (٢٠٩)، كما عقدت جامعة ٦ أكتوبر عددًا من الاتفاقيات مع جامعات أوروبية وأسيوية وكندية وأمريكية، من بين أهدافها تطوير المناهج، ومنح الدرجات المشتركة وفقاً للمعايير الدولية (٢١٠).

### ضمان الجودة:

تلقي تحسين جودة التعليم العالي في مصر دعماً حكومياً ضخماً منذ السنوات الأخيرة القليلة من القرن الماضي، وكان هناك تغير جذري منذ عام ٢٠٠٢ في نطاق المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم العالي Higher Education Enhancement Project (HEEP)، في نظام ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي والجامعات (٢١١).

وفي هذا، أتمت الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم (NAQAAE) - وهي وكالة مستقلة، وعضو في الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي Arab Network for Quality Assurance in Higher Education، والشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAHE)

(٢١٢)- في عام ٢٠١٠ بالفعل تحديد وتعريف معايير وإجراءات الاعتماد لجميع البرامج تقريبًا في النظام الأكاديمي، وكان من المتوقع أن تكون الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم في غضون عدد من السنوات التالية قادرة على اعتماد جميع البرامج في مصر، حيث لم يتم اعتماد سوى ٦ برامج فقط حتى عام ٢٠١٠ (٢١٣)، وقد ارتفع هذا العدد إلى ١٦ كلية بنهاية عام ٢٠١٢ (٢١٤)، وارتفع إلى ٦٣ كلية حتى فبراير ٢٠١٦ (٢١٥)، معظمها من كليات الطب والهندسة والتمريض.

أما بالنسبة لواقع جودة التعليم العالي المصري، فيقع وفق تقرير التنافسية الكونية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ في المركز ١٣٨/١١٥ عالميًا، وبالنقاط (١٠/٣,٧)، متقدمًا بـ ٠,٦ نقطة عن عام ٢٠١٣-٢٠١٤ (بالترتيب ١٤٨/١١٨)، وبالنقاط (١٠/٣,١) (٢١٦)، وعلى الرغم من هذا التحسن، فإنه يظل متأخر عن واقع تنافسيته في عام ٢٠١٠-٢٠١١، (بالمركز ١٣٩/٩٧، وبالدرجة ١٠/٣,٦) (٢١٧)، وفي هذا حصلت ١٤ جامعة مصرية على مواقع متباينة التقدم بقائمة ترتيب كواريلي سايموندز (QS) لأفضل جامعات المنطقة العربية لعام ٢٠١٦ QS University Rankings: Arab Region 2016، بما يمثل ١٤% فقط من الجامعات العربية القائمة (٢١٨)، تقع خمسة منها (الأمريكية في القاهرة، والقاهرة، وعين شمس، والأزهر، والإسكندرية) ضمن أفضل جامعات العالم، بالرتب العالمية (٣٦٥، ٥٥١-٦٠٠، ٧٠٠، ٧٠٠، ٧٠١+ على الترتيب) (٢١٩)، وهي متأخرة نسبيًا؛ لذلك فإنه يمكن القول أن نظام جودة التعليم العالي في مصر يستهدف في المقام الأول رفع مستوى جودة مؤسساته (٢٢٠)، وليس تنافسيته على المستوى الدولي، وعدم كفاية الجهود المبذولة بالتالي لاجتذاب الطلاب الدوليين بما يليق بتاريخ التعليم العالي المصري خاصة في محيطها الإقليمي.

ويمكن إرجاع ضعف كفاية نوعية التعليم العالي المصري بالرغم من مسار ضمان الجودة المتبع إلى عدة عوامل، منها: ضعف استقلال مؤسسات التعليم العالي المصرية، ذلك الاستقلال الذي يعد أحد العناصر المهمة لجودة التعليم العالي وتنافسيته، بما يمكن مؤسساته من ممارسة مسؤولياتها الأكاديمية بحرية تامة، وبما يخدم مصلحة الطلاب والعملية التعليمية، ويضع الأساس للحفاظ عليها كمجتمع للفكر الحر والناقد، ويمكنها من الاضطلاع بدورها الفعال والمؤثر في المجتمع (٢٢١)، وإلى تكثيف أعداد الطلاب دون مراعاة للإمكانات المالية الحقيقية للبلاد؛ فتراجعت لذلك المؤشرات الأساسية لقياس الجودة، ومنها ارتفاع نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، وغياب التجهيزات المناسبة للتعليم والبحث، والفشل في مواءمة المخرجات لحاجات مؤسسات العمل، هذا مع العجز في مواكبة الطرائق الحديثة في التدريس بسبب عدم التحكم في المدخلات والموارد (٢٢٢).

والجدير بالذكر، أن ضعف استقلالية مؤسسات التعليم العالي المصرية يحرمها من اتخاذ المبادرات الخاصة بها والمتعلقة بضمان الجودة، وذلك من قبيل تجويد عملية التدويل.

هذا، وقد توصلت إحدى الدراسات إلى عدد من الآليات لرفع جودة مؤسسات التعليم العالي في مصر، منها: زيادة الموارد المخصصة للتعليم والبحث العلمي، والإيمان بأنهما من أهم الوسائل المؤدية لتقدم الأمم، والعمل على تطوير المناهج الجامعية بما يربطها بمتطلبات سوق العمل، وتوسيع قاعدة مشاركة المجتمع التعليمي في صنع القرارات الخاصة بالتعليم، وتشجيع اللامركزية في السياق العام لنظام الجامعة (٢٢٣)، وتوصلت دراسة أخرى إلى أهمية الاهتمام بالتغذية الراجعة لآراء المتعاملين والمستفيدين كافة من الخدمات التعليمية من خلال عمليات الاستقصاء والمتابعة (٢٢٤).

### الإطار الوطني للمؤهلات:

حاولت مصر تغيير وتطوير نظامي التعليم والتدريب التقليديين بها لتحديث وتعزيز تنافسيتهما الدولية، ولذلك بدأت في بناء إطار وطني للمؤهلات يهدف إلى بناء معايير واسعة ترتبط بالمستويات العالمية، مع استبدال نظام المؤهلات القديمة الذي يعترف فقط بالشهادات الممنوحة من المسارات التعليمية الرسمية بنظام جديد يركز بشكل أكبر على التعلم مدى الحياة والمرونة، بما يعالج مشكلة الانسدادات في مسارات التعليم، ويعترف بخبرات التعلم المكتسبة في سياقات غير رسمية.

وفي عام ٢٠٠٧، بدأت مصر بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية في بناء إطار وطني للمؤهلات كجزء من استراتيجية الإصلاح "التعليم والتدريب"، وتعتقد الأطراف أصحاب المصلحة أن هذا الإطار يعد أداة مهمة لمصر في تحسين التنافسية وسوق العمل والقضايا الاجتماعية الأخرى، وفي ٢٠١٠ تم تكليف الهيئة القومية لضمان الجودة بتحمل مسؤولية انخراط الوزارات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة الآخرين في إكمال مصفوفة الإطار، والاتفاق على مبادئ ضمان الجودة، وبناء العمليات الإدارية الخاصة به (٢٢٥).

مما سبق يمكن القول إن التنافسية الضعيفة لنظام التعليم العالي المصري، والاستقلالية الضعيفة لمؤسساته، تحرمه من المبادرات المبدعة على نطاق واسع، ويمكن القول كذلك إن الإطار الوطني للمؤهلات لم يتم تنفيذه بالفعل، بما يحرم نظام التعليم العالي المصري من إمكانية مقارنة مؤهلاته بنظيراتها الأجنبية، مما شكل في مجموعه ضعف البعد الدولي في نظام التعليم العالي المصري ومؤسساته، غير أن هذا لا ينفي وجود مبادرات طموحة بالفعل، ولكنها ربما يكون قد نتج عن محدوديتها تدويل محدود للحراك الطلابي.

## القسم الخامس: تحليل مقارن للحراك الطلابي وآليات تعزيزه بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر:

تختلف الدول فيما بينها في ظروفها وفلسفاتها وأهدافها، وتختلف خططها لتدويل التعليم العالي في ضوء خططها التنموية المادية والإنسانية؛ ولهذا يتناول هذا القسم من البحث المقارنة التحليل المقارن لخبرات تدويل التعليم العالي في دولتي المقارنة: كندا ومصر.

وعليه، يتضمن القسم الحالي إبراز أوجه التشابه والاختلاف في شأن المحورين التاليين:

الأول: واقع الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي.

الثاني: آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، وتتضمن:

١. تدويل المناهج الدراسية، ٢. ضمان الجودة، ٣. الإطار الوطني للمؤهلات.

وفيما يلي بيان تفصيلي بهما:

أولاً: واقع الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي:

تتمتع دولتا المقارنة: كندا ومصر بحراك طلابي دولي، تتشابهان فيه في جوانب وتختلفان في أخرى، كما يلي:

جوانب التشابه وتفسيرها: تتشابه دولتا المقارنة من حيث واقع الحراك الطلابي الدولي لمؤسسات التعليم العالي في جوانب، منها ما يلي:

وجود حراك طلابي إقليمي كبير لكليهما، ويفسر ذلك بما يلي:

الاتفاق في اللغة؛ حيث تعد اللغة الإنجليزية اللغة الرئيسية في أمريكا الشمالية، واللغة العربية اللغة الرئيسية في الدول العربية ومنها مصر، ومن المعروف أن اللغة الواحدة المشتركة قدرة على الإسهام في اتجاهات عديدة، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، تؤثر في النهاية إيجابياً على الحراك الطلابي بين الدول، وذلك إذا ما فعلت الآليات المناسبة لذلك.

علاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي، وذلك من خلال اتفاقية التجارة الحرة الشمال أمريكية (نافتا) (NAFTA) التي تضم إلى جانب الولايات المتحدة كلاً من كندا والمكسيك، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التابعة لجامعة الدول العربية، والتي تضم إلى جانب مصر العديد من الدول العربية الأخرى، ومن المعروف أن تلك الاتفاقيات تهدف عند وصولها لغاياتها إلى حرية الحركة للبضائع ورءوس الأموال والأفراد عبر حدود الدول

المشاركة، وهو ما يجعلها تنعكس إيجاباً على الحراك الطلابي الدولي بين الدول بدرجات تتناسب مع درجة نجاح تطبيقها على أرض الواقع، ودرجة تفعيل الآليات المناسبة لذلك.

حاجة دولتي المقارنة كندا ومصر لتدويل هيكلها الطلابي، واهتمامهما المتنامي بذلك لأسباب اقتصادية بشكل أساسي، خاصة مع قصور التمويل الحكومي بالدولتين عن الوفاء بحاجات مؤسسات التعليم العالي بهما لتحقيق نموها العلمي والأكاديمي.

ضعف حجم الحراك الطلابي الدولي الإجمالي في التعليم العالي مقارنة بإمكانات كل دولة، والمأمول تحقيقه في هذا السياق.

وهو ما يفسر عمومًا بما يلي:

حدائثة المفهوم الشامل للتدويل في التعليم العالي، باعتباره إدخالاً للبعد الدولي في غرض التعليم ما بعد الثانوي ووظائفه وإتاحته، كما تعرفه نايث وتتبناه بشكل واضح الكثير من مؤسسات التعليم العالي في كندا.

حدائثة تبني المفهوم الشامل للتدويل في التعليم العالي في مصر إذا ما تمت مقارنته بكندا.

نظرة المؤسسات وصناع القرار -في كثير من الأحيان- إلى التعليم الدولي من خلال منظور ضيق، يتمثل في زيادة أعداد الطلاب والعائدات من ورائهم، والحقيقة أن الجانب المالي والتمويلي للتدويل مهم، ولكنه جزء من عملية واسعة تشمل نظام التعليم العالي ككل.

وجود عوائق تواجه الحراك الأكاديمي في التعليم العالي بدولتي المقارنة، وترتبط بطبيعة علاقة قطاع التعليم العالي بالدولة، وغياب أو ضعف البيانات المهمة لأبحاث تطور سوق التعليم العالي الدولي في البلدين، ومنها على سبيل المثال بيانات قطاعات القيد، والأجور وغيرها من التفاصيل المرتبطة بتوظيف الطلاب السابقين الذين ظلوا في البلاد إما كمهاجرين أقاموا بالبلاد بصفة دائمة أو مؤقتة، وإحصاءات الالتحاق الشهرية حسب القطاع، والمجال الدراسي، ومستوى الالتحاق، وبلد المصدر، ونمط المؤسسة.

ويفسر ذلك بما يلي:

اللامركزية الشديدة في كندا، في مقابل المركزية الشديدة أيضًا في الاستجابة لمبادرات تطوير التعليم العالي في مصر، وهو ما يرتبط بطبيعة النظام السياسي في البلدين، وهو: الفيدرالي في كندا؛ حيث تمنح المقاطعات سلطات الدول في العديد من المجالات، ومنها التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، والمركزي الموحد في مصر مع سلطات محدودة للمحافظات.

غياب سلطة مركزية موحدة في كندا عن التعليم العالي بصفة عامة فضلاً عن التعليم الدولي.

ضعف وحداثة الاهتمام بالتعليم الدولي بمفهومه الحديث في مصر، وهو ما ينعكس بالضرورة على محدودية بياناته ذات الارتباط المتاحة بالدوائر الرسمية.

جوانب الاختلاف، وتفسيرها: تختلف دولتا المقارنة جوانب منها:

مدى اتساع دائرة الحراك الطلابي الدولي: حيث تقتصر في حالة الحراك الطلابي الدولي الوافد في مصر إلى حد بعيد على العالم العربي، ويقتصر على بعض دول أوروبا الغربية ودولتي أمريكا الشمالية وأستراليا، بينما تتسع في كندا إلى دول ذات أهمية في قارات العالم الست.

حجم الحراك الطلابي الدولي: حيث يصل عدد الطلاب الدوليين في مصر إلى نحو ٤٩ ألف طالب في عام ٢٠١٠، و٢٥ ألف طالب في كندا في عام ٢٠١٤.

ويفسر ذلك، بما يلي:

اختلاف درجة العولمة الاقتصادية التي تتمتع بها دولتا المقارنة: كندا ومصر؛ حيث تحتلان المرتبتين العالميتين (٣٤، ١٣٥) على الترتيب وفقاً لبيانات ٢٠١٦.

حداثة دخول تبني المفهوم الشامل لتدويل التعليم العالي في مصر، مقارنة بكندا التي تحتل مركزاً تنافسياً عالمياً بين الدول الجاذبة للطلاب الدوليين بفضل تعليمها الدولي.

الحرص الأكبر لدى كندا على تدويل تعليمها العالي، بغرض إتاحة خبرات دولية لطلابها الوطنيين، من خلال تدويل حُرُمها الجامعية لتتناسب مع مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، كما تبيّن مؤشرات العولمة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك فضلاً عن حاجة الطلاب الدوليين والأجانب.

تطور اقتصاد المعرفة في كندا نظراً لارتباطاتها الاقتصادية العالمية الأكثر قوة منها في الحالة المصرية، كما تشير بيانات مؤشر العولمة، فتحتل كندا المركز السابع عالمياً وفق بيانات مؤشر اقتصاد المعرفة لعام ٢٠٠٧، على خلاف الحال في مصر التي تحتل المركز الـ٨٣، والمعروف أن اقتصاد المعرفة يرتبط بشكل وثيق بالنظام التعليمي للدولة، وخاصة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي فيها التي تعد بمثابة مصانع المعرفة.

حاجة كندا للشباب، وخاصة ذوي المهارات مع تقادم أعمار سكانها، والانخفاض المستمر لنسبة الشباب بينهم كما تشير بيانات الأمم المتحدة.

الاستقلال الأكبر لمؤسسات التعليم العالي في كندا بالمقارنة مع ما تتمتع به نظيراتها في مصر.

المكانة والوجاهة الأكاديمية العالمية العالية لنظام ومؤسسات التعليم العالي في كندا، في مقابل المكانة الأدنى بشكل فارق لنظام ومؤسسات التعليم العالي في مصر؛ حيث تحتل العديد من الجامعات الكندية مواقع متقدمة على تصنيفات الفئة العالمية من الجامعات في العالم.

اعتماد كندا على خطة استراتيجية واقعية يمكن تحقيقها باتخاذ ما يلزم من آليات ضرورية تتعلق بالقطاعات المختلفة ذات العلاقة، على خلاف الحال في مصر، التي تضع أهدافاً طموحة دون اتخاذ ما يلزم من آليات ضرورية.

استدامة مشاركة كندا -على خلاف الحال في مصر- في برامج المنح الدراسية الدولية منذ أكثر من ٥٠ عاماً؛ حيث شاركت في إنشاء منحة الكومنولث وخطة الزمالة (Commonwealth Scholarship and Fellowship Plan (CSFP في عام ١٩٥٩، وقد وصل دعمها في سنوات الذروة لما يصل إلى ٥٠٠ طالب من مختلف أنحاء الكومنولث للحصول على الماجستير والدكتوراه في كندا، كما استفاد الكنديون من منحة الكومنولث وخطة الزمالة CSFP أيضاً؛ حيث تلقوا منحة للدراسة في العديد من البلدان، ولا سيما المملكة المتحدة، كما تقدم كندا عدداً كبيراً من المنح للطلاب الأجانب للدراسة في كندا تحت مجموعة من البرامج المختلفة، وهي الأنشطة التي تدعم وجاهة التعليم الدولي في كندا.

وجود العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية المهمة بالتعليم الدولي في كندا، على خلاف الحال -إلى حد كبير- في مصر، ومن ثم إجراء العديد من التقارير الكندية عن نقاط الضعف، ومن ثم العمل على علاجها، ونقاط القوة التي تتمتع بها كندا والتي من أهمها: أمانها، ونظامها التعليمي القوي، ومجتمعها المتسامح، وفرص العمل المتوافرة بدوام كامل، ومن ثم دعمها، وكذا الوجيهات البديلة المنافسة له.

افتقاد نظام التعليم العالي المصري لآلية لربطه بنظم التعليم العالي في مختلف دول العالم (إطار وطني لمؤهلات التعليم العالي) الذي بالرغم من تصميمه لم يوضع محل تنفيذ حتى الآن، وذلك على خلاف الحال نسبياً في كندا.

اتجاه نمو أعداد الطلاب الدوليين بدولتي المقارنة: حيث ارتفع عددهم -على سبيل المثال- في كندا بين العامين ٢٠٠٣-٢٠١٢ بنسبة ٧٩%، بينما تشير البيانات في مصر إلى انخفاض إجمالي عدد الطلاب الدوليين بمؤسسات التعليم العالي المصرية بين العامين ١٩٨٣-٢٠٠٣ من ١٧١٣٥ طالباً إلى ٦٨٧٤ طالباً، وارتفاعها بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ من ٣٥٠١٣ طالب، إلى ٤٩٠١١ طالب، ويفسر ذلك بما يلي:

بناء استراتيجية كندية للتعليم الدولي لعام ٢٠١٤ تستهدف اجتذاب أكثر من ٤٥٠٠٠٠ طالب بحلول عام ٢٠٢٢، تسير بخطى ثابتة للوصول لهدفها المنشود.

حادثة تبني التدويل في التعليم العالي بمفهومه الشامل الحديث في مصر، على خلاف الحال في كندا، التي تحتل مركزاً تنافسياً عالمياً بين الدول المتقدمة المهتمة بتدويل التعليم العالي، وهو يرتبط بخسارة مصر لجزء من نصيبها من الطلاب الدوليين بين العامين ١٩٨٣-٢٠٠٣، ومع تزايد الاهتمام بتدويل التعليم العالي مؤخراً فيها، والشعور بضرورته بسبب المشكلات الاقتصادية التي عانتها البلاد في نهاية العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الحالي، وهو تسبب بالضرورة هو الآخر في انخفاض التمويل الحكومي للجامعات العامة، مع ضعف قدرة المواطنين على تحمل مصروفات الجامعات الخاصة، بما يدفعها لمزيد من الجهود لاجتذاب الطلاب الدوليين من خارج البلاد، وهو قد يفسر زيادة أعداد الطلاب الدوليين بمصر في السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن الحالي.

التخصصات المستهدفة دراستها من قبل الطلاب الدوليين بدولتي المقارنة؛ حيث تشير البيانات إلى أن التخصصات العلمية العليا التي يقصدها الطلاب الدوليون في كندا هي: الهندسة (بنسبة ٢٨,٨%)، والأعمال Business (بنسبة ٢٢,٤%)، والعلوم الاجتماعية (بنسبة ٨,٢%)، والعلوم الطبيعية (بنسبة ٧,٢%)، وذلك على خلاف الحال في مصر؛ حيث إن النسبة الأكبر من الطلاب الدوليين فيها مسجلين في العلوم الاجتماعية. ويفسر ذلك بما يلي:

إن العدد الأكبر من حالات القيد الدولي في جامعة الأزهر (٣٨%)، وخاصة في التخصصات الشرعية، لما يتمتع به الأزهر من عراقية وشهرة عالمية في دراسات تلك العلوم.

تطور اقتصاد المعرفة في كندا، فتحل كندا المركز السابع عالمياً، بينما تحتل مصر المركز ٨٣ وفق بيانات مؤشر اقتصاد المعرفة لعام ٢٠٠٧، وهو ما يعني اهتمام كندا بنقل المعرفة، وصناعتها في كافة المجالات بشكل أكبر كثيراً منه في مصر.

ينعكس مدى الاهتمام بصنع المعرفة في البلدين بطبيعة الإنفاق على البحث العلمي؛ حيث تحتل مصر المركز الـ ٢١ بين ٤٠ دولة تناولتها نشرة تمويل البحث والتنمية العالميين لعام ٢٠١٦؛ حيث بلغ ٩٤٥,٤ مليون دولار بنسبة ٠,٢٤% من إجمالي الدخل القومي، ولكن بمعدل منخفض يبلغ ٢,٢٧ دولار (وفقاً لمعدل القوة الشرائية لإجمالي الإنفاق على البحث العلمي)، بينما تقع كندا ضمن صدارة الدول الأكثر إنفاقاً على البحث العلمي؛ حيث تحتل المركز الـ ١٥ بين ٤٠ دولة تناولتها نشرة تمويل البحث والتنمية العالميين لعام ٢٠١٦؛ حيث بلغ ٢,٦٦ مليار دولار، بنسبة ١,٩% من إجمالي



الدخل القومي، وبمعدل ٢٤,٧٩ دولار (وفقاً لمعدل القوة الشرائية لإجمالي الإنفاق على البحث العلمي)، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٤.

طبيعة العوائق التي تواجه الحراك الأكاديمي في دولتي المقارنة، ويفسر ذلك بما يلي:

المركزية الشديدة لإدارة نظام التعليم العالي المصري، وضعف استقلالية مؤسساته، وضعف جودة كثير منها، وغياب تنفيذ إطار المؤهلات الوطني؛ بما يحرم المؤهلات المصرية من ربطها بنظيراتها الأجنبية، واستفادتها من خبرات التعلم في السياقات غير الرسمية.

غياب البيانات الرسمية الكافية عن طبيعة الحراك الطلابي الدولي في التعليم الدولي بما يعيق القرارات المستنيرة.

نظرة المؤسسات وصناع القرار -في كثير من الأحيان- إلى التعليم الدولي من خلال نظرة ضيقة تتمثل في زيادة أعداد وعائدات الطلاب، ومن ثم عوائدها المادية.

ثانياً: آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي:

تناول البحث ثلاثة آليات، هي: تدويل المناهج الدراسية، وضمان الجودة، والإطار الوطني للمؤهلات، يتناولها البحث بالمقارنة بين الدولتين فيما يلي:

تدويل المناهج الدراسية:

يعتمد تدويل التعليم العالي على آليات، من بينها تدويل المناهج الدراسية، وفيه تتشابه دولتا المقارنة: مصر وكندا في جوانب وتختلفان في أخرى.

فتتشابهان من حيث وجود اتجاه لتدويل مناهج التعليم العالي، ويفسر ذلك بما يلي:

اهتمام كندا ومصر المتنامي بتدويل التعليم العالي فيهما كمشروع يحقق لهما العديد من المزايا في الجوانب المختلفة، وأهمها الجانبين الاقتصادي والأكاديمي، خاصة مع مرور الدولتين بظروف اقتصادية تستلزم بالضرورة تخفيضاً في مستويات التمويل الحكومي للتعليم العالي، وحتمية تعويضه ذاتياً من قبل مؤسساته، من خلال بعض البرامج والمشروعات والأنشطة الأكاديمية والمجتمعية الربحية التي يمكنها المبادرة بها.

افتتاح العديد من الجامعات الأجنبية والدولية المهمة بتدويل التعليم العالي لفتح فروع لها في مصر، ومن ثم نقل خبراتها لسوق التعليم العالي المصري، بما يجعله مشروعاً واعدًا للعديد من الجامعات المصرية.

العولمة بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن العلمية والأكاديمية، فهي تشكل ظاهرة ذات أهمية تفرض نفسها على دولتي المقارنة كما سبقت الإشارة، ولذلك فهي تستدعي خطاً للاستجابة المناسبة لها في المجال الأكاديمي بما يعظم من فوائدها، ويقلل من مخاطرها، وذلك ضمن عملية التدويل في التعليم العالي.

وتختلف دولتا المقارنة من حيث تدويل المناهج الدراسية؛ حيث تتباينان في مدى حدائته؛ حيث يعد من المفاهيم المتأخرة في مصر عنه في كندا، وخاصة فيما يتعلق بمدخله؛ فهي تتباين وتتعدد في كندا، على خلاف الحال في مصر؛ حيث إنه ما زال محدوداً، وتختلفان في مدى محورية فكرته؛ حيث يظل هامشياً في الجامعات المصرية، على خلاف الحال في الكثير من مؤسسات التعليم العالي الكندية؛ فتشير البيانات إلى أن ٧٢٪ من الجامعات الكندية تدير أنشطة تهدف إلى تدويل المناهج الدراسية، بينما يقتصر أساساً في مصر على الجامعات الأجنبية، وبعض الجامعات الخاصة.

ويفسر ذلك بما يلي:

حادثة دخول مفهوم تدويل التعليم العالي بصورته الشاملة الحديثة في مصر، على خلاف الحال في كندا التي تقدّمها، وتحتل مركزاً تنافسياً عالمياً ومبكرًا بين الدول المتقدمة المهتمة بهذا المجال.

اختلاف درجة العولمة الاقتصادية التي تتمتع بها الدولتان؛ حيث تحتل كندا المرتبة ٣٤ عالمياً، بينما تحتل مصر المرتبة الـ ١٣٥ عالمياً، كما تختلف درجة العولمة الاجتماعية التي تتمتعان بها؛ حيث تحتل كندا المرتبة ٨ عالمياً، بينما تحتل مصر المرتبة الـ ٧٦ عالمياً وفقاً لبيانات عام ٢٠١٦، وهما عاملان يؤثران في درجة الحراك الدولي لأغراض اقتصادية واجتماعية، وهو ما ينعكس على طبيعة الحراك الأكاديمي، وذلك ضمن عوامل أخرى بطبيعة الحال.

محدودية الاستقلال الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي المصرية، وسيطرة البيروقراطية الإدارية بما يقلل في النهاية من قدرة تلك المؤسسات على المبادرة المرنة في مجال الحراك الطلابي الدولي، واتخاذ ما يلزم نحو تعزيز آلياته، وذلك على خلاف الحال في كندا؛ حيث تتمتع مؤسساتها التعليم العالي بها باستقلالية واسعة تمكنها من اتخاذ المبادرات المسؤولة في المجالات المختلفة، ومنها الحراك الطلابي الدولي.

ضمان الجودة:

تشابه دولتا المقارنة فيما يخص ضمان الجودة في جوانب وتختلف في أخرى كما يلي:

جوانب التشابه وتفسيرها:

تشابه دولتا المقارنة في جوانب، منها ما يلي:

نظام ضمان جودة التعليم العالي فيهما، من حيث وجوده ارتباطه بنظام عالمي لضمان الجودة، ويفسر ذلك بما يلي:

الاهتمام بالتعليم العالي وجودته كمتطلب اقتصادي مهم في ظل تنامي أهمية اقتصاد المعرفة؛ حيث تحتل كندا ومصر على مؤشره وفق بيانات عام ٢٠٠٧ المركزين العالميين ٧ والـ ٨٣ على الترتيب.

تزايد الترابط الاقتصادي العالمي في ظل العولمة الاقتصادية؛ حيث تحتل كندا ومصر المركزين (٣٤، ٢٠٧/١٣٥ وفق بيانات عام ٢٠١٦) على مؤشرها في جانبها الاقتصادي، خاصة مع أهمية الدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في تعزيزها.

قصور نظامي ضمان جودة التعليم العالي في دولتي المقارنة بدرجات متفاوتة عن المستويات المأمولة، ويفسر ذلك بما يلي:

غياب نظام وطني كندي شامل للتعليم العالي، فضلاً عن ضمان جودته؛ حيث تتوزع نظمه وهيئاته على المقاطعات والمناطق، وبالتالي تتباين معايير ومؤشراته من مقاطعة لأخرى.

اقتصار جهود ضمان الجودة في مصر على رفع جودته بسبب عوامل ترتبط بالتمويل، وطبيعة نمو الاقتصاد وتطوره، وهي جوانب يعاني فيها الاقتصاد المصري، أما في كندا فتهدف نظم ضمان الجودة إلى تحقيق تنافسية مؤسسات التعليم العالي على المستويين الوطني والدولي؛ ولذلك فقد اعتبرت الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) هيئة "خدمة ضمان جودة كليات أونتااريو OCQAS" ملتزمة التزاماً شاملاً بالمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة **Guidelines of Good Practice (GGP)**، وذلك للفترة من نوفمبر ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦، كما تحتل العديد من الجامعات الكندية مراكز متقدمة ضمن جامعات الفئة العالمية، وهو ما يرتبط بالسياق العام للاقتصاد الوطني الكندي الذي يتمتع بتنافسية عالمية عالية (المرتبة العالمية الـ ١٥ بين ١٣٨ اقتصاداً يغطيها تقرير التنافسية الكونية لعام ٢٠١٧/١٦).

يعد مدى جودة النظام التعليمي انعكاساً لطبيعة متطلبات النظام الاقتصادي للدول، ويلاحظ أن النظام الاقتصادي في كندا يتمتع بتنافسية عالمية (المركز الـ ١٥ وفق تقرير التنافسية الكونية لعام ٢٠١٧/١٦)، ومراكز دولية في اقتصاد المعرفة (السابع وفق بيانات ٢٠٠٧)، كما يلاحظ تأخر مصر عنها في ذلك (والـ ٨٣ وفق بيانات ٢٠٠٧).

جوانب الاختلاف وتفسيرها:

تختلف دولتا المقارنة من حيث ضمان الجودة في جوانب؛ فهي في كندا فعالة ومتنامية، وفي المقابل ربما تكون غير فعالة في مصر وفق تقدير البحث الراهن، ومن حيث تنافسية نظام التعليم العالي وفق بيانات تقرير التنافسية الكونية ٢٠١٧/١٦ فتحتل كندا المركز العالمي الـ ١٥، بينما تحتل مصر المركز العالمي الـ ١١١، وفيما يخص عدد الجامعات الواردة ضمن أحد تصنيفات الجامعات عالمية الفئة، فيبلغ في كندا ٢٦ جامعة، بعضها يحتل مراكز متقدمة جداً، بينما يقتصر في مصر على خمسة فقط تحتل مراكز متأخرة نسبياً.

ويفسر ذلك بالارتباط الواضح بين قدرة المؤسسات على التنافس ومدى استقلاليتها، بما يمكنها من اتخاذ المبادرات اللازمة، وفي هذا الإطار يلاحظ ما يلي:

ضعف استقلالية مؤسسات التعليم العالي في مصر لحساب المجلس الأعلى للجامعات ومكتب التنسيق المختص بتوزيع الطلاب عليها، وهو ما يخلق مناخاً تنافسياً ضعيفاً بين مؤسسات التعليم العالي المصرية، وذلك على خلاف الحال في كندا؛ حيث تتمتع مؤسسات التعليم العالي بها باستقلالية واضحة، تمكنها من اتخاذ المبادرات المناسبة لرفع جودتها وتنافسيتها الوطنية والعالمية.

تناقص التمويل الحكومي -الضعيف أصلاً- لمؤسسات التعليم العالي في مصر، مع اتباع سياسة مجانية التعليم العالي التي استدعت التوسع الكمي على حساب جودة التعليم المتاح، ومع استقلالية محدودة -كما سبقت الإشارة- لا تمكنها من اتخاذ المبادرات المناسبة للتغلب على مشكلة تناقص التمويل، وذلك على خلاف الحال في كندا؛ حيث تتمتع بالاستقلالية الواضحة التي تتيح لها فرصة اتخاذ المبادرات التي تناسبها للتغلب على مشكلة تناقص التمويل الحكومي للتعليم العالي.

#### الإطار الوطني للمؤهلات:

تشابه دولتا المقارنة: كندا ومصر من حيث وجود إطار لمؤهلات التعليم العالي.

ويفسر ذلك بما يلي:

العولمة كظاهرة تفرض نفسها على البلدين في الجوانب المختلفة؛ حيث تفترض في المجال التعليمي ربط المؤهلات الوطنية في الدول المختلفة بعضها البعض، بما يساعد على توحيد معاييرها، ويمهد لإمكانية مقارنتها، ويرفع بالتالي من تنافسيتها العالمية.

توجه البلدان نحو مفهوم "التعلم مدى الحياة" الذي يتزايد تبنيه عالمياً، والاعتراف بالمؤهلات المكتسبة عن طريق التعلم في السياقات الرسمية وغير الرسمية، بما يدعم مفهوم "اقتصاد المعرفة" الذي تهتم به الدولتان.

وتختلف الدولتان من حيث الإطار الوطني للمؤهلات في جانبين؛ الأول: مستويات التعليم التي يغطيها؛ حيث يقتصر على التعليم العالي في كندا، بينما لا يقتصر في مصر على التعليم العالي فحسب، والثاني: تنفيذه على أرض الواقع؛ حيث تم تنفيذه على مستويات إقليمية في كندا، بينما لم يتم تنفيذه بعد في مصر.

ويفسر ذلك بما يلي:

الاهتمام المتفاوت باقتصاد المعرفة، وهو الاقتصاد الذي يرتبط بشكل مباشر بالتعليم العالي أكثر من غيره من مراحل التعليم العام المختلفة، وهو ما يقتصر عليه الإطار الوطني للمؤهلات في كندا.

معدلات نمو الاقتصاد المصري الضعيفة والتنافسية العالمية المتأخرة (بالمركز ١١٩ وفق تقرير التنافسية الكونية لعام ٢٠١٥/١٤)، بما لا يشكل ضاغظاً حقيقياً على التوجه نحو التعلم مدى الحياة، على خلاف الحال في كندا التي تتمتع بتنافسية اقتصادية عالمية بالمركز ١٥٥ وفق نفس التقرير.

الضغط الجماهيري المجاني على مؤسسات التعليم العام والعالي المصري على السواء، بما يفوق قدرتها وقدرة المجتمع على بناء مزيد من المؤسسات التعليمية التي لا يحتاجها النمو الاقتصادي، وذلك على خلاف الحال في كندا التي تتمتع كثير من مؤسسات التعليم العالي بها بالتنافسية الدولية.

المركز المتأخر (١٣٠) الذي تحتله مصر على تدرج العولمة الاقتصادية، بما لا يجعل المسار الاقتصادي العالمي ضاغظاً كبيراً على المسار الاقتصادي المصري، وذلك على خلاف الحال في كندا التي تحتل المركز ٣٤.

خاتمة: على أثر التحليل المقارن لأوجه التشابه والاختلاف بين الخبرتين الكندية والمصرية فيما يتعلق بآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، تم الوصول إلى عدة مرتكزات أساسية يمكن البناء عليها للوصول إلى نتائج البحث ومقترحاته، ولعل أهم تلك المرتكزات ما يلي:

أهمية الدعم السياسي والمجتمعي للحراك الطلابي الدولي، من خلال رسم الاستراتيجيات والخطط على المستويات الوطنية والمحلية والمؤسسية، وأهمية مردود الحراك الدولي لمؤسسات التعليم العالي الوطنية على الأبعاد المختلفة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأكاديمية.

أهمية الحراك الطلابي الإقليمي في تعزيز الحراك الطلابي الدولي.

أهمية فهم وتشخيص نواحي القوة والضعف بالدول لجذب الحراك الطلابي الدولي لمؤسسات التعليم العالي بها، ومن ثم العمل على دعم الأولى واستغلالها لأقصى حد ممكن، ومعالجة الثانية بالوسائل المناسبة.

أهمية الاستفادة من خبرات الدول المختلفة في تعظيم أنصبتها من الحراك الطلابي الدولي، بالاعتماد على الآليات التي أثبتت نجاعتها في هذا المجال، بغرض تقليل الفجوة بين إمكاناتها وما تستغله منها بالفعل.

#### القسم السادس: نتائج البحث ومقترحاته:

في ضوء ما تناوله البحث في أقسامه السابقة، من تحديد للأسس الفكرية للحراك الطلابي الدولي بمؤسسة التعليم العالي وآليات تعزيزه، ثم عرض الخبرة الكندية في هذا المجال وتحليلها، ثم تناول واقع الخبرة المصرية، ثم التحليل المقارن للخبرتين الكندية والمصرية، في ضوء ذلك، يمكن التوصل إلى نتائج عامة للبحث، وكذلك تحديد مقترحات لتطوير واقع الحراك الطلابي الدولي وآليات تعزيزه في مصر، يعرضها البحث فيما يلي:

أولاً: نتائج البحث: توصل البحث الحالي فيما يرتبط بالحراك الطلابي الدولي وآليات تعزيزه بمؤسسات التعليم العالي على المستويات الوطنية إلى النتائج العامة التالية:

- أهمية العلاقة بين الحراك الطلابي الدولي والجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأكاديمية المختلفة، وخطورة قصور النظرة إليه باعتباره مجرد آلية لزيادة الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي.
- أهمية تعزيز الحراك الطلابي الدولي ضمن عملية تدويل شاملة لمؤسسات التعليم العالي تغطي جوانبها وعملياتها ومكوناتها كافة.
- أهمية الحراك الطلابي الإقليمي للدول، بما تتشاركه دول كل إقليم، من قرب جغرافي، وثقافة و/أو لغة مشتركة أو مستويات اقتصادية، ومفاهيم اجتماعية متقاربة، وذلك دون إهمال توسيع دائرته للمستوى الدولي، خاصة للدول ذات الأهمية في المجالات المختلفة.
- التأثير المهم لطبيعة إدارة قطاع التعليم العالي المركزية أو اللامركزية على تفعيل المبادرات الخاصة بتطوير الحراك الطلابي الدولي.
- أهمية تحسين الإنفاق على البحث العلمي في تعزيز الحراك الطلابي الدولي.
- أهمية تعزيز شفافية البيانات من قبيل بيانات قطاعات القيد، والأجور، وغيرها من التفاصيل المرتبطة بتوظيف الطلاب السابقين الذين ظلوا في البلاد، إما كمهاجرين أقاموا بالبلاد بصفة دائمة أو مؤقتة، وإحصاءات الالتحاق الشهرية

حسب القطاع، والمجال الدراسي، ومستوى الالتحاق، وبلد المصدر، ونمط المؤسسة، وذلك بغرض تفعيل آليات الحراك الطلابي الدولي وتعزيزه لتحسين أنصبة الدولة منه.

- أهمية تدويل مناهج التعليم العالي لتطوير المهارات الدولية للطلاب الوطنيين من جهة، وتطوير اجتذاب الحراك الطلابي الدولي من جهة أخرى.
- أهمية وجود نظام لضمان جودة التعليم العالي يرتبط بنظام عالمي لأفضل الممارسات لضمان الجودة، مع الحرص بالالتزام بمعاييره ومستوياته لأقصى درجة ممكنة، بما يرفع مكانة مؤسسات التعليم العالي الوطنية للمستويات العالمية.
- أهمية الإطار الوطني للمؤهلات الخاصة بالتعليم العالي في تعزيز الحراك الطلابي الدولي، لقدرته على ربط مستويات التعليم العالي بنظيراتها في نظم التعليم العالي الوطنية الأخرى.

ثانياً: مقترحات تفعيل الحراك الطلابي الدولي في مصر:

لتفعيل الحراك الطلابي بمؤسسات التعليم العالي المصرية، تأتي المقترحات التي يقدمها البحث الراهن موزعة على محورين رئيسيين، أولهما يتضمن مقترحات عامة من شأنها العمل على تفعيل ذلك الحراك بصفة عامة، والآخر يتضمن مقترحات تتعلق بآليات تعزيزه.

وفيما يلي بيان تفصيلي لهذين المحورين:

مقترحات عامة لتفعيل الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في مصر:

يقترح تبني هدف مضاعفة عدد الطلاب الدوليين بمصر للوصول إلى ١٥٠.٠٠٠ طالب دولي، ٨٠% منهم من العالمين العربي والإسلامي، وذلك خلال ٥ سنوات من الآن،

وإلى مضاعفة هذا العدد إلى ٣٠٠٠٠٠ طالب دولي خلال ٥ سنوات أخرى تالية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- التركيز على أهمية الحراك الطلابي الإقليمي إلى مصر.
- استهداف تعزيز الحراك الطلابي الإقليمي من العالم العربي، وتعزيز نصيب مصر منه، واستهداف الوصول لأسواق الطلاب الدوليين في جنوب العالم، وبصفة أساسية من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على الأسواق الناشئة فيه في الهند والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا، وتحسين نصيب مصر منه.
- بناء استراتيجية عبر قطاعية (تضم في بنائها جهات وقطاعات مختلفة ذات ارتباط ومصحة، مثل: التعليم العالي، والإسكان والتعمير، والصناعة، والزراعة، والأعمال، والمواصلات، إضافة لبعض المحافظات) متوسطة المدى وأخرى طويلة المدى، تؤهل لهذه الزيادة وتدعمها، كل في مجاله.
- تحسين مدخلات التعليم العالي من الطلاب، وخاصة من خلال تطوير جودة التعليم الثانوي بصفة عامة، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم فيه بصفة خاصة، بما يمكن مؤسسات التعليم العالي من تحقيق مزيد من الجودة، ومن ثم مزيد من التنافسية العالمية في اجتذاب الطلاب الدوليين للدراسة بها.
- تحسين جودة تعليم اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية بكل من التعليم العام والعالي؛ -بوصف اللغة الإنجليزية إحدى أهم اللغات العالمية في التدريس- وقد يسهم ذلك في تحسين جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي المصرية، بما يزيد من تنافسيتها العالمية، ومن ثم قدرتها على اجتذاب الطلاب الدوليين للدراسة بها.

كما يقترح أيضًا لمعالجة المعوقات التي تواجه الحراك الطلابي الدولي لمصر ما

يلي:

- تقييد سلطات وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات على مؤسسات التعليم العالي المصرية في المجالات التنظيمية والمالية والأكاديمية، لاعتبارها مجرد متحدت باسم مؤسسات التعليم العالي المصرية، أو اختصاصها بالمجالات التي تحددها تلك المؤسسات.
- توسيع سلطات مؤسسات التعليم العالي المصرية، واستقلالها في المجالات التنظيمية والمالية والأكاديمية، بما يمكنها من اتخاذ المبادرات اللازمة بما فيها تدويل هيئاتها الطلابية.



- توفير البيانات اللازمة لترشيد القرار ومعالجة نواحي القصور، وذلك من خلال الدراسات الجامعية، والمراكز المتخصصة في التعليم الدولي، سواء بالجامعات أو على المستوى القومي، وتمويلها بشكل مناسب.

### مقترحات لتفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في مصر:

- تقديم البحث المقترحات التالية
- لتفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في مصر،
- تأصيل التوجه إلى تدويل المناهج الدراسية وفق أحدث اتجاهاته وأكثرها فاعلية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يلي:
- تبني هدف تدويل المناهج الدراسية كافة، خاصة في التخصصات الجاذبة للطلاب الدوليين خلال ٣ سنوات، مع الحفاظ على استدامة هذا الاتجاه وتجديده.
- اعتماد أسلوب مراجعة الأقران من قبل الجامعات الأجنبية المعتبرة في تدويل المناهج الدراسية.
- الاعتماد على نهج الدمج كاتجاه عام لتدويل المناهج الدراسية.
- دعم الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على مؤهلاتهم العلمية من الخارج للاستفادة من خبراتهم بالمناهج الدولية والأجنبية.
- تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي وتعزيز آليات ضمانها، ويُقترح لذلك ما يلي:
- تبني هدف حصول جامعة مصرية واحدة على الأقل على موقع ضمن أفضل ١٠٠ جامعة في العالم، ووصول ١٠ جامعات على الأقل على مواقع ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وذلك خلال ٥ سنوات، وهو الهدف الذي يمكن أن يدعم وجاهة نظام التعليم العالي المصري، وقدرته على اجتذاب الطلاب والأكاديميين من مختلف مناطق العالم.
- تحسين تنافسية مؤسسات التعليم على المستوى الإقليمي بصفة خاصة كخطوة أولى نحو تعزيزها على المستوى العالمي.
- تحسين عمل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وصولاً إلى اعتبارها ملتزمة التزاماً شاملاً بالمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة **Guidelines of Good Practice (GPP)** التابعة للشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في

- التعليم العالي INQAAHE، مع انتقال عملها من مجرد رفع جودة مؤسسات التعليم العالي إلى مستوى التنافسية الوطنية والإقليمية والدولية.
- رفع التمويل الحكومي لميزانيات التعليم العالي والبحث العلمي، ودعمه بشكل تنافسي، وهو ضرورة مع سياسة مجانية التعليم المتبعة في مصر، وذلك لتعزيز قدرة مؤسساته على الوصول لمستويات الجودة العالمية.
- دعم استقلالية الجامعات، بما يمكنها من اتخاذ المبادرات لتحسين جودتها وموقع تنافسيها بين الجامعات عالمية المستوى.
- تحسين تعليم العلوم الطبيعية والرياضيات بصفة خاصة، إضافة للعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الشرعية التي تتمتع فيها مصر بميزات تنافسية نسبيًا، بما يعزز قدرة البلاد على اجتذاب الطلاب الدوليين لدراساتها في مصر، وهو ما يتطلب بالضرورة تحسين واقع البحث العلمي في مجالاتها كافة.
- تفعيل الإطار القومي للمؤهلات، ويقترح لذلك ما يلي:
  - وضع خطة زمنية لتنفيذ الإطار القومي للمؤهلات في مصر خلال سنوات خمسة.
  - البدء عند تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات في مصر بمؤهلات التعليم العالي كمرحلة أولى، لما لذلك من أثر في تطوير الحراك الطلابي الدولي لمؤسسات التعليم العالي المصرية، وما يمثله ذلك من مزايا تمويلية مهمة لها، وذلك باعتبار التعليم العالي قاطرة لتطوير المراحل التعليمية الأخرى.
  - ربط إطار المؤهلات المصري بأطر المؤهلات الإقليمية العالمية، مثل: إطار الاتحاد الأوروبي، وإطار الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، وإطار الآسيان، وإطار سادك في الجنوب الأفريقي.

#### هوامش البحث:

- (١) البنك الدولي، (٢٠٠٣)، بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي، مركز معلومات الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة، ص ٩.
- (٢) عبد الوهاب حفيظ، حول مشروع بناء فضاء أكاديمي للمنطقة العربية: مسارات الممكن والمحتمل والمأمول، في: عدنان الأمين (محرر)، (٢٠١٠)، نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية: أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول

التعليم العالي، القاهرة ٣١ مايو-٢ يونيو ٢٠٠٩، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، ص ١٠٤.

- (3) Philip G. Altbach, et el, (2009), Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution, UNESCO, Paris, France, P. vi.
- (4)R. Choudaha, and L. Chang, (2012), Trends in International Student Mobility, World Education Services, New York, USA, P. 6.
- (5)Jason E. Lane,& Kevin Kinser, Fall 2011, The Cross-Border Education Policy Context: Educational Hubs, Trade Liberalization, and National Sovereignty, New Directions for Higher Education, No. 155, P. 80.
- (6)Kuzvinetsa Peter Dzvimbo & Kholeka Constance Moloi, (2013), Globalisation and the Internationalisation of Higher Education in Sub-Saharan Africa, New Directions for Higher Education, Vol. 33, No. 3, P. 4.
- (7)Jane Knight, (2008), Higher Education in Turmoil: The Changing World of Internationalization, Sense Publishers, Rotterdam , P. 2.
- (8)Zha Qiang, (2003), Internationalization of Higher Education: Toward a Conceptual Framework, Policy Futures in Education, Vol. 1, No. 2, p. 249.
- (9)Kuzvinetsa Peter Dzvimbo & Kholeka Constance Moloi, Op. Cit, P. 4.
- (10)Uwe Brandenburg and Hans de Wit, (2011), The End of Internationalization, International Higher Education, No. 62, PP. 15,16.
- (11)Jane Knight, Op. Cit., P. 2.
- (12)Uwe Brandenburg and Hans de Wit, Op. Cit, P. 16.
- (13)Hans de Wit, 2011, Globalisation and Internationalisation of Higher Education, Revista de Universidad y Sociedad del Conocimiento (RUSC), Vol. 8, No 2, P. 242.

- (14)The British Council, Student Mobility, Available at: <https://www.britishcouncil.org/education/ihe/knowledge-centre/student-mobility>, (Accessed: 26/2/2016).
- (15)Universities UK, (2014), The Funding Environment for Universities 2014: International Students in Higher Education: the UK and its Competition, Universities UK, London, PP. 6, 20, 24.
- (16)Ibid, P. 21.
- (17)The International Association of Universities: Internationalisation of Higher Education:Trends and Developments since 1998, A Paper Preasnted at the Meeting of Higher Education Partners, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, 23-25 June 2003, p. 5.
- (18) Madeleine F. Green and Christa Olson, (2003), Internationalizing the Campus: A User's Guide, American Council on Education – Center for Institutional and International Initiatives, Washington, DC, USA., P. 3.
- (19)Viggo Haarlov, (1997), National Policies for the Internationalisation of Higher Education in Europe 1985-2000 (Case: Denmark), National Agency for Higher Education, Stockholm, P. 59.
- (20)Jane Knight, (2004), Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales, Journal of Studies in International Education, Vol. 8, No. 1, P. 11.
- (21)Özturgut, Osman, et el, (2014), Effective Strategies in Internationalization of Higher Education in the United States, International Journal of Research Studies in Education, Vol. 3 No. 2, P. 31.
- (22)Hans De Wit, 2015, Quality Assurance and Internationalization. Trends, challenges and opportunities A Presentation Given at The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE) conference, Chicago, U.S.

- (23) Jussi Kulonpalo, (2007), **Academic Finns Abroad – Challenges of International Mobility and the Research Career**, Academy of Finland, Helsinki, Finland , PP.11-12 .
- (24) Jandhyala B.G. Tilak, (2011), **Trade in higher education: The Role of the General Agreement on Trade in Services (GATS)**, Unesco, Paris, PP.33-35.
- (25) European Commission, (2013), **Erasmus Mundus 2009-2013: Programme Guide: for the Attention and Information of Future Applicants and Beneficiaries**, European Commission, Brussels, Belguim, P.15.
- (26) National Qualifications Authority of Ireland, (2003), **Report on the Workshop on the Inclusion of International Swards in the National Framework of Qualifications**, National Qualifications Authority of Ireland (NQAI), Dublin, Ireland, P.5.
- (27) European Communities, (2008), **The European Qualifications Framework for Lifelong Learning (EQF)**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, P. 11.
- (28) Lazăr Vlăsceanu, et el., (2004), **Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms and Definitions**, Papers on Higher Education, UNESCO- Centre Européen pour l'Enseignement Supérieur - CEPES), Bucharest, Romania, PP. 44-45.
- (29) International Association of Universities, (2015) **Glossary**, Available at: <http://www.iau-aiu.net/content/glossary>, (Accessed on 29/2/2016).
- (30) The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2013) **Education Indicators in Focus**, (OECD), Paris, P. 1.
- (31) Statistics Canada, (2010) **Definition of "International Students"**, Available at: <http://www.statcan.gc.ca/pub/81-004-x/2010005/def/intlstudent-etudiantetranger-eng.htm>, (Accessed on 29/2/2016).

- (32) Flinders University, Definitions and Information", Available at: <https://www.flinders.edu.au/courses/definitions-information.cfm>, (Accessed on 29/2/2016).
- (٣٣) جمهورية مصر العربية، لوزارة التربية والتعليم، إدارة الطلاب الوافدين، متاح على الموقع: [https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cad=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwijoak-p3LAhVBDxoKHdliDXEQFgg0MAM&url=http%3A%2F%2Fwww.moe.gov.eg%2Fdepartments%2FCultural\\_Relations%2Fdoc%2Farrivals.doc&usg=AFQjCNFApCHwzRCtXeA5Ez\\_87HHvKNetSw&bvm=bv.115339255,d.d24](https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cad=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwijoak-p3LAhVBDxoKHdliDXEQFgg0MAM&url=http%3A%2F%2Fwww.moe.gov.eg%2Fdepartments%2FCultural_Relations%2Fdoc%2Farrivals.doc&usg=AFQjCNFApCHwzRCtXeA5Ez_87HHvKNetSw&bvm=bv.115339255,d.d24). (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٩).
- (34) The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2008), OECD Glossary of Statistical Terms , OECD, Paris, P. 212.
- (35) Sean Junor, and Alex Usher, (2008), Student Mobility and Credit Transfer: A National and Global Survey, Educational Policy Institute, Virginia, USA., P.3
- (36) Daniela Ulicna, et el, 2011, Study on the Use of Credit Systems in Higher Education Cooperation between the EU and the US: Final Report, The Directorate General for Education and Culture (DG EAC), Brussels, PP.43-44.
- (37) University Abai, Academic Mobility, Available at: <http://www.kaznpu.kz/en/1111/page/>, (Accessed on 2/5/2016).
- (38) Ibid.
- (39) Jane Knight, (2011), Doubts and Dilemmas with Double Degree Programs, Revista de Universidad del Conocimiento (RUSC), Vol. 8, No 2, PP. 300-301.
- (40) Bologna Process, Joint Degrees- Main Features, Available at: [http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/actionlines/joint\\_degrees\\_features.htm](http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/actionlines/joint_degrees_features.htm), (Accessed on: 4/7/2016).
- (41) Daniela Ulicna, et el: Op. Cit, P.43-44.

- (42)The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2014), Education at a Glance 2014: OECD Indicators, Paris, P. 344.
- (43)University of Oxford International Strategy Office, (2015), International Trends in Higher Education 2015, University of Oxford, P. 5.
- (44)The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2014), Op. Cit., PP. 344, 345.
- (45)Institute of International Education, (2014), Project Atlas : Trends and Global Data 2014, Center for Academic Mobility Research, P.1.
- (46)The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2014), Op. Cit., P. 344.
- (47)The Institute of International Education, Project Atlas Fast Facts Sheet, Available at: file:///C:/Users/emad/Downloads/Project-Atlas-Infographic-2015.pdf, (Accessed on 22/2/2016).
- (48)Rajika Bhandari and Raisa Belyavina, (2012), Global Student Mobility: Trends and New Directions, Project International Higher Education, No. 66 , P. 14.
- (49)Ulrich Teichler, et el, (Eds), (2011), Mapping Mobility in European Higher Education, Vol. I: Overview and trends, Directorate General for Education and Culture (DG EAC) of the European Commission, Brussels, Belgium, P.8.
- (50)Marijk C. Van Der Wende, (2000), The Bologna Declaration: Enhancing the Transparency and Competitiveness of European Higher Education, Higher Education in Europe, Vol. 25, No. 3, P.308-309.
- (51)Sean Junor, and Alex Usher, Op. Cit., P.3-4.
- (52)Daniela Ulicna, et el, 2011, Op. Cit, P.48.
- (53)Ulrich Teichler, et el, (Eds), Op. Cit., P.8.

- (54) Miki Sugimura, (2013), **Structure and Functions of Regionalization through International Higher Education Networks in Asia, A presentation at: OECD/JAPAN Seminar, Tokyo Institute of Technology, Tokyo, Japan.**
- (55) Zha Qiang, Op. Cit, PP. 251, 252.
- (56) J.Knight & H. De Wit, (1995), **Strategies for Internationalisation of Higher Education: Hystorical and Conceptual Perspective**, In: H. De Wit (Ed.), **Strategies for Internationalisation of Higher education: A Comparative Study of Australia, Canada, Europe and the United States of America**, European Association for International Education, Amestrdam, P. 11.
- (57) Elaine Marcia Hayle, January 2008, **Educational Benefits of Internationalizing Higher Education: The Students' Perspectives**, An Unpublished thesis for the Master Degree of Education, Queen's University, Ontario, Canada, P. ii.
- (58) J.Knight & H. De Wit, 2008, Op. Cit., PP. 12-14.
- (59) Ibid, P. 12.
- (60) Ibid, PP. 12,13.
- (61) Ibid, P. 14.
- (62) Ibid, P. 14.
- (63) Bernard Simon, 2014, **Canada's International Education Strategy: Time for Fresh Curriculum**, Canadian International Council (CIC), Toronto, Canada, P. 9.
- (64) Ibid, P. 9.
- (65) Ibid, P. 10.
- (66) Ibid, P. 10
- (67) The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2014), Op. Cit., PP. 345- 349 .



- (68) Robert J. Coelen, 2013, The Internationalisation of Higher Education, 2.0, Stenden University of Applied Sciences, Stenden, Netherlands, P. 17.
- (69) Martin J. Haigh: Internationalisation of the Curriculum: Designing Inclusive Education for a Small World, P. 4, Available at: [https://www.academia.edu/1418036/Haigh\\_M.J.\\_2002.\\_Internationalisation\\_of\\_the\\_curriculum\\_designing\\_inclusive\\_education\\_for\\_a\\_small\\_world.\\_Journal\\_of\\_Geography\\_in\\_Higher\\_Education\\_26\\_1\\_pp\\_49-66.\\_ISSN\\_0309-8265\\_](https://www.academia.edu/1418036/Haigh_M.J._2002._Internationalisation_of_the_curriculum_designing_inclusive_education_for_a_small_world._Journal_of_Geography_in_Higher_Education_26_1_pp_49-66._ISSN_0309-8265_), (Accessed on 5/5/2016)
- (70) Sherri Williams, Internationalization of the Curriculum in Higher Education: A Remedy for International Students' Academic Adjustment Difficulties?, Available at: <http://web.uvic.ca/~sherriw/approaches.htm>, (Accessed on 6/3/2016).
- (71) Kouros Fathi Vajargah, (Jan. 2012), Toward A Distance Education Based Strategy for Internationalization of the Curriculum in Higher Education, The Turkish Online Journal of Educational Technology, Vol. 12 No. 1, P. 148.
- (72) Ibid, P. 148.
- (73) University of Waterloo– The Centre for Teaching Excellence, Strategies for Course Internationalization, Available at: <https://uwaterloo.ca/centre-for-teaching-excellence/teaching-resources/teaching-tips/managing-students/diversity-and-internationalization/strategies-course-internationalization>, (Accessed on 6/2/2016).
- (74) Kouros Fathi Vajargah, Op. Cit, P. 148.
- (75) Sherri Williams, Op. Cit.
- (76) Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC), (2009), Internationalization of the Curriculum: A Practical Guide to Support Canadian Universities' Efforts, AUCC, Ottawa, Canada, P. 5.

(77)Nuffic (The Organisation for Internationalisation in Education),(2015), Quality Assurance and Internationalisation, Available at:  
<https://www.epnuffic.nl/en/internationalisation/quality-assurance>,  
(Accessed on 6/1/2016).

(78)The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2014), Op. Cit., P. 345 .

(79)High-Level Group on International Education, (2010), Investing in Global Relationships: Ireland's International Education Strategy 2010-15: A Report Presented to the Tánaiste and Minister for Education and Skills, Department of Education and Skills, Dublin, Ireland, P. 44 .

(80)CHE- Higher Education Quality Committee (HEQC), (2004), Criteria for Institutional Audits, (HEQC), Pretoria, P. 26.

(81) Official INQAAHE Website, Analytic Quality Glossary, Available at:  
<http://www.qualityresearchinternational.com/glossary/#assurance>,  
(Accessed on 5/2/2016).

(٨٢) الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، (٢٠١١)، معجم لمصطلحات ضمان الجودة في التعليم العالي، إدارة الطلاب الوافدين، الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، القاهرة، ص ١٦ .

(83) John C. Petersen, (1999), Internationalizing Quality Assurance in Higher Education, Council for Higher Education Accreditation (CHEA), Washington, DC, P. 15.

(٨٤) فيصل عبد الله الحاج، وآخرون، (٢٠٠٨)، دليل ضمان جودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، اتحاد الجامعات العربية، عمان، ص ١٠ .

(٨٥) محمد يوسف الديك، (٢٠١٢)، سياسات ضمان جودة، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم: آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، القاهرة، ص ٢٥٣ .

- (86) Joanna Al-Youssef, 2009, The internationalisation of higher education institutions: A Case Study of a British University, An Unpublished Thesis for the degree of Doctor of Education, University of Bath, P. 28-29.
- (87) Bronwyn Jenkins-Deas, (2009), The Impact of Quality Review on the Internationalisation of Malaspina University-College, in: Hans de Wit, (Edit), Measuring Success in the Internationalisation of Higher Education, EAIE Occasional Paper, No. 22, European Association for International Education (EAIE), P. 116.
- (88) High-Level Group on International Education, Op. Cit, P. 45 .
- (89) Dirk Van Damme, (2002), Trends and Models in International Quality Assurance and Accreditation in Higher Education in Relation to Trade in Education Services, OECD/US Forum on Trade in Educational Services, Washington, D.C. USA, PP. 1, 3.
- (90) INQAAHE, (2007), Guidelines of Good Practice , Barcelona , Spain, D.C. USA, PP. 2, 4.
- (91) European Association for Quality Assurance in Higher Education, (2009), ENQA Report on Standards and Guidelines for Quality Assurance in the European Higher Education Area, 3rd edition, Helsinki, Finland, P. 5.
- (92) Judy Forsyth, et el, (2003), The Role of National Qualifications Systems in Promoting Lifelong Learning: An OECD activity: The development and Use of 'Qualification Frameworks' as a Means of Reforming and Managing Qualifications Systems, OECD, Paris, P. 11.
- (93) Sherri Williams, Op. Cit.
- (94) Department of Justice – Canada, (2015), Canada's System of Justice, Department of Justice Canada, Ottawa, Canada, PP. 13, 14.
- (95) The Economist Intelligence Unit, 2015, Democracy Index 2014: Democracy and its Discontents, The Economist Intelligence Unit, London, P. 4.

- (96) Gary Rabbior, (2014), **The Canadian Economy: The Big Picture**, Canadian Foundation for Economic Education, Toronto, Canada, P. 3.
- (97) Klaus Schwab (Edit.), (2016), **The Global Competitiveness Index 2016–2017**, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, PP. 38, 138.
- (98) World Bank, (2007). "Knowledge Economy Index (KEI) 2007 Rankings", The World Bank, Washington, DC., P. 4
- (99) KOF Index of Globalization, 2016 KOF Index of Globalization, Available at: [http://globalization.kof.ethz.ch/media/filer\\_public/2016/03/03/rankings\\_2016.pdf](http://globalization.kof.ethz.ch/media/filer_public/2016/03/03/rankings_2016.pdf), (Accessed on 26/4/2016).
- (100) Ministry of Citizenship and Immigration Canada, (2012), **Study Guide: Discover Canada: The Rights and Responsibilities of Citizenship**, Ministry of Citizenship and Immigration Canada, Ottawa, Canada, P. 42.
- (101) Statistics Canada, (2010), **Ethnic origins, 2006 counts, for Canada, provinces and territories – 20% sample data**, Available at: <http://www12.statcan.ca/census-recensement/2006/dp-pd/hlt/97-562/pages/page.cfm?Lang=E&Geo=PR&Code=01&Data=Count&Table=2&StartRec=1&Sort=3&Display=All&CSDFilter=5000>, (Accessed on 6/2/2016).
- (102) Statistics Canada, (2016), **Latest indicators**, Available at: <http://www.statcan.gc.ca/start-debut-eng.html>, (Accessed on 26/4/2016).
- (103) KOF Index of Globalization, Op. Cit.
- (104) Certified General Accountants Association of Canada, (2005), **Growing Up: The Social and Economic Implications of an Aging Population**, Certified General Accountants Association of Canada, Ottawa, Canada, P. 26.

- (105) Roopa Desai Trilokekar and Glen A. Jones, (2007), Internationalizing Canada's Universities, The International Higher Education, No. 46, P. 12.
- (106) Jennifer Humphries, et el, (2013), World of Learning: Canada's Performance and Potential in International Education, The Canadian Bureau for International Education (CBIE), P. 1.
- (107) Universities Canada, How quality assurance works in Canada, Available at: <http://www.univcan.ca/universities/quality-assurance/>, (Accessed on 1/3/2016).
- (108) Roopa Desai Trilokekar and Glen A. Jones, Op. Cit, P. 12.
- (109) Industrial Research Institute, (2016), 2016 Global R&D Funding Forecast, Industrial Research Institute, Arlington, USA, P. 5.
- (110) Bernard Simon, Op. Cit., P. 11.
- (111) Ibid, P. 11.
- (112) Ibid, P. 12
- (113) Ibid, P. 12
- (114) Roopa Desai Trilokekar and Glen A. Jones, Op. Cit, P. 13, 14.
- (115) Canadian International Council (CIC), Time For a Fresh Curriculum, Available at: <http://opencanada.org/reports/time-for-a-fresh-curriculum/>, (Accessed on 8/1/2016).
- (116) Heather Kelly, (2009), International Education in Canada: The Construction of a "New" Professionalism, A Doctor of Education. Degree Thesis, University of Toronto- Canada, P. 7.
- (117) Universities UK, Op. Cit, P. 6, 20, 24.
- (118) The Canadian Bureau for International Education (CBIE), (2014), World of Learning: Canada's Performance and Potential in International Education, The Canadian Bureau for International Education (CBIE), Ontario, Canada, PP.30, 31.
- (119) Universities UK, Op. Cit, P. 21.

- (120) The Canadian Bureau for International Education (CBIE), (2014), Op. Cit, PP.31, 32.
- (121) Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC), (2014), Canadian Universities in the World AUCC Internationalization Survey, AUCC , Ottawa, Canada , P. 10.
- (122) Universities UK, Op. Cit, P. 21.
- (123) Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC), (2014), Op. Cit , P. 24.
- (124) Canadian Bureau for International Education (CBIE), (2014), Canada's Performance and Potential in International Education, Available at: <http://www.cbie.ca/about-ie/facts-and-figures/>, (Accessed on 27/2/2016).
- (125) Hans de Wit, et el, 2015, Internationalization of Higher Education, Directorate General for Internal Policies, Policy Department B: Structural and Cohesion Policies Education and Culture, European Parliament, Brussels, Belgium, PP. 209, 210.
- (126) Bernard Simon, Op. Cit, PP. 12-14.
- (127) Bernard Simon, Op. Cit, PP. 12, 13.
- (128) Bernard Simon, Op. Cit, PP. 13, 14.
- (129) Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC), (2009), Op. Cit, P. 5.
- (130) Hans de Wit, et el, Op. Cit , P. 212.
- (131) Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC), (2009), Op. Cit, P. 5.
- (132) Heather Kelly, Op. Cit, PP. 7, 8.
- (133) Sherri Williams, Op. Cit.
- (134) Ibid.

- (135) Malspina University– College, 2003, Strategic Directions for International Education at Malspina University– College (2003–2008), International Education– Malspina University– College, Nanaimo– British Columbia, Canada, P. 6.
- (136) Universities Canada: Provincial Quality Assurance Systems, Available at: <http://www.univcan.ca/canadian-universities/quality-assurance/canadian-provincial-quality-assurance-systems/>, (Accessed on 8/4/2016).
- (137) Universities Canada: The Role of Universities in Quality Assurance, Available at: <http://www.univcan.ca/canadian-universities/quality-assurance/the-role-of-universities-in-quality-assurance/>, (Accessed on 8/3/2016).
- (138) The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE), (2007), INQAAHE Report, INQAAHE, The Hague – The Netherlands, P. 7.
- (139) INQAAHE, Members, Available at: <http://www.inqaahe.org/members/list.php>, (Accessed on 8/2/2016).
- (140) The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE), (2008), INQAAHE Annual Report, INQAAHE, The Hague – The Netherlands, P. 11.
- (141) The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE), (2011), INQAAHE Annual Report, INQAAHE, The Hague – The Netherlands, PP. 7, 8.
- (142) The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE), 2007, Op. Cit, P. 29.
- (143) See:
- Klaus Schwab (Edit.), (2016), Op. Cit, P. 138.
- Klaus Schwab (Edit.), (2013), The Global Competitiveness Index 2013–2014, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, P. 148.

- (144) QS Top Universities, McGill University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/mcgill-university#wurs> , (Accessed on 30/2/2017).
- (145) QS Top Universities, University of Toronto, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/university-toronto#wurs> , (Accessed on 30/2/2017).
- (146) QS Top Universities, University of British Columbia, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/university-british-columbia#wurs> , (Accessed on 30/2/2017).
- (147) QS Top Universities, University of Alberta, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/university-alberta#wurs> , (Accessed on 30/2/2017).
- (148) See:
- The Council of Ministers of Education, Canada (CMCE), Quality Assurance, Available at: <http://www.cmec.ca/160/Programs-and-Initiatives/Postsecondary-Education/Quality-Assurance/index.html/>, (Accessed on 8/5/2016).
- The Council of Ministers of Education, Canada, (2007), Ministerial Statement on Quality Assurance of Degree Education in Canada, The Council of Ministers of Education, Ontario, Canada, PP. 1-7.
- (149) CICIC (Canadian Information Centre for International Credentials), (2016), Education-Learn about the Education System in the Province of Alberta, Canada, Available at: <http://www.cicic.ca/1351/Qualifications-framework-in-Alberta/index.canada> , (Accessed on 8/4/2016).
- (150) Universities Canada, Universities, Member Universities, Available at: <http://www.univcan.ca/universities/member-universities/>, (Accessed on 8/2/2016).
- (151) QS Top Universities, McGill University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/mcgill-university#wurs> , (Accessed on 30/2/2017).



(152) The Canadian Bureau for International Education (CBIE), (2014), Op. Cit, P. 25.

(153)Wagdy Sawahel, EGYPT: Regional Hub Planned to Lure African and Arab students, University World News, No. 352, Available at: <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20150129144945725/> , (Accessed on 5/2/2016).

(١٥٤) الرئيس جمال عبد الناصر (المكتبة الإسكندرية ومؤسسة جمال عبد الناصر)، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في تقديم الميثاق الوطني من جامعة القاهرة، الإسكندرية، ١٩٦٢/٥/٢١، متاح على الموقع: <http://nassir.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1015&lang=ar>، (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/٧/١٦).

(١٥٥) جمهورية مصر العربية (٢٠١٤)، دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر "أ"، المادة ١، ٥.

(156) The Economist Intelligence Unit, 2015, Op. Cit, P. 8.

(157) Klaus Schwab (Edit.), (2016), Op. Cit, PP. 38, 168.

(158) Klaus Schwab (Edit.), (2014), The Global Competitiveness Index 2014–2015, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, P. 146.

(١٥٩) World Bank, Op Cit., P. 2

160) <http://thecapitalcairo.com/about-ar.html> (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٣/٧)، متاح على الموقع: ٢٠١٦/٣/٧

(١٦١) كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الندوة التثقيفية الـ ١٩ التي أقامتها القوات المسلحة، متاح على الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=iDbVDo5fKcA&spfreload=10>، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٥/١٨).

(١٦٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (٢٠١٣)، قرارات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، الدورة الثالثة، الرياض، ص ٧.

(163 )KOF Index of Globalization, Op Cit.

(164) European Training Foundation (ETF), (2013), Global National Qualifications Framework Inventory: Country Cases from EU and ETF Partner Countries, European Training Foundation (ETF), Torino, Italy, P. 51.

(165) KOF Index of Globalization, Op. Cit.

(١٦٦) طارق عبد الرؤوف عامر، ٢٠٠٧، التعليم الجامعي المفتوح: مفهومه - أهدافه - خصائصه، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، ص ١٢٧-١٢٩.

(١٦٧) الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني، عن الجامعة، متاح على الموقع: [http://www.eelu.edu.eg/arabic/about\\_us\\_ar.html](http://www.eelu.edu.eg/arabic/about_us_ar.html)، (تاريخ الدخول: ٧/٨/٢٠١٤).

(168) Maged Al-Sherbiny, (2009), Sustainable Development: Education, Research and Innovation Vision for Knowledge Economy, Ministry of Higher Education and Scientific Research, 2009, P. 8.

(169) The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and The World Bank, (2010), Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt, OECD, Paris, P 83.

(١٧٠) هبة هندوسة، وآخرين، (٢٠١٠)، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠: شباب مصر بناءة المستقبل، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، مصر، ص ٤.

(171) Industrial Research Institute, Op. Cit, P. 5.

(172) Nick Clark, (Edit), Established and Emerging Hubs for International Education in Africa and the Middle East, World Education News & Reviews, Available at: <http://wenr.wes.org/2015/06/established-emerging-hubs-international-education-africa-middle-east/>, (Accessed on 30/1/2016).

(173) The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and The World Bank, Op. Cit, P 191.

(١٧٤) اليونسكو: عقد من التعليم العالي في البلدان العربية (١٩٩٨-٢٠٠٩): الإنجازات والتحديات (التقرير الإقليمي)، في: عدنان الأمين، مرجع سابق، ص ٦٠-٦١.

(١٧٥) جامعة دمنهور، إدارة شؤون الطلاب الوافدين، متاح على الموقع: <http://www.damanhour.edu.eg/esas/pages/Page.aspx?id=1021>، (تاريخ الدخول: ٢٩/٢/٢٠١٦).

- (١٧٦) عادل عبد التواب بكري، وثروت سعد زغلول، (٢٠٠٦)، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ٢٤ المعدلة، المادة ٧٤، ص ٦٩.
- (١٧٧) سيد سيد عبد السميع عمارة، وآخرون، (٢٠١٠)، دراسة تحليلية عن الطلاب الوافدين في مصر حتى عام ٢٠١٠، الإدارة العامة للبحوث الثقافية - إدارة الدراسات والبحوث - وزارة التعليم العالي، ص ٢٣-٥٩.
- (١٧٨) وزارة التعليم العالي، (٢٠٠٥)، حول إدارات التعاون الدولي في التعليم العالي في مصر، وزارة التعليم العالي، القاهرة، ص ٣٧٢.
- (١٧٩) منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، (٢٠١٠)، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، ص ٢٠٢.
- (180) Galal Abdel.Hamid, (2010). Higher Education in Egypt Country Review Report. Ministry of Higher Education Strategic Planning Unit, Cairo, P. 106.
- (181) Ibid, P. 107.
- (182) UNESCO, (2011). Global Education Digest 2011: Comparing Education Statistics Across the World, UNESCO Institute for Statistics (UIS), Montreal, Canada, P. 200.
- (183) UNESCO, (2012). Global Education Digest 2012: Opportunities lost: The Impact of Grade Repetition and Early School Leaving , UNESCO Institute for Statistics (UIS), Montreal, Canada, P. 130.
- (184) QS Top Universities. Al-Azhar University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/al-azhar-university#323287> , Accessed on 2/3/2015.
- (185) QS Top Universities. Cairo University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/cairo-university-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9#323287> , Accessed on 2/3/2007.
- (186) QS Top Universities, Alexandria University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/alexandria-university#323287> , Accessed on 2/3/2015

- (187)QS Top Universities. Ain Shams University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/ain-shams-university#323287> , Accessed on 2/3/2015.
- (188)QS Top Universities. Benha University – Egypt, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/benha-university-egypt#323287> , Accessed on 2/3/2007.
- (189)QS Top Universities. October 6 University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/october-6-university#323287> , Accessed on 2/3/2015
- (190)QS Top Universities. Mansoura Mniversity, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/mansoura-university#323287> , Accessed on 2/3/2007.
- (191)QS Top Universities. Tanta University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/tanta-university#323287>, Accessed on 2/3/2015.
- (192)QS Top Universities. Zagazig University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/zagazig-university#323287> , Accessed on 2/3/2015.
- (193)QS Top Universities. Helwan University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/helwan-university#323287> , Accessed on 2/3/2015.
- (194)QS Top Universities. The American University in Cairo, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/american-university-cairo#323287>, Accessed on 2/3/2007.
- (195)QS Top Universities. Helwan University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/helwan-university#323287> , Accessed on 2/3/2015.
- (196)QS Top Universities. British University in Egypt, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/british-university-egypt#323287> , Accessed on 2/3/2007.

(197)QS Top Universities. Suez Canal–University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/suez-canal-university#323287> , Accessed on 2/3/2015.

(198)Galal Abdel.Hamid, Op. Cit, P. 108.

(199)Ibid, P. 107.

(٢٠٠) منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٢٠١) The Organisation for Economic Co–operation and Development )٢٠١( P 202.، Op. Cit.(OECD) and The World Bank

(٢٠٢) منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٢٠٣) المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(204)Medastar (Erasmus Mandus Programme), (2015), About Mobilities, Available at: [http://www.medastar.eu/mobility\\_medastar.html](http://www.medastar.eu/mobility_medastar.html), (Accessed on 30/1/2016).

(205)Medastar (Erasmus Mandus Programme), (2015), About Partners, Available at: [http://www.medastar.eu/about\\_partners.html](http://www.medastar.eu/about_partners.html), (Accessed on 30/1/2016).

(٢٠٦) برنامج المنصورة-مانشستر للتعليم الطبي، موصفات البرنامج، متاح على الموقع: <http://manchester.mans.edu.eg/arabic/about.htm> ، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٤).

(٢٠٧) برنامج المنصورة-مانشستر للتعليم الطبي، متاح على الموقع: <http://manchester.mans.edu.eg/arabic/default.htm> ، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٤).

(٢٠٨) جامعة الإسكندرية، الجامعة اليوم متاح على الموقع: <http://www.today.alexu.edu.eg/?p=3493> ، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٤).

(٢٠٩) جامعة الأهرام الكندية، عن الجامعة، متاح على الموقع: [http://www.acu.edu.eg/index.php?option=com\\_innerContent&id=6](http://www.acu.edu.eg/index.php?option=com_innerContent&id=6) ، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٤) ، &Itemid=3&lang=ar

(٢١٠) جامعة ٦ أكتوبر، التعاون الدولي والمحلي والفعاليات الثقافية، متاح على الموقع: <http://www.o6u.edu.eg/Services.aspx?FactId=189&id=686>، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٤).

(211) Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), (2010), Higher Education in Egypt, Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), Brussels, Belgium, P. 6.

(212) The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE), (2008), Op. Cit, P. 13.

(213) Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), Op. Cit, P. 6.

(214) Ibid..

(٢١٥) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٦)، المؤسسات المعتمدة-التعليم العالي، متاح على الموقع: [http://naqaae.eg/?page\\_id=972](http://naqaae.eg/?page_id=972)، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٢).

(216) See:

- Klaus Schwab (Edit.), (2016), Op. Cit, P. 168.

Klaus Schwab (Edit.), (2013), Op. Cit, P. 176.

(217) Klaus Schwab (Edit.), (2010), The Global Competitiveness Index 2010–2011, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, P. 148.

(218) QS Top Universities, QS University Rankings: Arab Region, Available at: <https://www.topuniversities.com/university-rankings/arab-region-university-rankings/2016> , (Accessed on 30/2/2017).

(219) QS Top Universities QS World University Rankings 2016–2017, Op Cit.

(220) The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and The World Bank, Op. Cit, P 199.

(٢٢١) محيا زيتون، (٢٠٠٨)، رؤية للتعليم العالي في مصر من منظور الجودة والعدالة، مؤتمر شركاء التنمية: قضية التعليم في مصر-العائد الاقتصادي والاجتماعي، فندق شبرد- القاهرة، ص ٦.

(٢٢٢) نور الدين الدقي، (٢٠١٥)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري-الإسكندرية، ص ١٠، ١١.

(٢٢٣) عصام جمال سليم غانم، (٢٠١٢)، إدارة الجودة الشاملة مدخل لحفز الجودة الإدارية في مؤسسات التعليم المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية، بحوث المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي (IACQA 2012)، (٤-٥ أبريل)، الجامعة الخليجية، البحرين، ص ٨٥٢.

(٢٢٤) باكيناز عزت بركة، (٢٠١٢)، رضا المستفيدين كمدخل لإدارة الجودة الشاملة بالجامعات بالتطبيق على جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا-مصر، بحوث المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي (IACQA 2012)، (٤-٥ أبريل)، الجامعة الخليجية، البحرين، ص ٣٦٨.

(225) José-Luis Álvarez-Galván, (2015), A Skills beyond School Review of Egypt, OECD Reviews of Vocational Education and Training, OECD, Paris, P. 39

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (٢٠١٣)، قرارات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، الدورة الثالثة، الرياض.
- باكيناز عزت بركة، (٢٠١٢)، رضا المستفيدين كمدخل لإدارة الجودة الشاملة بالجامعات بالتطبيق على جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا-مصر، بحوث المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي (IACQA 2012)، (٤-٥ أبريل)، الجامعة الخليجية، البحرين.
- البنك الدولي، (٢٠٠٣)، بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي، مركز معلومات الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة.
- جمهورية مصر العربية (٢٠١٤)، دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر أ.
- سيد سيد عبد السميع عمارة، وآخرون، (٢٠١٠)، دراسة تحليلية عن الطلاب الوافدين في مصر حتى عام ٢٠١٠، الإدارة العامة للبحوث الثقافية -إدارة الدراسات والبحوث- وزارة التعليم العالي.
- الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، (٢٠١١)، معجم لمصطلحات ضمان الجودة في التعليم العالي، إدارة الطلاب الوافدين، الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، القاهرة.
- طارق عبد الرؤوف عامر، ٢٠٠٧، التعليم الجامعي المفتوح: مفهومه - أهدافه - خصائصه، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة.
- عادل عبد التواب بكري، وثروت سعد زغلول، (٢٠٠٦)، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ٢٤ المعدلة.
- عدنان الأمين (محرر)، (٢٠١٠)، نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية: أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.
- عصام جمال سليم غانم، (٢٠١٢)، إدارة الجودة الشاملة مدخل لحفز الجودة الإدارية في مؤسسات التعليم المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية، بحوث المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي (IACQA 2012)، الجامعة الخليجية، البحرين.
- فائقة سعيد الصالح، ٢٠١٤، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- فيصل عبد الله الحاج، وآخرون، (٢٠٠٨)، دليل ضمان جودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، اتحاد الجامعات العربية، عمان.
- محمد يوسف الديك، (٢٠١٢)، سياسات ضمان جودة، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم: آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، القاهرة.
- محيا زيتون، (٢٠٠٨)، رؤية للتعليم العالي في مصر من منظور الجودة والعدالة، مؤتمر شركاء التنمية: قضية التعليم في مصر -العائد الاقتصادي والاجتماعي، فندق شبرد-القاهرة.



منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، (٢٠١٠)، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي.  
نور الدين الدقي، (٢٠١٥)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري-الإسكندرية.  
هبه حندوسة، وآخرين، (٢٠١٠)، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠: شباب مصر بناء المستقبل، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، مصر.  
وزارة التعليم العالي، (٢٠٠٥)، حول إدارات التعاون الدولي في التعليم العالي في مصر، وزارة التعليم العالي، القاهرة.  
ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Association of Universities and Colleges of Canada (AUCC), (2009),  
Internationalization of the Curriculum: A Practical Guide to  
Support Canadian Universities' Efforts, AUCC, Ottawa, Canada.

-----, (2014), Canadian Universities in the World  
AUCC Internationalization Survey, AUCC , Ottawa, Canada.

Bernard Simon, 2014, Canada's International Education Strategy:  
Time for Fresh Curriculum, Canadian International Council (CIC),  
Toronto, Canada.

Certified General Accountants Association of Canada, (2005),  
Growing Up: The Social and Economic Implications of an Aging  
Population, Certified General Accountants Association of Canada,  
Ottawa, Canada.

CHE- Higher Education Quality Committee (HEQC), (2004), Criteria  
for Institutional Audits, (HEQC), Pretoria.

Daniela Ulicna, et el, 2011, Study on the Use of Credit Systems in  
Higher Education Cooperation between the EU and the US: Final  
Report, The Directorate General for Education and Culture (DG  
EAC), Brussels.

Department of Justice – Canada, (2015), Canada's System of Justice,  
Department of Justice Canada, Ottawa, Canada.

Dirk Van Damme, (2002), Trends and Models in International Quality  
Assurance and Accreditation in Higher Education in Relation to  
Trade in Education Services, OECD/US Forum on Trade in  
Educational Services, Washington, D.C. USA.

Education, Audiovisual and Culture Executive Agency  
(EACEA),(2010), Higher Education in Egypt, Education,

**Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), Brussels, Belgium.**

**Elaine Marcia Hayle, January 2008, Educational Benefits of Internationalizing Higher Education: The Students' Perspectives, An Unpublished thesis for the Master Degree of Education, Queen's University, Ontario, Canada.**

**European Association for Quality Assurance in Higher Education, (2009), ENQA Report on Standards and Guidelines for Quality Assurance in the European Higher Education Area, 3rd edition, Helsinki, Finland.**

**European Commission, (2013), Erasmus Mundus 2009–2013: Programme Guide: for the Attention and Information of Future Applicants and Beneficiaries, European Commission, Brussels, Belgium.**

**European Communities, (2008), The European Qualifications Framework for Lifelong Learning (EQF), Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg.**

**European Training Foundation (ETF), (2013), Global National Qualifications Framework Inventory: Country Cases from EU and ETF Partner Countries, European Training Foundation (ETF), Torino, Italy.**

**Galal Abdel.Hamid, (2010). Higher Education in Egypt Country Review Report. Ministry of Higher Education Strategic Planning Unit, Cairo.**

**Gary Rabbior, (2014), The Canadian Economy: The Big Picture, Canadian Foundation for Economic Education, Toronto, Canada.**

**H. De Wit, (Ed.), 1995, Strategies for Internationalisation of Higher education: A Comparative Study of Australia, Canada, Europe and the United States of America, European Association for International Education, Amestrdam.**

- ,(Ed.) (2009), **Measuring Success in the Internationalisation of Higher Education**, EAIE Occasional Paper, No. 22, European Association for International Education (EAIE).
- , 2011, **Globalisation and Internationalisation of Higher Education**, Revista de Universidad y Sociedad del Conocimiento (RUSC), Vol. 8, No 2.
- , et el, 2015, **Internationalization of Higher Education**, Directorate General for Internal Policies, Policy Department B: Structural and Cohesion Policies Education and Culture, European Parliament, Brussels, Belgium.
- , 2015, **Quality Assurance and Internationalization. Trends, challenges and opportunities A Presentation Given at The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE) conference**, Chicago, U.S.
- Heather Kelly, (2009), **International Education in Canada: The Construction of a “New” Professionalism**, A Doctor of Education. Degree Thesis, University of Toronto– Canada.
- High–Level Group on International Education, (2010), **Investing in Global Relationships: Ireland’s International Education Strategy 2010–15: A Report Presented to the Tánaiste and Minister for Education and Skills**, Department of Education and Skills, Dublin, Ireland.
- Industrial Research Institute, (2016), **2016 Global R&D Funding Forecast**, Industrial Research Institute, Arlington, USA.
- INQAAHE, (2007), **Guidelines of Good Practice** , Barcelona , Spain, D.C. USA.
- Institute of International Education, (2014), **Project Atlas : Trends and Global Data 2014**, Center for Academic Mobility Research.
- Jandhyala B.G. Tilak, (2011), **Trade in higher education: The Role of the General Agreement on Trade in Services (GATS)**, Unesco, Paris.
- Jane Knight, (2004), **Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales**, Journal of Studies in International Education, Vol. 8, No. 1.

- , (2008), **Higher Education in Turmoil: The Changing World of Internationalization**, Sense Publishers, Rotterdam .
- , (2011), **Doubts and Dilemmas with Double Degree Programs**, *Revista de Universidad del Conocimiento (RUSC)*, Vol. 8, No 2.
- Jason E. Lane,& Kevin Kinser, Fall 2011, **The Cross-Border Education Policy Context: Educational Hubs, Trade Liberalization, and National Sovereignty**, *New Directions for Higher Education*, No. 155.
- Jennifer Humphries, et el, (2013), **World of Learning: Canada's Performance and Potential in International Education**, The Canadian Bureau for International Education (CBIE).
- Joanna Al-Youssef, 2009, **The internationalisation of higher education institutions: A Case Study of a British University**, An Unpublished Thesis for the degree of Doctor of Education, University of Bath.
- John C. Petersen, (1999), **Internationalizing Quality Assurance in Higher Education**, Council for Higher Education Accreditation (CHEA), Washington, DC.
- José-Luis Álvarez-Galván, (2015), **A Skills beyond School Review of Egypt**, OECD Reviews of Vocational Education and Training, OECD, Paris.
- Judy Forsyth, et el, (2003), **The Role of National Qualifications Systems in Promoting Lifelong Learning: An OECD activity: The development and Use of 'Qualification Frameworks' as a Means of Reforming and Managing Qualifications Systems**, OECD, Paris.
- Jussi Kulonpalo, (2007), **Academic Finns Abroad – Challenges of International Mobility and the Research Career**, Academy of Finland, Helsinki, Finland.
- Klaus Schwab, (Ed.), (2010), **The Global Competitiveness Index 2010–2011**, World Economic Forum, Geneva, Switzerland.
- , (2013), **The Global Competitiveness Index 2013–2014**, World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

- , (2014), **The Global Competitiveness Index 2014–2015**, World Economic Forum, Geneva, Switzerland.
- , (Ed.), (2016), **The Global Competitiveness Index 2016–2017**, World Economic Forum, Geneva, Switzerland.
- Kouros Fathi Vajargah, (Jan. 2012), **Toward A Distance Education Based Strategy for Internationalization of the Curriculum in Higher Education**, The Turkish Online Journal of Educational Technology, Vol. 12 No. 1.
- Kuzvinetsa Peter Dzvimbo & Kholeka Constance Moloji, (2013), **Globalisation and the Internationalisation of Higher Education in Sub-Saharan Africa**, New Directions for Higher Education, Vol. 33, No. 3.
- Lazăr Vlăsceanu, et al., (2004), **Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms and Definitions**, Papers on Higher Education, UNESCO– Centre Européen pour l'Enseignement Supérieur – CEPES), Bucharest, Romania.
- Madeleine F. Green and Christa Olson, (2003), **Internationalizing the Campus: A User's Guide**, American Council on Education –Center for Institutional and International Initiatives, Washington, DC, USA.
- Maged Al-Sherbiny, (2009), **Sustainable Development: Education, Research and Innovation Vision for Knowledge Economy**, Ministry of Higher Education and Scientific Research, 2009.
- Malspina University– College, 2003, **Strategic Directions for International Education at Malspina University– College (2003–2008)**, International Education– Malspina University– College, Nanaimo– British Columbia, Canada.
- Marijk C. Van Der Wende, (2000), **The Bologna Declaration: Enhancing the Transparency and Competitiveness of European Higher Education**, Higher Education in Europe, Vol. 25, No. 3.
- Miki Sugimura, (2013), **Structure and Functions of Regionalization through International Higher Education Networks in Asia**, A presentation at: OECD/JAPAN Seminar, Tokyo Institute of Technology, Tokyo, Japan.

- Ministry of Citizenship and Immigration Canada, (2012), Study Guide: Discover Canada: The Rights and Responsibilities of Citizenship, Ministry of Citizenship and Immigration Canada, Ottawa, Canada.
- National Qualifications Authority of Ireland, (2003), Report on the Workshop on the Inclusion of International Swards in the National Framework of Qualifications, National Qualifications Authority of Ireland (NQAI), Dublin, Ireland.
- Özturgut, Osman, et el, (2014), Effective Strategies in Internationalization of Higher Education in the United States, International Journal of Research Studies in Education, Vol. 3 No. 2.
- Philip G. Altbach, et el, (2009), Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution, UNESCO, Paris, France.
- R. Choudaha, and L. Chang, (2012), Trends in International Student Mobility, World Education Services, New York, USA.
- Rajika Bhandari and Raisa Belyavina, (2012), Global Student Mobility: Trends and New Directions, Project International Higher Education, No. 66.
- Robert J. Coelen, 2013, The Internationalisation of Higher Education, 2.0, Stenden University of Applied Sciences, Stenden, Netherlands.
- Roopa Desai Trilokekar and Glen A. Jones, (2007), Internationalizing Canada's Universities, The International Higher Education, No. 46.
- Sean Junor, and Alex Usher, (2008), Student Mobility and Credit Transfer: A National and Global Survey, Educational Policy Institute, Virginia, USA.
- The Canadian Bureau for International Education (CBIE), (2014), World of Learning: Canada's Performance and Potential in International Education, The Canadian Bureau for International Education (CBIE), Ontario, Canada.
- The Council of Ministers of Education, Canada, (2007), Ministerial Statement on Quality Assurance of Degree Education in Canada, The Council of Ministers of Education, Ontario, Canada.

The Economist Intelligence Unit, 2015, Democracy Index 2014: Democracy and its Discontents, The Economist Intelligence Unit, London.

The International Association of Universities, (2003) Internationalisation of Higher Education: Trends and Developments since 1998, A Paper Presented at the Meeting of Higher Education Partners, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, 23-25 June, p. 5.

The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE), (2007), INQAAHE Report, INQAAHE, The Hague – The Netherlands.

-----, (2008), INQAAHE Annual Report, INQAAHE, The Hague – The Netherlands.

-----, (2011), INQAAHE Annual Report, INQAAHE, The Hague – The Netherlands.

The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), and The World Bank, (2010), Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt, OECD, Paris.

The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), (2014), Education at a Glance 2014: OECD Indicators.

-----, (2013) Education Indicators in Focus, (OECD), Paris.

-----, (2008), OECD Glossary of Statistical Terms , OECD, Paris.

Ulrich Teichler, et al, (Eds), (2011), Mapping Mobility in European Higher Education, Vol. I: Overview and trends, Directorate General for Education and Culture (DG EAC) of the European Commission, Brussels, Belgium.

UNESCO, (2011). Global Education Digest 2011: Comparing Education Statistics Across the World, UNESCO Institute for Statistics (UIS), Montreal, Canada.

-----, (2012). Global Education Digest 2012: Opportunities lost: The Impact of Grade Repetition and Early School Leaving , UNESCO Institute for Statistics (UIS), Montreal, Canada.

- Universities UK, (2014), The Funding Environment for Universities 2014: International Students in Higher Education: the UK and its Competition, Universities UK, London.
- University of Oxford International Strategy Office, (2015), International Trends in Higher Education 2015, University of Oxford.
- Uwe Brandenburg and Hans de Wit, (2011), The End of Internationalization, International Higher Education, No. 62.
- Viggo Haarlov, (1997), National Policies for the Internationalisation of Higher Education in Europe 1985–2000 (Case: Denmark), National Agency for Higher Education, Stockholm.
- World Bank, (2007), "Knowledge Economy Index (KEI) 2007 Rankings", The World Bank, Washington, DC., P. 2
- Zha Qiang, (2003), Internationalization of Higher Education: Toward a Conceptual Framework, Policy Futures in Education, Vol. 1, No. 2.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

- برنامج المنصورة-مانشستر للتعليم الطبي، متاح على:  
<http://manchester.mans.edu.eg/arabic/default.htm>
- جامعة ٦ أكتوبر، التعاون الدولي والمحلي والفعاليات الثقافية، متاح على:  
<http://www.o6u.edu.eg/Services.aspx?FactId=189&id=686>
- جامعة الأهرام الكندية، عن الجامعة، متاح على:  
[http://www.acu.edu.eg/index.php?option=com\\_innerContent&id=6&Itemid=3&lang=ar](http://www.acu.edu.eg/index.php?option=com_innerContent&id=6&Itemid=3&lang=ar)
- الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني، عن الجامعة، متاح على:  
[http://www.eelu.edu.eg/arabic/about\\_us\\_ar.html](http://www.eelu.edu.eg/arabic/about_us_ar.html)
- جامعة دمنهور، إدارة شؤون الطلاب الوافدين، متاح على:  
<http://www.damanhour.edu.eg/esas/pages/Page.aspx?id=1021>
- الرئيس جمال عبد الناصر (لمكتبة الإسكندرية ومؤسسة جمال عبد الناصر)، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في تقديم الميثاق الوطني من جامعة القاهرة، الإسكندرية، ١٩٦٢/٥/٢١، متاح على:  
<http://nassir.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1015&lang=ar>
- العاصمة- القاهرة، متاح على الموقع: <http://thecapitalcairo.com/about-ar.html>



كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الندوة التثقيفية الـ ١٩ التي أقامتها القوات المسلحة،  
متاح على الموقع:

<https://www.youtube.com/watch?v=iDbVDo5fKcA&spfreload=10>

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٦)، المؤسسات المعتمدة-التعليم العالي، متاح  
على: [http://naqaae.eg/?page\\_id=972](http://naqaae.eg/?page_id=972)

وزارة التربية والتعليم (جمهورية مصر العربية)، إدارة الطلاب الوافدين، متاح على:

[https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwijoqk-p3LAhVBDxoKHdliDXEQFgg0MAM&url=http%3A%2F%2Fwww.moe.gov.eg%2Fdepartments%2FCultural\\_Relations%2Fdoc%2FArrivals.doc&usg=AFQjCNFApCHwzRCtXeA5Ez\\_87HHvKNetSw&bvm=bv.115339255,d.d24](https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwijoqk-p3LAhVBDxoKHdliDXEQFgg0MAM&url=http%3A%2F%2Fwww.moe.gov.eg%2Fdepartments%2FCultural_Relations%2Fdoc%2FArrivals.doc&usg=AFQjCNFApCHwzRCtXeA5Ez_87HHvKNetSw&bvm=bv.115339255,d.d24)

Bologna Process, Joint Degrees- Main Features, Available at:  
[http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/actionlines/joint\\_degrees\\_features.htm](http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/actionlines/joint_degrees_features.htm),

Canadian Bureau for International Education (CBIE), (2014), Canada's Performance and Potential in International Education, Available at:  
<http://www.cbie.ca/about-ie/facts-and-figures/>,

Canadian International Council (CIC), Time For a Fresh Curriculum, Available at: <http://opencanada.org/reports/time-for-a-fresh-curriculum/>,

CICIC (Canadian Information Centre for International Credentials),(2016), Education-Learn about the Education System in the Province of Alberta, Canada, Available at:  
<http://www.cicic.ca/1351/Qualifications-framework-in-Alberta/index.canada>

Council of Ministers of Education, Canada (CMCE),Quality Assurance, Available at: <http://www.cmec.ca/160/Programs-and-Initiatives/Postsecondary-Education/Quality-Assurance/index.html/>,

Flinders University, Definitions and Information", Available at:  
<https://www.flinders.edu.au/courses/definitions-information.cfm>,

INQAAHE, Analytic Quality Glossary, Available at:  
<http://www.qualityresearchinternational.com/glossary/#assurance>

- ,Members, Available at:  
<http://www.inqaahe.org/members/list.php>,  
Institute of International Education, Project Atlas Fast Facts Sheet,  
Available at: file:///C:/Users/emad/Downloads/Project-Atlas-  
Infographic-2015.pdf,  
International Association of Universities, (2015) Glossary, Available  
at: <http://www.iau-aiu.net/content/glossary>  
KOF Index of Globalization, 2016 KOF Index of Globalization,  
Available at:  
[http://globalization.kof.ethz.ch/media/filer\\_public/2016/03/03/rankings\\_2016.pdf](http://globalization.kof.ethz.ch/media/filer_public/2016/03/03/rankings_2016.pdf),  
Martin J. Haigh: Internationalisation of the Curriculum: Designing  
Inclusive Education for a Small World, P. 4, Available at:  
[https://www.academia.edu/1418036/Haigh\\_M.J.\\_2002.\\_Internationalisation\\_of\\_the\\_curriculum\\_designing\\_inclusive\\_education\\_for\\_a\\_small\\_world.\\_Journal\\_of\\_Geography\\_in\\_Higher\\_Education\\_26\\_1\\_pp\\_49-66.\\_ISSN\\_0309-8265\\_](https://www.academia.edu/1418036/Haigh_M.J._2002._Internationalisation_of_the_curriculum_designing_inclusive_education_for_a_small_world._Journal_of_Geography_in_Higher_Education_26_1_pp_49-66._ISSN_0309-8265_),  
Medastar -Erasmus Mandus Programme, Available at:  
<http://www.medastar.eu/>,  
Nick Clark, (Edit), Established and Emerging Hubs for International  
Education in Africa and the Middle East, World Education News &  
Reviews, Available at: <http://wenr.wes.org/2015/06/established-emerging-hubs-international-education-africa-middle-east/>),  
Nuffic -The Organisation for Internationalisation in Education), (2015),  
Quality Assurance and Internationalisation, Available at:  
<https://www.epnuffic.nl/en/internationalisation/quality-assurance>  
QS Top Universities, Ain Shams University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/ain-shams-university#323287>  
-----, Al-Azhar University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/al-azhar-university#323287>  
-----, Alexandria University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/alexandria-university#323287>

- , Benha University – Egypt, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/benha-university-egypt#323287>
- , British University in Egypt, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/british-university-egypt#323287>
- , Cairo University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/cairo-university-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9#323287>
- , Helwan University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/helwan-university#323287>
- , Helwan University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/helwan-university#323287>
- , Mansoura Mniversity, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/mansoura-university#323287>
- , McGill University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/mcgill-university#wurs>
- , October 6 University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/october-6-university#323287>
- , QS World University Rankings 2016–2017, Available at: <https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2016>
- , Suez Canal–University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/suez-canal-university#323287>
- , Tanta University, Available at:  
<https://www.topuniversities.com/universities/tanta-university#323287>

- , The American University in Cairo, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/american-university-cairo#323287>
- , University of Alberta, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/university-alberta#wurs>
- , University of British Columbia, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/university-british-columbia#wurs>
- , University of Toronto, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/university-toronto#wurs>
- , Zagazig University, Available at: <https://www.topuniversities.com/universities/zagazig-university#3>
- Statistics Canada, Available at: <http://www.statcan.gc.ca/> ,
- The British Council, Student Mobility, Available at: <https://www.britishcouncil.org/education/ihe/knowledge-centre/student-mobility>
- Universities Canada, Available at: <http://www.univcan.ca/>
- , How quality assurance works in Canada, Available at: <http://www.univcan.ca/universities/quality-assurance/>,
- , Universities, Member Universities, Available at: <http://www.univcan.ca/universities/member225-universities/>,
- University Abai, Academic Mobility, Available at: <http://www.kaznpu.kz/en/1111/page/>).
- University of Waterloo- The Centre for Teaching Excellence, Strategies for Course Internationalization, Available at: <https://uwaterloo.ca/centre-for-teaching-excellence/teaching-resources/teaching-tips/managing-students/diversity-and-internationalization/strategies-course-internationalization>
- Sherri Williams, Internationalization of the Curriculum in Higher Education: A Remedy for International Students' Academic Adjustment Difficulties?, Available at: <http://web.uvic.ca/~sherriw/approaches.htm>,

**Wagdy Sawahel, Egypt: Regional Hub Planned to Lure African and Arab students, University World News, No. 352, Available at: <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=201501291449>.**